جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الموضوع:

آليات إدارة المخاطر للحد من التعثر المصرفي

دراسة حالة- البنك الخارجي الجزائري BEA – وكالة المدية –

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: الإدارة المالية

من إعداد الطالبتين:

-رشيدة دحماني

-ليندة جمعي

تحت إشراف الأستاذة:

د/ نسيمة شراطي

السنة الجامعية: 2018/2017

كلمة شكر

كم جميلة هي الدنيا وكم يزينها النجاح جمالا، وكم سيكون شكرنا لخالقنا

وموفقنا على هذا العمل نفعنا الله به ونفع غيرنا،

وكم هو تقديرنا و عرفاننا بالجميل للأستاذة والدكتورة المحترمة : "نسيمة شراطي" حفظها الله ورعاها لقبولها الإشراف على هذا العمل، والتي لم تبخل علينا بالنصائح والتوجيهات في

انجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى جميع موظفي البنك الخارجي الجزائري

بالمدية على مساعدتهم لنا.

مع تشكراتنا الى جميع من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إعداد هاته المذكرة ولو بكلمة.

إهداء

أولا اشكر المولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى، وعلى نعمه الكثيرة التى رزقني بها..فالحمد لله والشكر لله على كل حال.

الى من أنارا لي درب العلم والمعرفة... وحرصا علي منذ الصغر واجتهدا في تربيتي والاعتناء بي,...فلا شيء عندي أفخر به أعظم من دين أؤمن به، وامرأة عظيمة قامت بتربيتي، وأب أفخر دائما عندما يختتم اسمي باسمه... ابي الحبيب رحمه الله و أمي الغالية أطال الله في عمرها.

الى من كان سندي و رافقني في كل كبيرة و صغيرة ...

الى كل أفراد عائلتي و أسرتي الصغيرة

أستاذة مذكرتي *نسيمة شراطي *

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل

ليندة

إهداء

إلى قرة عيني:

عبد المنعم

عبد الودود

بثينة

ورحمة

رشيدة

الفهرس العام

كلمة شكر **إهداء** **الفهرس** **قائمة الجداول** **قائمة الأشكال** **ملخص**	I IV VI
مقدمة عامة	**أ–خ**
الفصل الأول: دراسة نظرية حول البيئة المالية و الأعمال المصرفية	
تمهيد.....	01
المبحث 01: البيئة المالية والأعمال المصرفية.....	02
المطلب 01: مكونات النظام المالي و المصرفي.....	02
المطلب 02: النظام المصرفي وخصائص الأعمال المصرفية.....	09
المطلب 03: سياسة الإقراض في البنوك.....	14
المبحث 02: عموميات حول القروض المصرفية.....	23
المطلب 01: مفهوم القروض المصرفية	23
المطلب 02: أنواع القروض المصرفية	26
المطلب 03: أهمية القروض المصرفية.....	31
المبحث 03: التعثر المصرفي	33
المطلب 01: مفهوم التعثر المصرفي	33
المطلب 02: متطلبات التعثر المصرفي.....	37

المطلب 03: القروض المصرفية المتعثرة.....	41
الفصل الثاني: آليات لإدارة المخاطر المصرفية	
تمهيد.....	51
المبحث 01: أساسيات إدارة المخاطر المصرفية.....	52
المطلب 01: مداخل أساسية للتعريف بالمخاطر المصرفية.....	52
المطلب02: ماهية إدارة المخاطر المصرفية.....	62
المطلب03: عملية إدارة المخاطر المصرفية.....	69
المبحث 02: إدارة المخاطر المصرفية وفق آليات لجنة بازل للرقابة المصرفية.....	72
المطلب01: اتفاقية بازل الأولى/1.....	72
المطلب02: اتفاقية بازل الثانية/2	82
المطلب03: اتفاقية بازل الثالثة/3	93
المبحث 03: الطرق و التقنيات الكمية لتقدير خطر عدم تسديد القرض.....	97
المطلب01: الطرق الكلاسيكية.....	97
المطلب 02: الطرق الإحصائية في تقييم خطر القرض.....	102
المطلب 03: طرق أخرى في تقييم خطر القرض.....	110
خلاصة.....	116
الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية لآليات إدارة المخاطر في البنك الخارجي الجزائري "وكالة المدية "	
تمهيد.....	117
المبحث 01: عرض عام وشامل للبنك الخارجي الجزائري.....	118
المطلب 01: نشأة وأهداف البنك الخارجي الجزائري.....	118
المطلب 02: الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري.....	120

المطلب 03: دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري.....	122
المبحث 02: واقع تطبيق إتفاقية بازل/3،2 في الجزائر.....	125
المطلب 01: قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر.....	125
المطلب 02: واقع تطبيق إتفاقية بازل/2 في الجزائر.....	129
المطلب 03: الآثار المتوقعة إتفاقية بازل/3 على الجهاز المصرفي الجزائري.....	131
المبحث 03: دراسة تقنية و اقتصادية لمشروع استثماري.....	133
المطلب 01: تقديم المستثمر (المسير) و المشروع.....	133
المطلب 02: عرض الملف المالي.....	139
المطلب 03: عرض القوائم المالية المتوقعة.....	143
خلاصة.....	146
خاتمة عامة.....	147
قائمة المراجع.....	150

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1/1	معايير منح الإئتمان و فقا لدرجة المخاطرة.	19
1/2	الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات (لجنة بازل)	79
2/2	معاملات التحويل للإتزامات العرضية حسب مقررات (لجنة بازل)	81
3/2	المناهج المستخدمة لقياس المخاطر في الدعامة الأولى من اتفاقية بازل/2	85
4/2	نسب معاملات B	89
5/2	مراحل تنفيذ مقررات بازل/3	96
6/2	جدول يوضح أهم النسب المالية	101
7/2	نسب معاملات الترجيح	103
1/3	جدول يبن قائمة معدات التشغيل	138
2/3	جدول هيكل الاستثمار	138
3/3	جدول رقم الأعمال	139
4/3	جدول تكاليف الموظفين	141
5/3	جدول يبين تطور المصروفات المالية	142
6/3	جدول الأصول	143
7/3	جدول الخصوم	144
8/3	جدول حسابات النتائج لمدة خمس سنوات	145

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1/1	مؤسسات النظام المالي.	02
2/1	عناصر نموذج المعايير الائتمانية 8C'S	20
3/1	الأخطاء المتعلقة بالبنك	45
4/1	الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع	48
1/2	أهم مسببات المخاطر	55
2/2	الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر المصرفية	63
3/2	الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل/2	83
4/2	تصنيف الزبائن وفق عوارض عدم الدفع.	108
5/2	تمثيل نظام الخبير	111
1/3	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	121
2/3	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية	124

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المالي و المصرفي من خلال معرفة البيئة المكونة له والأعمال المصرفية وتنبع أهمية هده الدراسة من الهدف الأساسي للبنوك التي تسعي لتحقيقه و المتمثل في تعظيم الربحية من خلال الوظائف التي تقوم بها في مقابل تقليل مخاطر التعثر في كل الجوانب.

وقد افترض الباحث أن ضعف الأجهزة الرقابية لدى إدارة المخاطر وعدم الالتزام بضوابط منح التمويل يؤثر سلبا على أداء البنك مما يؤدي إلى زيادة نسبة التعثر.

و تم الحصول على البيانات الأولية من خلال البحث في الجانب الميداني التطبيقي بتحليل الإحصائيات الخاصة دراسة المشروع الاستثماري بوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة بالإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة ببنك الخارجي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي و المصرفي، إدارة المخاطر، اتفاقية بازل.

Summary:

The aim of this study is to assess the financial and banking sector through the knowledge of its constituent environment and banking. The importance of this study stems from the primary objective of the banks that strive to achieve this goal of maximizing profitability through the functions they perform in return for reducing the risk of default in all aspects.

The researcher assumed that the weakness of the regulatory bodies in risk management and non-compliance with the rules of granting finance negatively affects the performance of the bank, which leads to an increase in the rate of default.

The preliminary data were obtained through research in the applied field field by analyzing the statistics related to the study of the investment project, bank agency in Medea in order to arrive at indications of value and indicators that support the study subject in addition to using the case study method at the Algerian foreign bank.

key words : Financial and banking system, Risk Management, Basel Convention.

مقدمة عامة

يعد القطاع المالي المسؤول عن تحويل رؤوس الأموال من القطاعات الفائضة إلى قطاعات العجز، فهو يسهل توظيف رأس المال بهدف زيادة الاستثمارات والإنتاجية وللنظام المالي تأثير كبير على النشاط الاقتصادي وعلى النمو وعلى تكوين القطاعات الاقتصادية وتنويعها، إذ تعد البنوك من أهم أنظمة القطاع المالي في مختلف دول العالم فهي تلعب دورها في المساهمة في تنمية الاقتصاد وتطوير المجتمع وشهد العمل المصرفي تحولات جذرية وتغيرات كبيرة في الوسائل وطرق التعامل مع العملاء والمنتجات المقدمة إليهم مما يتطلب ايلاء أهمية كبيرة إلى تنظيم العمليات المصرفية .

ومن أجل المساهمة في حماية النظام المالي في ظل التحديات الجديدة التي من شانها التقليل من حجم المكاسب والفرص المتاحة بل وقد تهدد استقرار البنك ذاته والنظام ككل، فهي تتمثل في المخاطر التي تواجه العمل المصرفي على اختلاف أنواعها ومسبباتها، ففي ظل تصاعد تلك المخاطر المصرفية بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهتها سواء بإتباع تعليمات لجنة بازل والجهات الرقابية، وكذلك استعمال بعض التقنيات الحديثة الإحصائية وكل ما من شانه تجنب الوقوع في التعثر المصرفي أكان ذلك ناتج عوامل خارجة عن إدارة البنك أو عوامل يمكن التقليل منها وتفادي عواقبها.

وتبقى البنوك الجزائرية كغيرها من بنوك العالم محاطة بعدة مخاطر وتهديدات وجب البحث عن الآليات المناسبة لتقليل هذه المخاطر من جهة ودفع عجلة تنميتها وتطورها من جهة أخرى.

إشكالية البحث :

مما سبق يمكن لنا صياغة تساؤل البحث كما يلي:

- فيما تتبلور أهمية آليات إدارة المخاطر للحد من التعثر المصرفي في البنوك الجزائرية و البنك الخارجي الجزائري –وكالة المدية – ؟

لمعالجة الإشكالية والعمل على الإحاطة بالموضوع عمدنا إلى تحليلها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- لأي مدى يمكن لبيئة العمل المصرفي والمالي في ظل التغيرات المستمرة والمتلاحقة أن تصمد أمام التحديات لمواكبة المستجدات الحاصلة في بيئة العمل المالي والمصرفي ؟
- ما المقصود بإدارة المخاطر وفيما تتمثل أهم آلياتها ؟
- كيف تساهم إستراتيجية إدارة المخاطر المحكمة في الحد من أثر التعثر المصرفي ؟
- ما هو موقع الأساليب الأخرى الكيفية المتضمنة في قواعد الحيطة والحذر المؤطرة باتفاقية بازل ؟
- كيف يمكن تطبيق الأساليب لحديثة لتقدير خطر التعثر المصرفي فضلا عن الطريقة الكلاسيكية المعتمدة على التحليل المالي ؟
- ماذا يقصد بالتعثر و إدارة المخاطر وما هي الأساليب المستعملة لدى البنك الخارجي الجزائري BEA ؟

فرضيات البحث :

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية بدا لنا وضع الفرضيات التالية :

- إن التنظيم المحكم الذي تتمتع به البنوك في القطاع المالي والمصرفي، يعطيها أهمية كبيرة في تحقيق المساهمة الفعالة في تنمية القطاع وتلبية احتياجات المجتمع.
- إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف.
- يمكن لإدارة البنك إتباع إستراتيجية منظمة ومناسبة حسب البيئة المحيطة بعمله تغنيه عن خطر الوقوع في التعثر المصرفي.
- اعتمدت لجنة بازل أساليب ومناهج يستند إليها في إدارة المخاطر والحد منها.
- الأساليب والطرق الحديثة يمكن تطبيقها للوصول إلى قرارات عقلانية وبسرعة عكس ما هو واقع.
- عدم الالتزام بضوابط وقواعد الحيطة والحذر من أهم أسباب زيادة التعثر لدى البنك الخارجي الجزائري BEA.

أهمية البحث :

أهمية الموضوع مستخلصة من أهمية القطاع المصرفي ودوره في تنمية القطاع الاقتصادي بشكل عام، فالبحث محاولة لرفع الستار عن ظاهرة مهمة باتت تهدد بيئة العمل المصرفي والمالي فالتعثر المصرفي أصبح ظاهرة في تزايد مستمر خاصة بعد الانفتاح على الأسواق الدولية والتقدم التكنولوجي الكبير كما أنه محاولة لتغطية أهم الطرق والآليات الوقائية والعلاجية لهذه الظاهرة.

أهداف البحث :

يهدف البحث للتطرق للنقاط التالية :

- الإلمام بعدة عناصر توضح الفكرة العامة والشاملة لبيئة الأعمال المالية والمصرفية العلمية والجزائرية بصفة خاصة.
- تقييم إستراتيجية إدارة المخاطر التي تتبناها البنوك وتبيان أثرها في الرفع من كفاءة عملها.
- معرفة مدى سير وتطبيق إجراءات وتدابير لجنة بازل 1، 2، 3 في البنوك.
- اختبار أهمية استخدام الطرق الحديثة لتجنب التعثر المصرفي.

أسباب اختبار البحث :

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها أسباب شخصية وأخرى موضوعية وهي:

الأسباب الموضوعية :

- كون أن الموضوع يدخل ضمن إطار التخصص (الإدارة المالية).
- تنامي ظاهرة التعثر المصرفي وما ينجم عنها من عواقب وخيمة.
- المكانة التي تحصلت عليها إدارة المخاطر المصرفية في العالم خاصة عقب الأزمة المالية العالمية سنة 2008.
- حاجة البنوك الجزائرية إلى تطبيق آليات متنوعة خاصة في ظل الانفتاح والتحرر المالي التدريجي الذي تشهده الساحة المصرفية الجزائرية.

- الأسباب الشخصية :

الرغبة والميول الشخصي في الدراسة حول مواضيع متعلقة بالإدارة المالية بصفة عامة و إدارة المخاطر بصفة خاصة.

حدود البحث :

بالنظر إلى عنوان الدراسة نجد أنه يتكون من ثلاثة أجزاء، الأول والثاني نظري نحاول من خلاله تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقطاع المالي والمصرفي بالإضافة إلى الجزء الثاني الذي ركز على المفاهيم النظرية لإدارة المخاطر وتطرقنا لأهم الآليات الكيفية والإحصائية وللتعمق أكثر في البحث فقد تم تحديد إطارين زماني ومكاني، فالإطار المكاني يخص البنك الخارجي الجزائري وهو ما تم تفصيله في الجزء الثالث، أما الإطار الزماني فقد استغرقت الدراسة لهذه الحالة شهر ونصف انطلاقا من 15 مار س 2018 إلى غاية 30 أفريل 2018.

أدوات ومنهج البحث :

في سبيل إحاطة نظرية وتطبيقية لإشكالية البحث محل الدراسة تم توظيف عدة مناهج على النحو التالي:

– **المنهج الوصفي والتحليلي** : فقد تم اعتمادهما حين تناولنا في الفصل الأول والثاني مفاهيم نظرية تخص البيئة المالية والمصرفية وكذا إدارة المخاطر وآلياتها والطرق الكمية المعتمدة لتسيير المخاطر.

– **المنهج التاريخي** : من خلال التطرق في الفصل الثاني إلى لجنة بازل للرقابة المصرفية وتطور هذه الاتفاقيات من بازل /1 ، بازل/2 و بازل/3 .

– **منهج دراسة حالة** : وهذا فيما يخص الجانب التطبيقي من خلال اختيار البنك الخارجي الجزائري وكالة المدية فقد اعتمدنا على الملاحظة والمقابلة الشخصية وجمع الوثائق اللازمة (الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع الاستثماري).

صعوبات البحث :

من بين أهم العوائق التي واجهتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة ما يلي:

– صعوبة الحصول على الوثائق المالية نظرا لسرية الملفات و أرقام الحسابات التي تعد من أسرار المهنة.

– لم يتم التعرف على الآليات الإحصائية بطريقة تطبيقية وذلك لعدم تطبيقها أصلا في البنوك الجزائرية وحتى البنك الخارجي الجزائري.

الدراسات السابقة :

في حدود علمنا تم تناول موضوع التعثر المصرفي وآليات إدارته في الرسائل الموالية والأبحاث التالية :

1- دراسة عبد العال إبراهيم يا بكو بعنوان " الأثر الإيجابي لإدارة المخاطر على السلامة البنكية"، رسالة ماجيستر غير منشورة 2007/2006.

تناولت الدراسة تقييم شامل لإدارة المخاطر وأثرها الإيجابي على السلامة البنكية وقد كانت مشكلة الدراسة كيف تواجه البنوك المخاطر وما مدى ملائمة البيئة البنكية السودانية لإدارة المخاطر و ما هو أثر المخاطر على المركز المالي البنكي ؟.

توصلت الدراسة إلى أن عملية إدارة المخاطر وقياس الكفاءة المالية يؤدي إلى علاج الضعف الذي تعاني منه البنوك و زيادة قدرتها على جذب الاستثمار والمنافسة والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وتعرض البنوك إلى المخاطر يؤدي إلى عدم قدرتها على الاستمرار والثبات، كما أن ارتفاع معدلات التضخم وضعف مجالس الإدارات التنفيذية و كلها محاور يستوجب تطويرها ومراجعتها.

وأوصت الدراسة بالآتي : تبني سياسة اقتصادية تكفل خلق بيئة مصرفية سليمة و رفع كفاءتها بالبنوك مما يفي بمتطلبات المعايير الدولية، وكذلك إيجاد مصارف ذات قاعدة مالية و إدارية عملية تستطيع المنافسة في ظل ظروف العولمة و تحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية وذلك من خلال دمج البنوك وتصفية الخاسرة منها.

2- بحث مقدم من طرف شرابي بلوكار تحت عنوان " محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ" – فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقسنطينة –كلية الاقتصاد والمجتمع مخبر البحث المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، حيث تدور إشكالية البحث حول مفهوم خطر القرض وطريقة سكورينغ في توقعه، وقد اقتصرت دراسة الحالة التي أجريت على مجموعة من المؤسسات المتعاملة مع فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقسنطينة و التي تحصلت على قروض استغلال خلال فترة 1996-2000.

ومن بين النتائج الموصى بها : ضرورة وجود تكامل بين كل من التحليل المالي والأساليب الإحصائية في توقع خطر القرض، وأن الأساليب الإحصائية تهدف إلى تجنب القصور الناتج عن استخدام التحليل المالي بمفرده في مجال تشخيص خطر القرض، فاستخدام الأساليب الإحصائية في تشخيص المؤسسات من شأنه أن يكشف المزيد من نقاط القوة والضعف التي تعجز أدوات التحليل الكلاسيكية عن كشفها مما ينبغي إجراء دراسة جادة في هذا المجال خصوصا وأن الجزائر تمر بمرحلة تتطالب تخصيص أمثل لمواردها.

3- حياة نجار مذكرة معنونة بـ " إدارة المخاطر المصرفية وفق متطلبات بازل "- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

ومن أبرز ما تضمنته :

- إدارة المخاطر عبارة عن مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تعتني بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك مما يسمح بالتعرف على مصدر الخطر وقياس احتمال وقوعه، تحديد مقدار التعثر في الإيردات، الدخل والأصول، كما أنه يجب التخطيط لما يجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر أو إلغاء مصادر الخطر.

كما أن الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية وضمان السير الحسن للعمليات المصرفية اليومية المعقدة يتوقفان بالدرجة الأولى على فعالية الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات و تطوير بيئة ملائمة لإدارة هذه المخاطر، سواء للتخفيف منها أو التحكم فيها، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات ومتابعة المؤثرات الخارجية ومحاربة كل أوجه الاحتيال والغش.

4- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية – مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، 2008-2009 توصلت للنتائج التالية:

- إن المخاطر لصيقة بالعمل لمصرفي دون استثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
- إن لجنة بازل دعمت البنوك المركزية في الرقابة على البنوك من خلال إدراج المخاطر كأهم أولوياتها وذلك بإدراجها لمقاييس المخاطر الإنتمائية ومخاطر السوق ومخاطر التشغيلية.
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر فالقروض يأخذها مقابل ضمانات.

بنية وخطة البحث :

بناءا على إشكالية البحث وفرضياته المعتمدة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة عامة تتضمن أسباب اختيار الموضوع و أيضا أهميته وأهدافه ثم منهج و أدوات الدراسة وتليهم خاتمة عامة.

الفصل الأول : يتناول الفصل الأول عموميات حول القطاع المالي والمصرفي وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث يتم التطرق في المبحث الأول إلى البيئة المالية والأعمال المصرفية بشكل شامل من حيث المكونات والوظائف بالإضافة إلى خصائص الأعمال المصرفية وسياسة الإقراض في البنوك، أما المبحث الثاني فقد خصص للتعرف على القروض المصرفية والمبحث الثالث نتعرض فيه إلى معالجة التعثر المصرفي الذي يواجه عمل البنوك عامة وسبل إدارته ومعالجته وتم الخوض في أهم سماته وهي القروض المصرفية المتعثرة.

الفصل الثاني : يتم التطرق في الفصل الثاني إلى أهم آليات إدارة المخاطر المصرفية سواء منها الكيفية أو الإحصائية، فقد تناولنا في المبحث الأول أساسيات إدارة المخاطر المصرفية بعد التعرف على المخاطر و أهم أنواعها ومصادرها، أما المبحث الثاني فقد خصص لمعالجة وإدارة المخاطر المصرفية وفق آليات لجنة بازل للرقابة المصرفية و إبراز دورها في تجنب التعثر المصرفي، والمبحث الثالث فتم التطرق فيه إلى الطرق الكمية المعتمدة لتقدير المخاطر بدأ بالطريقة الكلاسيكية المعتمدة بالبنوك الجزائرية والمتمثلة في التحليل المالي وكذا الطرق الإحصائية المتمثلة في طريقة Crédit Men وطريقة التنقيط المالي Rating وطريقة القرض التنقيطي وكذا الطرق الأخرى والمتضمنة طريقة أنظمة الخبرة وتقنية الشبكات العصبية والطريقة المتعددة المعايير.

الفصل الثالث : فقد جاء بعنوان " آليات إدارة المخاطر في البنك الخارجي الجزائري " لوكالة المدية – BEA –، حيث شمل ثلاث مباحث، يتمثل المبحث الأول في عرض عام للبنك الخارجي الجزائري، هيكله وأهدافه إضافة إلى دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن دراسة لواقع تطبيق إتفاقية بازل/ 1، 2، 3 في الجزائر و تناولنا فيه قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر، واقع تطبيق إتفاقية بازل/2 في الجزائر، وأخيرا الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل/ 3 على النظام المصرفي الجزائري، بينما المبحث الثالث فقد قمنا بعرض نموذج لدراسة تقنية و اقتصادية لمشروع استثماري فتضمن المطلب الأول تقديم عام للمستثمر والمشروع تلاه عرض للملف المالي وأخيرا عرض للقوائم المالية المتوقعة.

وفي الأخير تم اختتام هذا البحث بخاتمة عامة تتضمن ملخص شامل واختيار فرضيات هذه الدراسة البحثية مع إبراز أهم النتائج المتوصل إليها مدعومة بالاقتراحات والتوصيات لنختم بالآفاق المستقبلية للموضوع .

الفصل الأول:

تمهيد:

يتكون النظام المالي من مجموعة متعددة من المؤسسات و الوحدات الدولية و المحلية فالمؤسسات الدولية تتمثل بالشركات متعددة الجنسيات و البنوك العالمية وكذا المؤسسات المالية الدولية التي تؤثر على عمل البنوك بصورة غير مباشرة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أما الوحدات فعلى الأغلب تتمثل في مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم باستخدام الأموال لغرض الاستثمار ومؤسسات الضمان الاجتماعي والتقاعد والادخار بالإضافة إلى شركات التأمين.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أهم مكونات البيئة المالية هي البنوك التي تؤدي العديد من الوظائف والأنشطة ومن أهمها الائتمان الممنوح إلى العملاء الحالين أو المتوقعين سواء كانوا أفراد أو شركات، فيجد البنك نفسه يو اجه حتمية المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها تحت ما يسمى بالتعثر المصرفي.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء لمحة عن:

المبحث الأول: البيئة المالية و الأعمال المصرفية.
المبحث الثاني: عموميات حول القروض المصرفية.
المبحث الثالث: التعثر المصرفي.

المبحث الأول: البيئة المالية و الأعمال المصرفية:

النظام المالي عبارة عن وحدات و مؤسسات مالية تشكل القطاع المالي في الاقتصاد وهي جزء أساسي مهم من الهيكل الاقتصادي العام للدولة، و القطاع المالي هو المسؤول عن تحويل رؤوس الأموال من القطاعات الفائضة إلى قطاعات العجز فهو يسهل توظيف رأس المال بهدف زيادة الاستثمارات والإنتاجية، مما ينعكس على النمو و على تكوين القطاعات الاقتصادية وتنويعها[1]

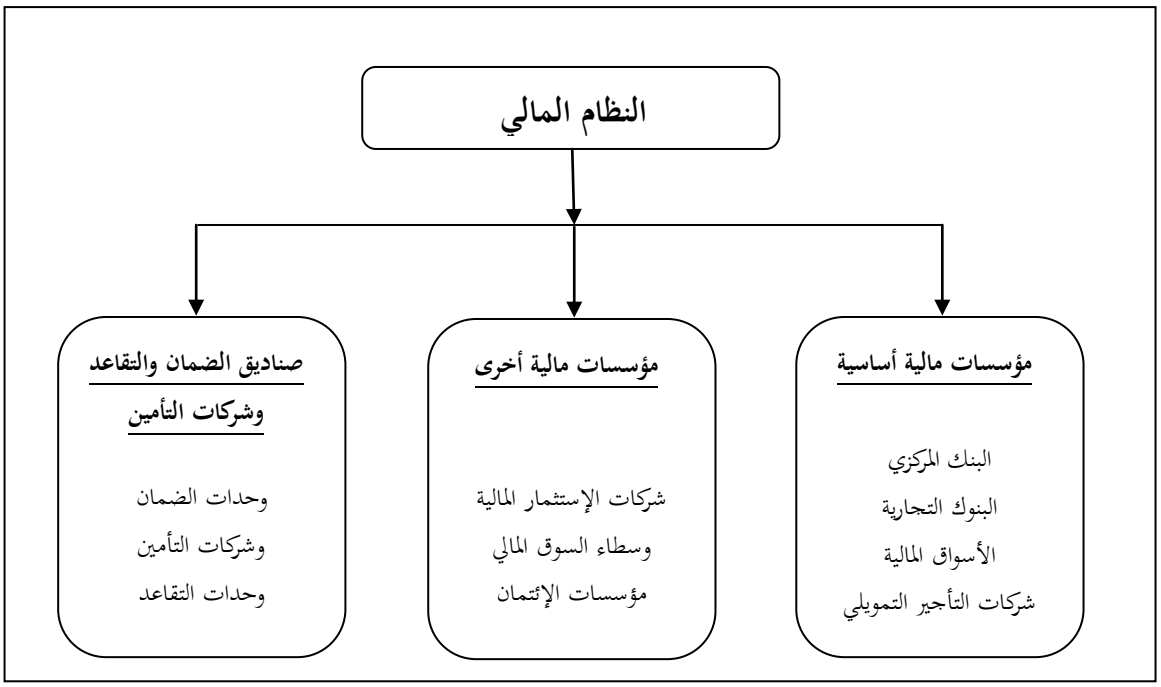
المطلب الأول: مكونات النظام المالي ووظائفه:

إن القطاع المالي و المصرفي هو أكثر القطاعات أهمية فمع التطور الاقتصادي أصبح لا بد من الحفاظ على سلامته و سلامة المؤسسات التي تعمل فيه و في بيئة مالية سليمة و مناسبة.

أولا: مكونات النظام المالي (البيئة المالية):

شكل رقم (1-1):

مؤسسات النظام المالي.



المصدر: دريد كامل آل شبيب، **الأسواق المالية و النقدية**، ط 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان-الأردن 2012، ص: 26.

[1] دريد كامل آل شبيب، **الأسواق المالية و النقدية**، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان-الأردن 2012، ص: 26.

يتكون النظام المالي من مجموعة من المؤسسات المالية الأساسية وأهمها وزارة المالية و البنك المركزي والبنوك التجارية والأسواق المالية وشركات الاستئجار التمويلي، والمجموعة الثانية مؤسسات المالية الوسيطة الأخرى كشركات الاستثمارات المالية ومؤسسات الائتمان من غير البنوك و الوسطاء الماليين، والمجموعة الثالثة التي هي عبارة عن مؤسسات ذات رصيد مالي كبير ومؤثر على النظام المالي كصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وشركات التامين ونعرض طبيعة المؤسسات كمايلي[2]:

1- وزارة المالية:

وزارة المالية هي إحدى المؤسسات المشكلة للحكومة للارتقاء بآليات إدارة المال العام و مستوى الخدمات المقدمة من خلال تحديث التشريعات المالية و تطبيق أفضل الممارسات العالمية و بالاعتماد على الموارد البشرية والمعرفية المتميزة[3].

تهدف الوزارة إلى التنظيم و تأمين الشؤون المالية و النقدية للدول ومراقبة إيرادات و صرفيات أجهزة الدولة، و اقتراح السياسات المالية في صورة اتجاهات و أهداف في مجال الإيراد و الإنفاق والرقابة على الأعمال المصرفية، و اقتراح الإطار العام والتفصيلي للموازنات السنوية و تنفيذها في نطاق السياسة العامة للدولة و كذا المساهمة الفعالة في بحث و إعداد خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة النقدية[4].

[1] دريد كامل آل شبيب، **الأسواق المالية و النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[3] منقول من رابط أطلع عليه بتاريخ:23 أفريل 2018 سا 12:59، https:/www.yemen-nicinfo

[4] منقول من رابط أطلع عليه بتاريخ:23 أفريل 2018 سا 12:59، https:/www.mof.gov.jo/ar-jo

2- البنك المركزي:

يعد البنك المركزي مؤسسة نقدية ومن أهدافه الأساسية:

*- إصدار العملة والرقابة على المؤسسات المالية وأهمها الجهاز المصرفي وبعض المؤسسات المالية كما يقوم بإقراض الدولة أحيانا و البنوك الأخرى وقد يدخل بائعا لسندات الحكومة في الأسواق المالية.

*- القيام بمهمة إصدار العملات و الحفاظ على قيمتها وهي إحدى الحلقات ذات الأثر الكبير على النظام الاقتصادي، إضافة إلى كونه عمل سيادي لان قبول العملة من المتعاملين يعني سيادة الدولة واستقرارها ومتانة الاقتصاد و النظام المالي.

*- يؤثر البنك المركزي على البنوك الأخرى من خلال إصداره التعليمات والتي عادة تكون ملزمة وخاصة ما يتعلق بتحديد حجم الاحتياطات القانونية وسعر الخصم على الأوراق المالية الذي يقدم للبنوك التجارية، و المهم في عمل البنك المركزي هو طبيعة السياسات النقدية التي يعتمدها ومدى اختياره للسياسات النقدية السليمة وخاصة ما يتعلق بإصدار العملة و مدى توفر الغطاء لها (الغطاء الذهبي والعملات الأجنبية)، لأن إصدار وحدات نقدية جديدة بدون غطاء يعني ارتفاع الأسعار بسبب ارتفاع حجم الكتلة النقدية مقارنة بالإنتاج المحلي أو الاستيراد وهذه السياسة إذا لم يحسم تقديرها فقد تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي التأثير على الاستقرار المالي في ذلك البلد[5].

3- البنوك التجارية:

البنك التجاري هو المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد و الهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات و القروض (الإئتمانات) بقصد الربح 6. إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت كما أن على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية7.

[5] دريد كامل آل شبيب، **الأسواق المالية و النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص:30.

[6] سلمان أبو دياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت 1996، ص: 110.

[7] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2005، ص:14.

إن البنوك التجارية يطلق عليها أحيانا بنوك الودائع، وهي تلك البنوك التي تتعامل بالإئتمان المباشر وغير المباشر و أهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب وفتح الحسابات الجارية وينتج ذلك بعد خلق النقود.

إن مجرد قبول الودائع أمر تشترك فيه أنواع مختلفة من المصارف فالمصرف المركزي يقبل الودائع من المصارف التجارية كما تقبل بعض المصارف المتخصصة الودائع من المواطنين و لكن أهم ما تميز المصارف التجارية هو قبولها للحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الودائع على أصحابها وقتما شاءوا دون تأخير أو إلحاح.

إذا مما سبق نستنتج تعريف شامل للبنوك التجارية و الذي يتمثل في" إن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تلعب دور وساطة مالية بين المتعاملين الاقتصاديين سواء في عمليات الإيداع أو الإقراض، أو تقوم بدور الوساطة المالية بين المتعاملين الاقتصاديين في تسوية المبالغ المالية التي تمثل ثمن السلع و البضائع محل البيع و التي تظهر على شكل أوراق تجارية متمثلة في وسائل الدفع[8].

4- وحدات الضمان الاجتماعي و التقاعد و شركات التأمين:

تهدف وحدات التقاعد والضمان الاجتماعي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي للأفراد والعائلات ويعتمد الضمان على خطة تسمى خطة ادفع بينما تعمل وتعتمد مصادر دخلها على مساهمات العاملين الحاليين وتمويل المستفيدين الحاليين لها إذا تحصل وحدات الضمان الاجتماعي على تدفقات نقدية جارية وبمعدلات عالية شهريا ناجمة عن مساهمة الوحدات والأفراد العاملين في دفع نسبة من الرواتب والأجور بصفة توقيفات تقاعدية أو الضمان وهي تحرك هذه المدخرات وتوجهها نحو المجالات الاستثمارية في الأوراق المالية بيعا وشراء في السوق المالي أو من خلال إنشاء المشاريع الجديدة أو المساهمة في تمويلها مما يؤدي إلى توسيع السوق المالي الأولي وزيادة تراكم رأس المال الثابت في ذلك البلد، ولذلك تقوم وحدات الضمان باستثمار الأموال المجمعة لديها بشكل أمثل في أدوات سريعة السيولة لمواجهة التزاماتها تجاه المشاركين في الضمان وتستثمر الجزء الآخر بشكل قروض قصيرة الأجل، وفي أسهم الشركات أو في السندات المضمونة العائد بشكل فوائد دورية للحصول على السيولة النقدية والعائد لمواجهة الالتزامات الحالية والمستقبلية وتلعب هذه الوحدات دورا كبيرا في تنشيط الاستثمارات المالية وغير المالية[9].

5- مؤسسات الاستئجار التمويلي:

[8] عبد القادر بحيح، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر 2013، ص، ص30-31.

[9] دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص، ص:31- 32.

هو التمويل بطريقة الاستئجار الطويل الأجل أو قصير الأجل حسب طبيعة العقد المبرم مع الشركة إذا تحتاج بعض الشركات إلى استئجار بعض آلات والمعدات لفترة قصيرة وبالتالي لا توجد جدوى اقتصادية بأن تقوم بشراء هذه المعدات لغرض استخدامها مرة واحدة فقط كالرافعات العملاقة عند بناء برج يتكون من مئة طابق ، إن الجدوى الاقتصادية عند استخدام بعض الأجهزة ذات التكنولوجيا المتطورة والتي تتغير باستمرار كأجهزة الحاسوب تجعل استئجارها أفضل من شرائها وهذا هو دور شركات الاستئجار التمويلي[10].

6- صناديق الإستثمار:

هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة و ذات دراية و خبرة في مجال إدارة الإستثمارات بنك أو شركة إستثمار مثلا بقصد تجميع مدخرات الأفراد و من ثمة توجيهها للإستمثار في مجالات مختلفة تحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائد مرضيا و ضمن مستويات معقولة من المخاطر عن طريق الإستفادة من مزايا التنويع و مراعاة بما يعرف بقاعدة الراحل الحريص و ذلك في إدارة موجودات الصندوق[11].

بالإضافة إلى مؤسسسات أخرى تختلف وظائفها ومهامها.

[10] دريد كامل آل شبيب، **الأسواق المالية والنقدية**، مرجع سبق ذكره، ص:33.

[11] دريد كامل آل شبيب،**الاستثمار والتحليل الإستثماري**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن 2009،ص:86.

– ثانيا: وظائف النظام المالي و المصرفي:

تأتي أهمية النظام المالي من خلال تحقيق الاستقرار المالي وتجنب حدوث الأزمات المالية والمواءمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية والقطاع المالي والعمل على تحسين الأوضاع المالية وبناء القدرات المؤسسية للموارد البشرية والارتقاء بمستوى الخدمات المالية المقدمة لتشجيع الاستثمار وتحقيق الرفاه الاقتصادي، ويمكن تحديد وظائف النظام المالي بما يلي:

1- تكوين وعاء للفوائض المالية و تحقيق الموازنة بين وحدات الفائض و وحدات العجز.
2- تنمية الإدخارات في الإقتصاد الوطني.
3- توفير السيولة بأنواعها و أشكالها المختلفة إلى مختلف القطاعات الإقتصادية[12].

و تجدر الإشارة إلى وظائف و دور المؤسسات المالية و البنكية بصفة عامة في الإقتصاد الوطني:[13]
– تقوم بتسهيل المبادلات، و ذلك باستعمال حسابات جارية، وكذا مختلف أنواع الصكوك والأوراق المالية والتجارية و غيرها.

– لها دور مهم في تحويل الادخار إلى استثمار على مستوى الأفراد و المؤسسات والحكومة.

– مهمة في التأمينات بمختلف أنواعها.

– يشكل بعضها (البنك المركز و الخزينة العمومية)، أداتان لتوجيه السياسة النقدية والمالية و ليس مهامها الرئيسية الحصول على ربح.

– تكون حلقة مكملة للتدفقات السلعية، كما تشكل دورة نقدية تتضافر فيها الخزينة العمومية والبنك المركزي و بقية البنوك والمؤسسات و الأفراد، لإكمال الدورة الاقتصادية

[12] دريد كامل آل شبيب، **الأسواق المالية والنقدية**، مرجع سبق ذكره، ص: 33.
[13] سيد طه بدوي، **مقدمة في النقود و البنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر 2005، ص: 95.

ثالثا: أهمية سلامة النظام المالي و المصرفي

يعد القطاع المالي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية، بينما يمثل القطاع المصرفي لب النظام المالي- خاصة في الاقتصاديات الناشئة والنامية- نظرا لأهمية دوره على كل من أسواق المال و البورصة وحركة التجارة الخارجية...إلخ، فالبنوك هي المؤسسات الرئيسية التي تضطلع بكل من عمليات الإقراض و تقويم ورصد المخاطر والعائدات المتعلقة بالوساطة المالية، و كذا توجيه الاستثمارات بناء على ما يتوافر لديها من معلومات ورؤية واسعة لبيئة الاقتصاد الكلي (مثل موقف السياسة النقدية وتوقعات أسعار الفائدة و الصرف والنشاط الاقتصادي وأسعار الأصول وغيرها)، هذا بالإضافة لما تؤديه البنوك من وظائف مالية أخرى مثل عمليات المقاصة و تسوية السياسة النقدية بالسوق وما يستتبعها من أثار مباشرة وغير مباشرة على النشاط الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم فإن ثبات استقرار القطاع المصرفي يعتبر عنصرا حاكما لنظام مالي واقتصادي سليم.

حيث أن سلامة النظام المصرفي ومرونته تتوقف على التحليل الكفء لمخاطر الائتمان بالبنوك وقراراتها المتعلقة بالإقراض، وأيضا على مدى إدراكها لملامح المخاطر المتغيرة معها وفقا لتطور الظروف الاقتصادية العامة، وكذا المراكز المالية للمقترضين، كما تلعب عدد من العوامل الأخرى دورا هاما في تحقيق هذا الإستقرار، نذكر منها المنافسة في السوق، وحالة الإقتصاد الكلي، ومدى تدخل الحكومة في توجيه القرارات المصرفية، وأخيرا يأتي دور السلطات الإشرافية لتحمل قدر كبير من عبء إقامة أنظمة مصرفية ومالية قومية من خلال جانب تشريعي محكم يتم تنفيذه بفاعلية[14].

[14] عبد المطلب عبد الحميد، **إدارة أزمات العولمة الاقتصادية**، الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية 2014، ص، ص:199-200 .

المطلب الثاني: النظام المصرفي وخصائص الأعمال والخدمات المصرفية:

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من البنوك، تختلف وفقا لتخصصها و الدور الذي تؤديه في المجتمع، و يعتبر تعدد أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، و الرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتواءم مع حاجات العملاء و المجتمع، لذا سنتناول في هذا المطلب لمحة للتعريف بالبنوك كأحد أهم مكونات النظام المصرفي وأهم المبادئ الحاكمة للأعمال المصرفية.

أولا : تطور ونشأة البنوك ووظائفها:

تذكر المصادر العلمية بأن كلمة بنك مشتقة من الكلمة الايطالية بنكو والتي تشير إلى منضدة خشبية كان يجلس إليها الصرافون في مدن إيطاليا الشمالية في أواخر القرون الوسطى وقت ازدهار التجارة، وكان التجار يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصرافين وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي قبول الودائع، وكان المودع يودع الذهب لقاء إيصال وإذا أراد الذهب يقدم الإيصال ويأخذه ومع مرور الزمن أصبح التجار يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل، ويبقى الذهب لدى الصراف وتنبه الصراف إلى ذلك وبدأ يقرض ما لديه من ذهب لقاء مبلغ من المال (الفائدة) وبذلك نشأت وظيفة الإقراض وتأسس أول بنك في البندقية عام 1157 م[15].

وتلاه بنك برشلونة سنة 1401م، ثم بنك ريلتو بالبندقية سنة 1587م ثم بنك أمستردام سنة 1609م ويعتبر البنك الأخير النموذج الذي احتذته معظم البنوك الأوروبية مع بعض التعديلات ويعتبر الظهور الحقيقي للمصارف بالمفهوم الحديث كان على يد الصاغة و الصيارفة[16].

يمكن تتبع نشأة البنوك وتطورها وفق التقييم الزمني، يعطي العصور القديمة و العصور الوسطى الأوربية والعصر الحديث، وأخذت البنوك قبل و ضعها الحالي عدة مراحل، ارتبطت بتطور الدولة و النظام الرأسمالي كمايلي:[17]

التاجر ← الصاغة ← الصيرفي (المرابي) ← بيت الصيرفة ← الرأسمالية
← الرأسمالية الصناعية ← الرأسمالية التجارية

المصدر: عبد القادر خليل، الإقتصاد البنكي مدخل معاصر، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، 2017، ص:37.

[15] دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[16] خالد أمين عبد الله، **أساسيات العمليات المصرفية**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دون سنة نشر، الأردن، ص، ص:06-07.

[17] عبد القادر خليل، **الإقتصاد البنكي مدخل معاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2017، ص ص:37- 38.

تقوم البنوك بعدة وظائف منها النقدية، غير النقدية و يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية كلاسيكية وأخرى حديثة و هي كمايلي:[18]

– فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، الادخار ولأجل وخاضعة للإشهار).

– تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان والأمن وأهم أشكال التشغيل و الاستثمار ما يلي:

*– منح قروض مختلفة.

*– تحصيل الأوراق التجارية وخصمها.

*– التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا و شراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.

– تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتماد المستندي، الذي يدخل في وسائل الدفع البنكية الخارجية، مع تقديم خدمات أخرى مثل التسليم المستندي... إلخ.

– تقديم الكفالات و خطابات الضمان للعملاء، لتنفيذ المشاريع العمومية.

– التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، و الشيكات السياحية و الحوالات الداخلية منها و الخارجية مع المشاركة في تسيير سوق الصرف.

– تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها (تنفيذ عمليات الدفع البنكي).

– المساهمة في إصدار الأسهم و سندات الشركات المساهمة بمعنى الإشراف على تنظيم عملية البيع والشراء (المساهمة في تنظيم البورصة).

– تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات و المستندات والأشياء الثمينة.

– القيام بعمليات الدفع و السحب من خلال توفير السيولة لزبائنها.

– الوساطة المالية في قبول الأوراق التجارية من أجل تحصيلها ودفعها والمتعلقة بالعمليات التجارية بين الأفراد.

– تحويل المبالغ المالية من مكان إلى آخر بين الأفراد دون أي خطر سوى تسجيل العمليات من بنك تجاري مرسل إلى بنك تجاري أخر المرسل إليه.

[18] عبد القادر بحيح، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص:32.

و من بين الوظائف الثانوية نذكر[19]:

*- إدارة أعمال وممتلكات العملاء و تقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية لهم من خلال دائرة متخصصة هي:

*- المساهمة في العمليات المالية بالأسواق المالية مثل شراء عقود الصفقات لتعظيم الربح.

*- تمويل الإسكان العائل من خلال الإقراض العقاري.

*- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، و هنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا.

*- توفير آليات الدفع الحديثة مثل آلة الدفع الآلية لتسهيل عمليات السحب و الدفع في عملية الشراء من المحلات التجارية.

*- وظيفة الإشراف والرقابة التي تقوم بها البنوك التجارية من خلال عملية الرقابة على القرض الموجهة للاستثمار في ميادين مختلفة، و هذا لغرض استخدامها فيما وجدت له من الأغراض، و للتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمروعات.

*- وظيفة رفع القدرة الشرائية للمواطن عن طريق توزيع قروض استهلاكية لاقتناء منتجات منزلية ومساعدة المؤسسات الاقتصادية في بيع منتجاتها بسرعة.

*- تقليل من أخطار تحويل الأموال و السرعة في التنفيذ بين التجار والأفراد.

*- تنظيم الدورة النقدية و الحفاظ على قيمة العملة بأنواع أشكالها سواء كانت معدنية أو ورقية.

*- تقديم استشارات مالية للمتعاملين الاقتصاديين، الذين يرغبون في إنجاز مشاريع مع البنوك.

[19] عبد القادر بحيح، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص، ص:32-33.

ثانيا: المبادئ الحاكمة للأعمال المصرفية:

يجب أن يحكم عمل البنوك مجموعة من المبادئ تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها وأهمها:[20]

– السرية في العمل: تبنى العلاقات مع الزبائن على الثقة، و لتحقيق الأخيرة يجب على البنك أن يلتزم بالسرية في معاملاته، و يستثنى من ذلك تدخل الجهات الرقابية المختصة (خاصة الجهات الأمنية و القضائية والسلطات النقدية).

– حسن المعاملة: قصد الحفاظ على الزبائن الحاليين للبنك وجلب زبائن جدد، يجب أن يتحلى موظفو البنك بحسن المعاملة (أو ما يسمى بالتسويق بالعلاقات).

– الراحة و السرعة: تحلي موظفو البنك بالسرعة و الدقة في إنجاز خدماتهم تجاه الزبائن، يزرع الثقة لدى الزبون ويغريه للعودة مرة أخرى.

– كثرة الفروع: تسعى البنوك دائما إلى توسيع أنشطتها عن طريق فتح فروع جديدة لها، و هو ما يحقق المزايا التالية: التيسير على الزبائن، ظهور البنك بصفة البنك الكبير، توزيع المخاطر، تفادي منح عمولات لمراسلين آخرين مما يجعله ينقص من التكاليف.

ثالثا: تأثير تكنولوجيا المعلومات على العمل البنكي:

بفعل التطور الهائل لما يسمى" تكنولوجيا المعلومات و الاتصال" TIC" حيث تعد المعلوماتية اليوم عماد الاقتصاد وكلما تكورت سمح ذلك للمجتمع بالتطور والنمو، و قد تعددت استخداماتها، و تمثل البنوك إحدى هذه الاستخدامات[21]. وتمثل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال " TIC" عاملا حاسما في سرعة تقديم الخدمات وتقليل أعباء البيروقراطية وربح الوقت للبنك والزبون الشيء الذي يساعد على مواكبة ازدياد حجم المعاملات المالية، ومن مظاهرها نشوء البنوك الالكترونية و النقود الالكترونية والصيرفة الالكترونية[22].

[20] محمد عبد الفتاح، **الصيرفي إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن 2006، ص، ص:27-28.

[21] فرج عبد العزيز عزت، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الكتاب الأول، مطابع الدار الهندسية، القاهرة–مصر 2011، ص:88.

[22] عبد الغفار حنيفي وآخر، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية– مصر 2000، ص، ص: 345-346.

و الجدير بالذكر أن تكنولوجيا المعلومات لها تأثير على العمل البنكي حيث أفرزت تقنية المعلومات وسائل حديثة لتقدم الخدمات المصرفية وإدارة العمل المصرفي، أبرزها ظهر في حقل أنظمة الدفع الالكتروني، والدفع على الخط، و إدارة الحسابات عن بعد، كما حدث بفعل التقنية شيوع بطاقات الدفع الالكتروني (الإئتمان) المالية بأنواعها المختلفة و يشيع الآن مفهوم المحفظة و البطاقات الماهرة التي تمهد إلى انتهاء مفهوم النقد الورقي والمعدني وتفتح بابا واسعا أمام مفهوم النقد الالكتروني، ووسائل الهاتف المصرفي لتحسين جودة الاستفسار عن حسابات العملاء، وأوامر الدفع المصرفية الالكترونية، ووسائل المقاصة الالكترونية المصرفية المستخدمة لتحسين عمليات التمويل بين الحسابات أو عمليات التسويق بين البنوك، البطاقات الذكية والخاصة بالمعاملات الائتمانية أو الفورية للعملاء وغيرها من الوسائل التي عادة ما تسمى بالأدوات، لها دور كبير في عمل المصرف بجودة عالية و تحدي كبير أمام المصارف الأخرى.

وكذلك الاتصال المباشر (on-line) بين الفروع والبنك الناطق وخدمات المنظمات و الحوالات الالكترونية عبر المرسلين، إضافة إلى استخدام شبكة الانترنت والترابط بين الشبكات، التي فتحت آفاقا في هذا المجال لم تكن متاحة من قبل و في هذا السياق و على الأعمال المصرفية ظهر ما يعرف بمصارف الانترنت التي أصبحت تشكل مجالا واسعا لمنافسة المصارف التقليدية في عقر دارها بسبب سهولة انتقال الزبون من مكان إلى آخر بحسب رغباته.

تحقق البنوك الالكترونية التي تقدم خدمات مصرفية في مجال النقود الالكترونية ميزات أهمها:

1- نوعية الاسم التجاري.
2- تدعيم العلاقة بين البنك و العميل وجذب عملاء جدد.
3- زيادة العائدات و تحسين مستوى الأداء.

لذا نرى بأن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لها دور كبير في تحقيق الأهداف والخدمات المصرفية العليا و تشكل تحديا كبير في تحقيق الأهداف والخدمات المصرفية العليا و تشكل تحديا كبيرا أمام منظمات الأعمال وذلك من خلال قيام المديرين بإدارة هذه التكنولوجيا الفعالة و الأخذ بها و استخدام شتى الوسائل في الحصول عليها أي على المعلومات بمختلف الطرق و الأساليب المتبعة و استخدامها في المنظمات لتتحدى المنظمات العملاقة و القوية الموجودة في الساحة الآن[23].

[23] علاء فرحان طالب وآخر، **إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك**، طبعة أولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2009،ص،ص:55-56.

المطلب الثالث: سياسة الإقراض في البنوك:

أولا: العوامل المؤثرة على الإدارة في البنوك:

إن الأحداث المتغيرة والسريعة التي حدث في العالم خلال العقدين الأخيرين و بالذات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية كان لا بد أن يكون لها أعظم الآثار على نوعية وفعالية الإدارة في الصناعة المصرفية ويمكن إيجازها فيما يلي:

1- تكنولوجيا الحسابات الإلكترونية:

إن الاستخدام المتوسع و المكثف للحسابات الإلكترونية من قبل البنوك سيكون له أعظم الأثر على كافة العمليات التشغيلية داخل البنك وعلى نظم الإدارة التي تتبعها البنوك.

تستخدم الحسابات الإلكترونية لترشيد عملية اتخاذ القرارات داخل البنك وتستخدم في التحليل الجغرافي في مسح دراسة المناطق التي يمكن أن ينشأ فيها أفرع له، و تستخدم كذلك في التحليل الديموغرافي في دراسة السكان و توزيعهم وحركتهم و اتجاهاتهم و رغباتهم...، و التي يعتمد عليها البنك في تحديد أنواع الخدمات التي يقدمها لعملائه حاليا و مستقبلا ستتأثر كافة تعديلات البنك من عملائه باستخدامه لهذه التكنولوجيا الحديثة.

و تستخدم الحسابات الإلكترونية أيضا في وضع خطط ربحية البنك وتخطيط سوق العقلاء، وتخطيط العمالة وتخطيط علاقاته بسوق الاستثمار و المستثمرين فهي بالتأكيد تؤثر من عدة نواحي على نمط الإدارة في البنوك[24].

2- المنافسة البنكية:

و هي تلك المنافسة التي تنشأ بين البنوك باختلاف أنواعها وهذا ينبغي الإشارة إلى أن المنافسة المتكافئة بين البنوك تعني مزيدا من المزايا التي يمكن أن يتحصل عليها العملاء[25].

---

[24] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 77- 78.

[25] محمد فتحي البديوي، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

3- ضعف الملائمة البنكية:

ونحن نقصد بالملائمة هنا مدى التناسب بين عمليتي الإيداع و السحب فقد تزيد عمليات السحب على عمليات الإيداع، ومن ثم فإنه على إدارة البنك أن تحتاط لذلك بأكثر من وسيلة مثل: تشجيع العملاء على الإيداع و الدخول في معاملات أكثر أمانا و الحصول على عوائد مالية أكثر فائدة للعميل[26].

4- نظم المعلومات الإدارية:

تؤثر نظم المعلومات الإدارية الحديثة و الفعالة على كفاءة الإدارة في البنوك فهي تدعم و تساند عمليات مراجعة ومتابعة التخطيط و الرقابة بالنسبة لتنمية الأعمال و تنمية العاملين، و سيكون لاستخدامها أثار بعيدة المدى على السرعة في عملية اتخاذ القرار وكذلك على تدريب العاملين في كافة المستويات الإدارية، و أيضا على وسائل الإتصال و تداول المعلومات الداخلية و الخارجية.

5- التنوع:

الاتجاه الحالي و المستقبلي في عمل البنوك هو نحو تنوع الخدمات التي تقدمها وتعدد مهامها وتتشعب أنشطتها، فالبنوك تتوسع تدريجيا و بسرعة من نطاق الأنشطة التي تقوم بها و التي تنتمي من قريب أو من بعيد للنواحي المالية، سيؤدي هذا الاتجاه إلى ضرورة تنمية أساليب تسويقية جديدة خاصة بالصناعات الخدمية في مختلف بنوك العالم.

هذا و بالإضافة إلى عوامل أخرى كالأمن الذاتي للبنك، ضبط الأرصدة النقدية و الشيكات الباطلة، كما أن للعالمية و التغير الاجتماعي دور كبير في التأثير على إدارة البنك فتؤدي إلى نتيجة حتمية وهي أن الأنظمة وأدوات الإدارة في البنوك، حتى في أكثر الدول تقدما تحتاج للمزيد من التهذيب و التطوير و التحديث و التنمية[27].

1 محمد فتحي البديوي، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص:61.

2 محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص: 80

– ثانيا: العوامل المرتبطة بمنح القروض:

يجب التنويه إلى أن هناك مجموعة متعددة من العوامل تؤثر في قدرة البنك على منح القروض، و من هذه العوامل:[28]

*– حجم الودائع ونوعيتها لدى البنك حيث يلاحظ بصفة عامة أنه كلما زاد حجم الودائع كلما زادت قدرة البنك على الإقراض.

*– احتياجات البنك من السيولة في الأجل القصير و الطويل حيث أنه كلما زادت الأصول السائلة لدى البنك كلما انخفضت قدرته على منح القروض.

*– موقع البنك، فكلما كان موقع البنك قريبا من عملائه، كلما كانت فرصته في منح القروض أكبر، و ذلك مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة في منح القروض.

*– حجم الأصول المطلوبة لتشغيل البنك، فكلما زاد حجم هذه الأصول، كلما انخفضت قدرة البنك على منح القرض.

بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية و التشريعية في الدولة وهي كمايلي:[29]

*– الأصول الاقتصادية في الدولة حيث أنه في حالة الرواج و الإزدهار تزيد الودائع ويزيد الطلب على القروض و العكس تماما في حالات الكساد.

*– قرارات البنك المركزي و الجهات الإشرافية النقدية وذلك من خلال استخدام البنك المركزي لبعض الوسائل الرقابية مثل نسبة الإحتياطي القانوني وسعر خصم الأوراق التجارية.

وما تجدر الإشارة إليه إلى أن هناك عوامل تهدف إلى تحليل طلب الحصول على القرض و التي تستند إلى البنوك من خلال عدد من العناصر الأساسية التي يطلق عليها (Fivec's) باللغة الإنجليزية و يمكن عرضها كمايلي:

[28] محمد فتحي البديوي، **إدارة البنوك**، المكتبة الأكاديمية– الجيزة، الطبعة الأولى، 2012، ص:90.

[29] محمد فتحي البديوي، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

1- الشخصية Charactert
2- المقدرة على الإستدانة Capacity
3- رأس المال Capital
4- الضمان Cllateral
5- الظروف المحيطة Conditions
6- التجارب السباقة مع المقترض Credit History
7- التغطية Coverage
8- التدفقات النقدية Cash Flow

نوردها كمايلي:

1- شخصية العميل أو سمعته:

تشكل شخصية المقترض الركيزة الأساسية الأولى في أي قرار ائتماني و هي من العناصر الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، و شخصية المقترض هي مجموعة من الصفات و السلوكيات الواجب توافرها في المقترض منها على سبيل المثال: السمعة، الصدق الأمانة، و النزاهة، إذا توافرت هذه الصفات في الشخص تجعله مسؤولا عن تسديد التزاماته في تواريخ الاستحقاق و تحقق من المخاطر الإئتمانية.

2- القدرة على الإستدانة:

وجدت البنوك لتلبية احتياجات العملاء من الخدمات البنكية المتعددة وأحد أهم تلك الخدمات وأخطرها هي الإئتمان البنكي بأشكاله المتعددة، ويعطي القانون للعميل المحتمل الحق في الحصول على الإئتمان، إلا أن القانون يعطي لإدارة الإئتمان في البنك حقا أخر يمنح الإئتمان أو رفض طلب العميل.

ومعيار القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدرا المخاطر التي تتعرض لها إدارة الإئتمان، و رغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضته من البنك [30]، لذا يجب تحليلها من عدة عوامل أهمها[31]:

*- أهلية العميل وقدرته على الإقتراض.
*- القدرة على السداد.
*- المقدرة على توليد الدخل.

[30] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره**، دار الفكر- الطبعة الأولى –عمان، الأردن2013، ص، ص:70-71.
[31] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة- الإسكندرية 2005، ص، ص:418-419.

3- رأس المال:

تشترط البنوك أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كافي كضمان للقرض، و تعكس درجة ملكية الأصول ذكاء و فطنة و بالتالي كفاءة الشركة المقترضة، بحيث تستخدم بعض من هذه الأُول كضمان في حالة عدم كفاية الأرباح، و يقلل هذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك، فالمقترض المتاجر بملكيته يستخدم ملكيته مقابل الحصول على القرض، و ملكية المقترض هنا تستخدم كضمان للقرض في حالة تصفية الأصول.

وفي حالة القروض الممنوحة لأغراض الاستهلاك، فإن الأصول المشتراة كسيارة مثلا تعتبر ضمان للقرض وفي هذه حالة فإن القرض الممنوح في العادة يكون أقل من قيمة السيارة في أي وقت ويكون حافزا للمقترض على سداد الأقساط والفوائد ورغم توافر هذه الضمانات فإن البنوك تفضل- كما سبق القول- التحقق من كفاية الدخل كوسيلة لأداء هذه الالتزامات[32].

4- الضمان:

تعتبر الضمانات خط الدفاع الثاني و الملجأ الأخير في حالة عجز المقترض عن السداد، و من خلالها يستطيع البنك تحصيل حقوقه و هي تشعر المقترض أن العبء الأكبر لعملية التمويل يتحمله، وتشعره بجدية مساهمته في تسديد ما عليه من حقوق والتزامات.

فالضمانة ليست بديلا عن مصادر السداد و لكنه تجعل من الدين الجيد دينا أفضل، و لا تجعل من الدين السيئ دينا أفضل، كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة تشكل حماية لحقوق و التزامات البنك وتخفف من المخاطر الائتمانية[33].

5- الظروف المحيطة:

تؤثر الظروف المحيطة بالعميل في المخاطر الائتمانية، إذ يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية والاجتماعية و التي قد تكون عير مواتية، وفي هده الحالة لا يسأل عنها طالب القرض فقد تتوافر العوامل الأربعة في العميل، و لكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان، لذا يجب على إدارة الائتمان في البنك التنبؤ بظروف الصناعة التي يعمل فيها العميل، وكذا التقلبات الماضية المصاحبة لها، وتحديد اتجاهات أي تقلبات مستقبلية سواء في الصناعة أو المنطقة التي يتعامل فيها البنك من كساد ورخاء خاصة إذا كان القرض المطلوب منحه طويل الأجل، هذا و من الضروري أن يتعرف البنك على ظروف المنافسة القائمة ومدى تأثيرها على نشاط العميل ومدى قدرته في ظل تلك الظروف على تحقيق أهدافه[34].

---

[1] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص:420-421.

[2] محمد داود عثمان، **إدارة و تحليل الإئتمان ومخاطره**، مرجع سابق، ص: 74.

[3] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص: 423.

6- التجارب السابقة مع المقترض:

تعتبر من العناصر في قرار الموافقة على منح الائتمان، و التي تتضمن دراسة السجل التاريخي للمقترض مع البنك[35].

جدول رقم (1-1):

معايير منح الإئتمان و فقا لدرجة المخاطرة.

المعيار	درجة المخاطر
الشخصية + القدرة + رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
الشخصية + القدرة – رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة
الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة
القدرة + رأس المال – شخصية ضعيفة	مخاطر ائتمانية متوسطة
القدرة+ رأس المال – الشخصية	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية + رأس المال – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة
الشخصية – رأس المال – القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
رأس المال – الشخصية– القدرة	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
القدرة– الشخصية – رأس المال	مخاطر ائتمانية مرتفعة

- **المصدر**: محمد داود عثمان، **إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره**، ط 1، دار الفكر، عمان، الأردن2013، ص:75.

فكلما كانت التجارب السابقة مشجعة مع المقترض زادت فرصة حصوله على الائتمان و العكس صحيح إذا كانت التجارب السباقة غير مشجعة معه في مجال القروض فإنه تقل فرصته في الحصول على الائتمان.

7- التغطية:

تتضمن حماية إدارة الائتمان في البنك عند منح الائتمان من الخسائر غير المتوقعة مثل حصول سرقة في المنشأة أو حريق في المصنع، أو عند وفاة أحد الأشخاص الرئيسيين في المنشأة، فلذلك لا بد من توافر غطاء تأميني لدى المقترض يغطي مخاطر الحريق و التي تؤدي إلى خسائر.

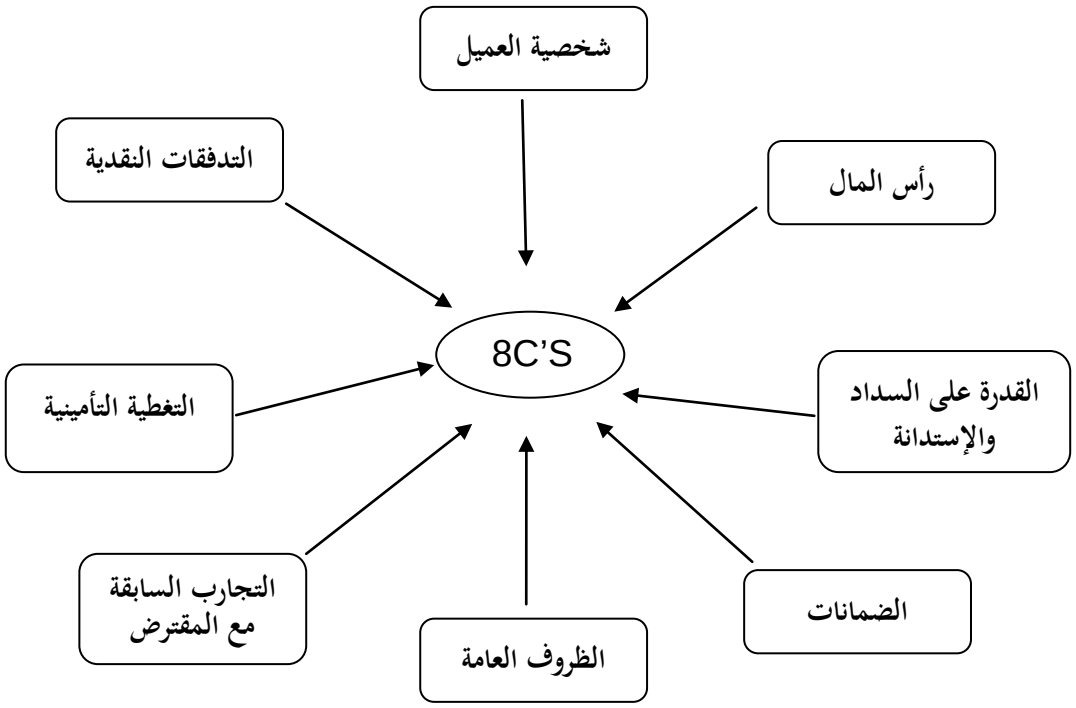
[35] محمد داود عثمان، **إدارة و تحليل الإئتمان ومخاطره**، مرجع سابق، ص، ص: 75- 76.

8- التدفقات النقدية:

تتكون من التدفقات النقدية التشغيلية وغير التشغيلية[36].

الشكل رقم (1-2) :

تحديد عناصر نموذج المعايير الائتمانية 8C'S



- **المصدر**:محمد داود عثمان، **إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره**، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن2013 ، ص:76.

[36] محمد داود عثمان، **إدارة و تحليل الإئتمان ومخاطره**، مرجع سابق، ص:76

– ثالثا: مكونات سياسة الإقراض:

1– حجم القرض: يقصد به إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل أو لعميل واحد، و تتقيد البنوك عادة في هذا المجال بتعليمات وقواعد يضعها البنك المركزي، كما يجب الأخذ بعين الإعتبار حجم الموارد المتوفرة لدى البنك.

2– سعر الفائدة ومستويات المصروفات الأخرى: ينبغي أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تحديدا لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة وأن تتضمن الكلف التي يتحملها كل القروض بمختلف أنواعها.

3– تحديد نوع وطبيعة المخاطر: تتسم هذه الخطوة بأهمية قصوى لكون قرار الإقراض محفوف بالمخاطر إذ تعتبر المخاطر أساس تقدير أسعار الفائدة على القروض ومن المتوقع أن تكون هذه الأسعار متفاوتة بتفاوت حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومن هذا المنطلق من الضروري جدا محاولة التحكم إلى حد ما في المخاطر المرتبطة بانخفاض أسعار الفائدة، و مدى تأثيرها على القروض القصيرة، فقد يضطر البنك إلى إعادة استثمار تحصيلات تلك القروض، في قروض أخرى قصيرة الأجل أيضا، تحمل سعر فائدة منخفض عن سابقتها أي أن البنك في هذه الحالة يلجأ إلى تقويم سعر الفائدة[37].

4– الأهلية الإئتمانية: من الاعتبارات التي يجب أن تأخذ عند وضع السياسة الإقراضية توافر الشروط القانونية في المنشأة المقترضة قبل إقراضها، إضافة إلى بعض الشروط التي تتعامل بها المصارف كنسبة الأرباح المحققة وحد أدنى من رأس المال و الاحتياطات و بعض النسب التي يمكن الاستناد إليها كمعايير في تحليل هيكل التمويل لهذه المنشأة و أن لا تمنح القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل المقترض[38].

[37] عبد الغفار حنفي و أخر، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر 2000، ص:130.

[38] شقرار منال، **سياسة الاقراض في البنوك التجارية وأثرها على تمويل الاستثمار**– دراسة حالة البنك الوطني الجزائر– BNA 2010–2014، مذكرة لإستكمال متطلبات الماستر الأكاديمي– علوم إقتصادية 2014–2015،ص ص:11–12.

5- أنواع القروض:

على إدارة البنك أن تحدد أفضل أنواع القروض التي يمكن أن يعمل البنك فيها، و من أهم العوامل التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد هذه الأنواع ودرجة المخاطرة الائتمانية و التخصص و التنوع [39]. و سيتم التطرق لبعض أنواع القروض المصرفية بنوع من التفصيل في فصل لاحق.

6- الأرصدة المعوضة:

تنتهج بعض البنوك سياسة الطلب من المقترضين إبقاء جزء من قروضهم دون سحب كأرصدة معوضة للبنوك عن جزء من مخاطرتها وعن الأموال التي اقترضتها[40].

7- إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان:

يجب على البنك تحديد إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان، ويستحسن تدوينها في كتيب معد لهذا الغرض، و هذا الوضع السائد في البنوك الكبيرة، حيث تدون هذه المسائل في كتيب مخصص يطلق عليه دليل الحصول على الائتمان ولا شك أن هذه الإجراءات تسهل من عملية تنفيذ سياسة الإقراض.

بالإضافة إلى عناصر أخرى وهي عامل مهم في سياسة الإقراض كالمنطقة التي يخدم فيها البنك والمشاركة مع بنوك أخرى في منح القروض الكبيرة[41].

[39] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص:396.
[40] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص:401.
[41] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 405.

المبحث الثاني: عموميات حول القروض المصرفية:

القروض المصرفية إحدى أنشطة البنك غاية في الأهمية وأكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنك، إذ نجد أن عمليات الإقتراض هي الخدمة الرئيسية و المصدر الهام للربحية بحيث لا نبالغ عندما نقول أنه لم يعد ممكنا أن تتطور القطاعات الإقتصادية بدون عمليات الإقراض.

المطلب الأول: مفهوم القروض المصرفية:

– أولا: تعريف القروض المصرفية:

يمكن إعطاء عدة تعاريف للقروض المصرفية ومن عدة جوانب:

" تعرف القروض باللغة العربية بأن ائتمن فلانا فلانا: أي عده و اعتبره أمينا، و ائتمن فلانا فلانا على كذا: اتخذه أمينا عليه، و الإئتمان هو أن تعد أي تعتبر المرء أمينا، أي جديرا برد الأمانة إلى أهلها، أي جدير بالثقة "[42].

إن الكلمة المقابلة للإئتمان باللغة اللاتينية هي(**CREDIT**) أصلها هو الكلمة اللاتينية (**CREDITUM**) المشتقة من الفعل اللاتيني (**Crédere**) الذي يعني (**Croire**) أي يعتقد.

"القرض يعرف على أنه تسليف المال للإستثمار في الإنتاج والإستهلاك و هو يقوم على عنصرين أساسين هي الثقة أولا و المدة ثانيا[43].

أما قانونا فإن للإئتمان معنى واسع، والذي يعني تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقول على سبيل الدين أو الوديعة أو الوكالة أو الإيجار، أو الإعارة أو الرهن.

[42] دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان/الأردن 2015، ص:188.

[43] شاكر قزوين، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 90.

" و يعرف أيضا بأنه عبارة عن القوة الشرائية للمقترض أو التي تصبح متاحة للمقترضين و هو المبلغ المدفوع إلى العميل و الذي يضعه البنك تحت تصره وفقا للعقد المبرم بينهما و يكون للعقد أجل وسعر فائدة يتفق عليهما "[44].

" القرض هو أساس نشاط البنوك والمؤسسات فهو فعل ثقة بين الطرفين (المقرض و المقترض) ويتضمن تقديم الأموال مقابل وعد التسديد و لا يعتبر قرضا إلاّ إذا توفرت فيه الفجوة الزمنية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص عناصر القرض و المتمثلة في:

- **الثقة.**
- **الإئتمان.**
- **الغرض من الإئتمان:** أي الشيء المستخدم في القرض.
- **الفجوة الزمنية:** وهي الفترة الزمنية الممنوح فيها الإئتمان.
- **المقابل:** العائد الذي يحصل عليه البنك و المتمثل في سعر الفائدة.
- **الضمانات:** هي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد.

[44] دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص: 189

– ثانيا: وظائف القروض:

تقوم المصارف بتقديم القروض بهدف تمويل الإنتاج إذ أن احتياجات الإستثمارات الإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية تتطلب توفير المال للمساهمة في رؤوس الأموال كإحدى مصادر التمويل للمشاريع، إذا يتقدر توفير رأس المال بصورة كاملة من إدخارات المستثمرين لذا يتم اللجوء إلى البنوك و المؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على القروض و أصبحت مصادر التمويل من البنوك أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية و الإستثمارية المختلفة و هذا يساعد على تسهيل وتسريع وزيادة حجم الإستثمار و الإنتاج في الإقتصاد الوطني.

ويقوم البنك بوظيفة تمويل الاستهلاك من خلال حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية و تأجيل دفع ثمنها، لذا يمكنهم البنك من الحصول على هذه السلع بواسطة القروض التي تقدمها لهم البنوك، و يكون دفع أثمان هذه السلع بفترات مستقبلية مناسبة، مما يساعد الأفراد على توزيع انفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن، ويساعد القرض الاستهلاكي أيضا على تنشيط جانب الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية ومن ثم يساعد في زيادة رقعة السوق و زيادة حجم الإنتاج و الاستثمار.

والوظيفة الأخرى تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة على الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجاري) من إجمالي مكونات عرض النقد، ويعني استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة ويمكن ملاحظة مثل هذا التعامل والاستخدام للنقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، إذ أن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية يكون بواسطة وسيلة للدفع أو وسيط للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة وهذا ناشئ عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع، كما أن قيام البنوك التجارية بخلق الودائع واستخدام أدوات الإئتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات ساعد كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها، إن الوظائف الأساسية المذكورة للقروض المصرفية تنعكس آثارها بصورة واضحة على النشاط الاقتصادي عموما، و على بقية المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني خصوصا و في مقدمة هذه المتغيرات الدخل القومي، الاستثمار، الاستهلاك و الإدخار[45].

[45] دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص، ص:198- 190.

المطلب الثاني: أنواع القروض المصرفية:

– أولا: تصنيف القروض حسب معيار الزمن:

01– القروض القصيرة الآجل:

تبلغ مدتها عادة أقل من سنة و تستخدم أساسا في تمويل النشاط التجاري أو دورة الاستغلال للمنشآت، فهي تمويل أسفل الميزانية و تستعمل في مواجهة الخلل المؤقت بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة، أو دفع ضرائب مستحقة دون وجود سيولة كافية لذلك[46].

وللقروض القصيرة عدة أنواع نذكر أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

1–1– تسهيلات الصندوق – Facilite de Caisse: تسهيل الصندوق وهي مساعدة يقدمها البنك للمؤسسة لتغطية فترة قصيرة جدا بسبب خلل بين مدخلات ومخرجات المؤسسة في نهاية الشهر.

تحتاج المؤسسة للأموال في فترة معينة من السنة لتسديد أجور العمال أو شراء موادا أولية بسبب وجود نشاط موسمي لبعض المؤسسات تكون فترة الإنتاج طويلة وفترة التوزيع قصيرة أو بسبب سعي المؤسسة لتحقيق خزينة مثلى أو لتسديد فواتير حان أجلها يسمح البنك للمؤسسة بحصولها على القرض على أن يصبح حسابها مدينا بمبلغ معين و لمدة لا تفوق الأيام و تحسب أجرة التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي له و المدة الزمنية الفعلية أي المدة التي يبقى فيها الحساب مدين[47] و إذا طالت مدة التسهيل يتحول إلى السحب على المكشوف.

1–2– السحب على المكشوف– le découvrent: يقوم البنك بوضع مبلغ تحت تصرف المؤسسة وذلك بدفعه على شكل تسبيق في حساب مدين ويعطى عادة عندما تكون المؤسسة في انتظار تسلم دفعة من الأموال مقابل صفقة تجارية، كما يعطى لفترة أطول من تسهيلات الصندوق (من بضعة أسابيع إلى بضعة أشهر)[48].

هذا وتتمثل أهم مزايا السحب على المكشوف في أنه يتم إبرامه بسهولة من خلال المقترضين ذوي الملاءة و ذلك بالمقارنة بأي شكل آخر من أشكال القروض و عندما تطالب شركة صغيرة سحب على المكشوف فإن البنك قد يصر على ضرورة وجود ضمانات كافية من جانب هذه الشركة، كما نجد أن السحب على المكشوف يتم بالمرونة كما أنه اقتصادي نسبيا[49].

---

[46] طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للطباعة والنشر و التوزيع، عمان 2002، ص:51.

[47] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص: 54.

[48] سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود المالية، جامعة الجزائر– الجزائر 1998، ص:162.

[49] محمد سويلم، الإدارة المالية في ظل العولمة، دار الهاني للطباعة، منصورة، ص:400.

1-3- قروض موسمية- Crédits de Compagne: هو قرض بنكي موجه لتمويل احتياجات خزينة ناتجة عن نشاط موسمي ومدة القرض 09 أشهر على أن يقدم البنك من الزبون مخططا للتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته كما يمكن المخطط من تحديد وقت استعمال القرض وهو زيادة نفقاتها دون وجود مدخولات على أن يتم تسديد القرض في آجال محددة[50].

1-4- الخصم التجاري: هو نوع من القروض الموجهة لتمويل حساب الزبائن، أي تعبئة الحقوق بتفاوض بين البنك و المؤسسة على حقوق هذه الأخيرة لدى الغير على تمويل نشاطاتها بالتنازل عن سنداتها وأوراقها.

وخصم الأوراق التجارية يقصد به تحصيل قيمة الأوراق بقيمة أقل من قيمتها الاسمية قبل تاريخ استحقاقها[51].

02- القروض متوسطة الأجل: وهي القروض التي يتجاوز أجلها العام ولا يزيد عن خمس سنوات، وغالبا ما تكون القروض المصرفية متوسطة الأجل مرهونة بضمانات، و من الشروط التي ترتبط بالقروض المصرفية متوسطة الأجل هي[52]:

- شروط استخدام القروض.
- شروط تحديد سقف المديونية للشركة.
- قيود على تصرف الشركة بالموجودات.
- قيود على توزيع الأرباح على المساهيمن.

وكذلك نجد أن القروض متوسطة الأجل لها عدة أنواع منها:

2-1- قروض التجهيزات: تلجأ المؤسسات عند الحاجة إلى طلب قروض متوسطة الأجل بغرض شراء تجهيزات جديدة محددة و بإمكان المؤسسات في هذه الحالة الحصول على قروض التجهيزات متوسطة الأجل بضمان التجهيزات التي يتم شراؤها، حيث البنك الممول يضع حجز على التجهيزات التي تم تمويلها كعامل ضمان بالنسبة للبنك[53].

---

[1] Nathalie morgues, **financement et cout du capital de l'entreprise**, gestion- paris 2001, p 223

[2] عبد الستار الصباح،**سعود العامري،الإدارة المالية**، الأطر النظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر، عمان2007، ص: 246

[3] نور الدين خبابة، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت 1997، ص: 481.

[4] سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويل**، دار الإشعاع – الإسكندرية 2001، ص:67.

2-2- قروض المدة: وهي عبارة عن قروض مصرفية تستحق بعد أكثر من سنة ويتم الحصول عليها عادة من بنك التمويل المتوسط و الطويل الأجل وهي بنوك متخصصة في هذا المجال، كما تقوم البنوك المانحة للقروض كل حسب تخصصه وظروف السيولة لديه وغيرها من العوامل بتحديد جدول تسديد القروض، فقروض المدة يتم تسديدها عادة على أقساط دورية بشرط أن تكون متساوية وذلك وفق جدول زمني متفق عليه مسبقا[54].

03- القروض طويلة الأجل: إلى جانب مصادر التمويل المتوسطة والقصيرة الأجل السالفة الذكر تبقى أمام منظمات الأعمال فرص التمويل عن طريق المؤسسات المالية و البنوك، ويعد الإقتراض طويل الأجل أحد النشاطات الرئيسية للمؤسسات الإستثمارية بشتى أشكالها.

و تعرف بأنها قروض تمنحها مؤسسات متخصصة وتتجاوز مدتها سبع 07 سنوات، هدفها الرئيسي هو المساهمة في تغطية احتياجات المشاريع الإستراتيجية الكبيرة و تمويل الأصول الثابتة التي تزيد مدة اهتلاكها عن سبع سنوات مثل تجهيزات البناء وهياكل المصانع[55].

و للقروض طويلة الأجل عدة أنواع أهمها:

3-1- القرض الشخصي: يطلق عليه القرض غير المضمون، يوضح في عقده معدل الفائدة الواجب سداده وعدد مرات الدفع و تاريخ وشروط سداد الدين و يتم التعبير عن معدلات الفائدة كمعدلات على أساس نقدي وتكون في صورة نسبة مؤوية و تسمى معدلات اسمية و يمكن التعبير عن السداد على أساس نقدي.

3-2- القرض المضمون: وكما يسمى فإنه ذو ضمان كبير و يتمثل ذلك في شروط هذا القرض خاصة ما يتعلق منها بأسعار الفائدة و نجد أنه كلما كان القرض أكثر ضمانا كلما كان معدل الفائدة منخفضا على القرض على افتراض أن المقرض يكره المخاطرة[56].

---

[54] نور الدين خبابة، مرجع سبق ذكره، ص:482.

[55] لسلوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص:190.

[56] محمد سويلم، الإدارة المالية في ظل العولمة، مرجع سبق ذكره، ص:46.

– ثانيا: تصنيف القروض حسب وجهة الإستثمار:

تتطلب هذه العملية القيام بدراسة معمقة للمشروع حي يمكنها ذلك من تقليص المخاطر الناجمة عن الإستثمار و تنقسم هذه الأخيرة إلى:

1– عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الإستثمارات:

يتم التميز بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للإستثمارات، القروض القابلة للتعبئة والقروض الغير قابلة للتعبئة[57].

1–1– القروض القابلة للتعبئة:

يعني أن المقرض بإمكانه إعادة خصم القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح ذلك بالحصول على سيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه و يسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال ويجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة السيولة.

1–2– القروض القابلة للتعبئة:

فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، فإنه يكون مجبر على انتظار سداد المقترض لهذا القرض وهنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل تسديد ولذلك على البنك في هذه الحالة أن يحسن دراسة القروض وبرمجتها زمنيا بالشكل الذي لا يهدد صحة الخزينة.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

2- القروض المقدمة للأفراد:

2-1- القروض العقارية:

يعتبر القرض العقاري وسيلة لتمويل مختلف الأعمال التي ترد على العقار بمختلف أصنافه من أجل دفع عجلة التنمية لما لهذا الأخير من تأثير كبير في تطور الدولة من الناحية الإقتصادية و الإجتماعية.

و يستعمل هذا الأخير في تمويل شراء مباني قائمة بالفعل أو في تمويل إنشاء مباني جديدة وقد يمتد تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين سنة، يسدد خلالها القرض على أقساط أو يسدد دفعة واحدة عندما يحل أجله، و عادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شرائه أو إقامته، و نظرا لضخامة حجم هذه القروض وحلول الفترة التي يستحق بعدها القرض، فإنها عادة ما تكون من نصيب البنوك الكبيرة و تكون مدة هذا النوع من القروض عادة لفترة طويلة.

2-2 القرض المهني:

يتعلق بكل الأشخاص الطبيعيين الذين يقومون بإحدى الأنشطة التالية (المهن الحرة كالأطباء، المحامين، خبير محاسبي...)[58].

[58] سمير عبد العزيز، **التمويل الإيجاري**، ط 1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، مصر 2001، ص:80.

المطلب الثالث: أهمية القروض المصرفية:

يمكن النظر إلى أهمية القرض البنكي من زاويتين، الأولى وفقا لوجه نظر البنك التجاري و الثانية لدور القرض البنكي في النشاط الاقتصادي.

– أولا: من وجهة نظر البنك:

إن القروض البنكية تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذا يمثل الجانب الأكبر من استخداماته ولذلك تولي البنك التجارية القروض البنكية عناية خاصة لما تمثله من نسبة كبيرة ضمن أموالها العاملة وقد اتضح ذلك عند دراسة الميزانيات المجتمعة للبنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يسير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد و العمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات و التي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك و تدبير وتنظيم قيم ملائمة من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء[59].

– ثانيا: من وجهة نظر الاقتصاد:

إن للقرض البنكي دور بلغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، فهو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقائه و المتتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم سوف يتبين له ذلك، و أنه لم تنشأ الحاجة إلى القرض البنكي من فراغ بل جاءت نتيجة لعدم وجود توافق زمني بين تيارات الإيراد داخل الاقتصاد (أي اقتصاد) وتيارات الإنفاق فيه وقد أدى هذا الوضع المستمر و المتغير مع طبيعة حركة الاقتصاد المستمرة و الدائمة إلى وجود وحدات اقتصادية لديها فائض في وقت ما، ووحدات أخرى لديها عجز في ذات الوقت.

وبشكل عام فإن أهمية القرض البنكي تتفاعل مع مرحلة النمو والتطور الاقتصادي إلى حد بعيد، حيث أن الطلب على القرض البنكي تحدده حاجة القطاعات الاقتصادية إلى التمويل اللازم، و هذا يعني أن الطلب على القرض البنكي هو طلب مستحق من حاجة القطاعات للتمويل، و لهذا كلما زادت عملية التنمية واتسع النشاط الإقتصادي كلما زادت الحاجة إلى القرض البنكي.

---

[59] فاطمة الزهراء عبادي، **دور التحليل في البنوك التجارية من أجل منح القروض للإستغلال** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقصتادية– جامعة ورقلة ، الجزائر 2005-2006، ص:13.

و تعزيزا لما سبق يمكن التأكيد على أن القرض يلعب دورا فريدا في الحياة الاقتصادية ومن خلاله يتمكن الاقتصاد أن يضمن مستويات من النمو و الاستقرار و فق ما يقدمه من مهام اقتصادية أهمها:

*- بدون القرض البنكي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الإستخدامات الأكثر إنتاجية.

*- يستخدم القرض كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم القرض المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من إئتمان و بهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية[60].

*- يؤدي سحب القرض من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض ولهذا فالقرض البنكي يعتبر عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.

*- يؤثر القرض البنكي تأثير مباشر على زيادة الادخار و الحد من الاستهلاك وذلك لأن البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للقرض، الأمر الذي يحد من الاستهلاك.

*- يعتبر القرض البنكي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الإئتمانية المخصصة.

[60] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الإئتمان المصرفي و التحليل الإئتماني**، الوراق للنشر و التوزيع، عمان- الأردن 2002، ص:5.

المبحث الثالث: التعثر المصرفي:

أصبحت بيئة عمل البنوك تشهد تغيرات مستمرة ومتلاحقة، انعكست على البيئة الداخلية لها و على البيئة الخارجية و هذا ما أدى إلى قيام البنوك للتحرك في عدة اتجاهات في وقت واحد لمواكبة المستجدات في الصناعة المصرفية و بالمقابل يجب عليها إحكام إدارة التحديات التي تواجهها للتخفيف من حدة التعثر الذي قد يوجهها.

المطلب الأول: مفهوم التعثر المصرفي.

التعثر المصرفي هو نشوء أزمة سيولة في البنك بسبب وجود فجوة بين إجمالي المطلوبات و إجمالي الموجودات المصرفية.

– أولا:– تعريف التعثر المصرفي:

التعثر المصرفي " عدم قدرة البنك على تلبية الطلب على النقود من قبل العملاء على المدى القصير، ويولد ذلك المخاوف و الذعر لدى أصحاب الودائع على أموالهم فيلجأون لسحب ودائعهم في وقت متقارب، مما يعكس عدم قدرة البنوك على تلبية حاجات جمهور المتعاملين من السيولة وأن عدم الاستعداد لهذه الظاهرة من البنك يؤدي إلى الإعسار و التعثر المالي لديه[61].

ويمكن الإشارة إلى أن التعثر المالي أو ما يطلق عليه بصفة عامة الفشل المالي: حيث يمكن استخدام مفهوم الفشل المالي للإشارة إلى إفلاس المنشأة أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو تخلفها على دفع أرباح أسهمها العادية و الممتازة، أو هو الإفلاس القانوني للمنشأة أو خضوعها لإعادة التنظيم بإشراف السلطات القضائية[62].

وعليه يعتبر هذا المصطلح غير دقيق لذا فمن الناحية المالية هو:

ما يهم إدارة الإئتمان ومن خلاله يعجز العميل عن آداء التزاماته من الأقساط المستحقة و كذلك الفوائد على الأقساط[63]. و بالمقابل عدم القدرة على مواجهة طلبات السحوبات وهو ما يؤدي إلى التعثر المالي.

– ثانيا:– طبيعة وسمات التعثر المصرفي:

---

[61] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص:269.

[62] بريان كويل، تحديد **مخاطر الإئتمان**، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، لبنان 2002، ص:371.

[63] بريان كويل، **تحديد مخاطر الإئتمان**، مرجع سبق ذكره، ص: 372.

التعثر المصرفي يؤدي إلى تآكل رأس المال المصرف، أي أن التعثر يسبب تعرض البنك إلى مشاكل وصعوبات وصدمات تؤثر على قيمة أصوله و تجعلها غير قادرة على تسديد الالتزامات سواء أكانت مرتبطة بسحب الودائع أو مرتبطة بمنح البنك القروض لعملائه.

وجدير بالذكر أن للتعثر المصرفي عدة سمات، نذكرها كمايلي[64]:

1- ضعف الإدارة.
2- الفساد المالي.
3- ارتفاع روح المجازفة و المخاطرة عند منح الإئتمان بسبب المنافسة.
4- ضعف الرقابة الداخلية.
5- انخفاض موارد البنك.
6- عدم توفر الاحتياطات.
7- توسع ودخول البنك في أنشطة ليست من إختصاصه.
8- سوء إدارة الاستثمارات أو المحفظة الاستثمارية لدى البنك.

- ثالثا: أسباب التعثر المصرفي:

بسبب طبيعة العمل المصرفي تحصل الخسائر الناجمة عن الديون المتعثرة و المعدومة لأسباب متعددة منها يمكن السيطرة عليها داخليا من البنك و تحصل هذه الخسائر بالرغم من منح التسهيلات بعد دراستها بصورة وافية، أو أسباب أخرى تعود إلى الظروف الاقتصادية غير الطبيعية و عليه هناك العديد من الأسباب التي تساهم في تعثر البنك و يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية:

[64] دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص:178.

– أسباب داخلية:

وهي الأسباب التي ترتبط بطبيعة الإدارة في البنك و الأنشطة التي تقوم بتنفيذها و أهمها[65]:

1- سوء الإدارة و انخفاض كفاءتها سواء في الإدارة العليا أو الإدارات الأخرى التنفيذية بسبب انخفاض الخبرة و عدم مواكبة الابتكارات المصرفية الحديثة وطرق التعامل معها و تقديمها.

2- ضعف الرقابة المصرفية وعدم فاعليتها: فإن قصور وسائل الرقابة و عدم كفاءتها يؤدي إلى حدوث التعثر المالي و المصرفي فمفاهيم الرقابة الآن هي مفاهيم تؤكد على الرقابة النوعية و ليس على الرقابة الشكلية.

3- الغش والفساد: وترتبط بأخلاقيات المهنة والتي ترتبط بالجذور الثقافية والبيئية التي يعيش فيها الموظف، فعلى المصرف أن يتأكد من هذه الأمور قبل عملية التعيين.

– أسباب خارجية:

1- طبيعة البيئة المحيطة بالبنوك:

تتأثر البنوك بالظواهر الاقتصادية والهيكلية في الاقتصاد الدولي والمحلي و خاصة البيئة المصرفية و عناصرها والتي تؤثر على العمل المصرفي ونشاطه، و كذلك الدورات الاقتصادية و أهمها مرحلة الركود الاقتصادي التي تنخفض فيها النشاط الاقتصادي و تؤثر على عمليات الإيداع و السحب و بالتالي على أداء البنوك و من خلال التجارب السابقة تبين أن الركود ساهم في تعثر بعض البنوك.

إن التساهل في منح الإئتمان وسياسة أسعار الصرف للعملات و الركود الاقتصادي و التضخم، وما يولده من ارتفاع الأسعار من العوامل الاقتصادية الهامة التي تلعب دورا فاعلا في التعثر المصرفي وأدت إلى تعثر المشروعات والمؤسسات وبالتالي تعثر البنوك.

[1] دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص، ص:178-179.

2- التدخل الحكومي:

قد تلجأ بعض الحكومات إلى التدخل في أعمال البنوك و خاصة في البلدان النامية، فتقوم بإجبار البنوك على تمويل مشاريع كبيرة وضخمة مما يولد العجز لدى هذه البنوك، وكذلك تؤثر السياستين المالية و النقدية للدولة على أنشطة البنوك، وتدخل الدولة كبائع للأوراق المالية، إذ تقوم البنوك بشراء سندات الخزانة التي تصدرها الحكومة لمواجهة العجز في الموازنة العاملة للدولة، فعند قيام البنك بشراء هذه السندات يردي ذلك إلى انخفاض في تغطية العجز في موازناتها الجارية.

3- التحرير المالي و الانفتاح الاقتصادي:

إن الإنفتاح الاقتصادي على دول ومؤسسات قطعت شوطا كبير في ترسيخ العمل المؤسسي وتكامل البنية التحتية و التشريعية و التكنولوجية و الاجتماعية، تجعل موضوع منافسة البنوك القادمة من هذه الدول أمر في غاية الصعوبة، وأن مواجهة المنافسة ترفع تكلفة التغيير التي لا بد من القيام بها في ظل البيئة الجديدة، إضافة إلى أن هذا التحرر يشجع البنوك على الدخول في أنشطة ذات مخاطر عالية لمواجهة المنافسة الشديدة.

يتصف النظام المالي بالانفتاح و التحرر ورفع القيود التي كانت تحد من نشاطاتها المصرفية و خاصة في الأسواق المتطورة في الدول الصناعية مما شجع البنوك على ممارسة نشاطات تقليدية و غير تقليدية و ابتكار خدمات جديدة.

4- القصور في القوانين و التشريعات المحلية:

يمارس البنك أعماله من خلال القوانين و التشريعات و أن عدم مواكبة التشريعات لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي و المالي، و القصور في تكييف التشريعات المحلية لمواجهة التشريعات الدولية أو التطورات في أنشطة البنوك الدولية أو أساليب تؤدي إلى المساعدة في تعثر البنك[66].

[66] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص، ص:270-271.

المطلب الثاني: متطلبات التعثر المصرفي:

من الضروري وضع قواعد ومقترحات يمكن تعميمها لمعالجة أوضاع التعثر المصرفي رغم اختلاف أسبابه وظروفه من مصرف لأخر ومن زبون لأخر ولكن يمكن وضع إجراءات لمواجهة والحد من مشاكل التعثر المصرفي.

أولا: الإجراءات المتبعة للحد من التعثر المصرفي:

يمكن تلخيصها في الخطوات التالية:

1- **الرقابة:** يتمثل ذلك في وضع إجراءات رقابية تضمن عدم الوقوع في التعثرات المصرفية أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن.

2- **التنويع:** يقصد بذلك تنويع مصادر التمويل والاستثمارات والعمليات لتقليل حدة التعثر المصرفي.

3- **المشاركة:** أي مشاركة أطراف أخرى في تحمل الخسائر الناجمة عن هذه المشاكل مثل: شركات التأمين، الكفالات.

4- **النقل:** توزيع المخاطر بنقلها إلى طرف أخر.

5- **تجنب التعثر:** تصميم عمليات لتجنب التعثر و العسر المالي وفق خطط معينة لتقليلها، و إن الإطار العام لإدارة التعثر المصرفي يشمل الخطوات التالية:

- تحديد درجة التعثر: وهذا يعني أن التعثر يتم تحديده بوضوح.
- تقييم التعثر: إن درجة التعثر تم تقيمها وترتيبها حسب الأولويات بالاعتماد على معايير معينة كالحجم و النطاق... .
- الإستجابة: و يعني أنه تم الاستجابة للتعثر من خلال وضع إجراءات وقائية مناسبة للحد منها.
- التوثيق: ويعني كافة الخطوات أعلاه قد تم توثيقها وذلك دعما للقرارات المتخذة.
- الحد من التعثر: إتخاذ القرار المناسب بشأن التعثر إما بقبوله أو التأمين ضده أو تخفيضه أو وضع إجراءات للوقاية منه.

ثانيا: أساليب الوقاية من التعثر المصرفي:

من بين هذه الأساليب:

*- الرقابة المصرفية الفعالة التي تختص في محاولة التوفيق بين المصالح المختلفة و تجنب مخاطر إفلاس المصارف فهي تهدف إلى التقليل من احتمالات حدوث الخطأ و الانحراف إلى حد بعيد و إن كانت لا تمنعه، وعليه فهي تعني الإشراف من جانب سلطة أعلى لها هذا الحق، للتعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة والتأكد من مدى تحقيقها لأهدافها بكفاءة و تحسين معدلات أدائها، و الكشف عن التجاوزات و المخالفات والانحرافات وبحث الأسباب التي أدت حدوثها و اقتراح و سائل علاجها لتفادي تكرارها مستقبلا [67].

*- الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة المصرف على المنافسة[68].

*- تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسة المصرفية من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دوليا.

*- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف و تسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

*- إدارة المخاطر المصرفية التي هي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة و تصميم إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى[69].

و سيتم تناول موضوع إدارة المخاطر في الفصل اللاحق بالتفصيل.

بالإضافة إلى[70]:

*- تأسيس شركات متخصصة لتقييم الضمانات المقدمة إلى المصارف من العملاء الراغبين في الاقتراض

*- رفع كفاءة العاملين في مجال الاستعلام عن العملاء، بإنشاء كيان مستقل لتوفير الاستعلامات عن عملاء المصارف.

*- تقوية وتدعيم نظم المعلومات في وحدات الجهاز المصرفي.

*- ربط المراكز الرئيسية للمصارف بفروعها بنظام كفء للاتصالات لتسهيل نقل المعلومات

*- تدعيم دور المراكز الرئيسية في الرقابة على أعمال الفروع.

---

[67] أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، مصر2007، ص:10.

[68] Philipe Garuault, Stéphane Priani, la banque fonctionnement et stratégies édition économica , paris 1995 , p 188

[69] بن علي بلعزوز وأخرون، **إدارة المخاطر**- المشتقات المالية، الهندسة المالية، ط 1، دار الرواق، الأردن 2013، ص:45.

[70] محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، ط 1، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن 2010، ص:45.

ثانيا: أساليب علاج التعثر المصرفي:

تتعدد أساليب معالجة التعثر المالي ما بين محاولة تقويم المتعثر و مساعدته على الاستمرار في النشاط من خلال عدة محاور، أو تصفية نشاطه و اتخاذ الإجراءات القانونية التي قد تؤمن حصوله على حقوقه أو على جزء منها.

وفيما يلي استعراض لأهم الأساليب المختلفة لعلاج التعثر المصرفي[71]:

*- تكوين قيادات على جميع المستويات لها رؤى واضحة عن التحسين و التطوير و القدرة على حشد همم المرؤوسين لإعادة الحيوية و القدرة على صياغة رؤية مشتركة يوم نبها جميع المتعاملين.

*- وضع استراتيجيات تنافسية قوية لتقديم منتجات مصرفية جديدة لقطاعات جديدة في أسواق جديدة بدلا من الاستراتيجيات الدفاعية التي تركز على خفض التكاليف.

*- إعادة هندسة العمليات المصرفية في البنوك لتحقيق السرعة و الدقة و التي تتطلب إلى جانب التكنولوجيا المتقدمة في العمليات المصرفية إعادة النظر في الهياكل التنظيمية.

*- إعادة تشكيل القيم و القناعات السائدة في كل البنوك لتحقيق الانجاز العالي من خلال الأخلاقيات بدلا من قيم وقناعات النظم والأدوار، أو قيم وقناعات القهر و التواكل و السلبية و التخلف و الفساد.

*- تعزيز دور البنك المركزي في إدارة عمليات التفتيش و الرقابة على أعمال البنوك من خلال استخدام طرق ووسائل معاصرة، بالإضافة إلى استخدام أدوات السياسة النقدية و التشريعات فيما يتعلق بإدارة الاحتياطي القانوني و متابعة وتقييم إدارة السيولة في البنوك مع تطوير البيئة التشريعية ومناخ عمل البنوك.

*- منح دورا فعالا لمؤسسة ضمان الودائع المصرفية لتوليد الثقة لدى الجمهور بالنظام المصرفي و قدرته في امتصاص الأزمات و الحفاظ على أموال المودعين و أيضا الحفاظ على الاستقرار النقدي في البلد.

[71] عزت ملوكي، **مشكلة التعثر المصرفي وتأثيرها على الإقتصاد المصرفي** ، مجلة مصر المعاصرة، العدد 487، دار العلم للطباعة، مصر، 2007، ص، ص: 346-351.

*- متابعة الخلل في السياسات الائتمانية و تحليل عدم كفاءة المواءمة بين مصادر الأموال و استخدامها، الذي يلعب دورا في التأثير على السيولة و ظهور التعثر المصرفي.

*- تطوير نظام الرقابة و التدقيق الداخلي بالتركيز على التدقيق في المخاطر وزيادة فعالية المدقق الخارجي.

*- وضع النظم المحاسبية اللازمة بشكل متكامل مما يوفر نظام رقابة ومراجعة داخلية دقيقة وتوفير أنسياب المعلومات و البيانات الصحيحة التي يعتمد عليها في إعداد القوائم المالية.

*- إنشاء وحدة متابعة لمشكلة التعثر المصرفي تختص بوضع خطة شاملة للتعامل مع هذه المشكلة على مستوى الجهاز المصرفي مع تحديد كل ما يخص كل بنك في هذه الخطة و الجدول الزمني لتحقيقها، فكل بنك مطالب بإنشاء وحدة لمعالجة التعثر لها هيكل إداري مستقل داخل كل بنك.

*- تسوية الديون المتعثرة إذا يتم اللجوء إلى التسوية مع العميل المتعثر إذا كان نشاطه وأعماله تنبؤ بشكل ايجابي في استمرار النشاط و سلامة التدفقات النقدية من أي مصدر سواء كان المصدر هو نشاط العميل بعد إجراء ما يلزم من دراسة كاملة لكل ظرف، و تحديد نقاط الضعف وموقف الالتزامات المستحقة و قدرة المشروع على الوفاء بهذه الالتزامات، و كذلك إذا كان المشروع يحتاج إلى إعادة هيكلة أو زيادة رأس المال أو التعديل في الهيكل الإداري و القدرات الفنية لمواجهة أسباب التعثر التي تتعلق بالمشاكل التي تحيط بالمشروع سواء من الناحية الإدارية أو المالية.

المطلب الثالث: القروض المصرفية المتعثرة:

تعتبر مشكلة القروض المتعثرة (Bad Loans) والتي تسمى كذلك بالقروض غير العاملة (Non performing loans) من المشكلات الرئيسية التي تواجه البنوك في العديد من دول العالم، فظاهرة القروض المتعثرة لا تقتصر فقط على الدول النامية وإنما تواجه البنوك أيضا في العديد من دول العالم المتقدمة، ومثل هذه المشكلات لا تأثر على البنك المتعثر وحده وإنما تتعداه لتصيب بقية وحدات القطاع المصرفي والنظام الاقتصادي كله.

هناك العديد من المفاهيم تتعلق بالقروض المتعثرة أو القروض غير العاملة وعلى هذا الأساس يمكن تقديم مجموعة مختلفة منها:

أولا : تعريف القروض المصرفية المتعثرة

عرفها Peter S. Kose:

"هي القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد، أو القروض التي يجد البنك نفسه مضطرا لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض، وحسب التشريعات المصرفية الحالية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن القرض يعتبر غير عامل إذا مضى على استحقاق أي من أقساطه مدة تزيد عن (90) يوما".

عرفها كذلك صبري نوفل:

" هي القروض التي يعتبرها البنك بعد دراسة المركز المالي للعميل وضمانات الدين، أنها على درجة عالية من الخطورة ولا يتسنى له تحصيلها خلال فترة معقولة[72].

القروض المتعثرة هي" إخفاق العميل في سداد التزاماته اتجاه البنك في ميعادها المحدد سواء كان ذلك يسبب مقبول أو غير مقبول أو كان بسبب مماطلة العميل أو أمور خارجة عن إرادته[73].

[72] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر، عمان 2013، ص:397.

[73] صادق راشد الشمري، **القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية دراسة حالة " عينة من المصارف العراقية "** المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء الأهلية– الأردن 2009، ص:17.

التعريف الشامل " للتعثر الانتمائي":

القروض المتعثرة تتضمن عدم قدرة المقترض على خدمة الدين ويتمثل ذلك في أصل المبلغ، إضافة إلى الفائدة المترتبة عليه في تواريخ الاستحقاق، ويتحول القرض إلى قرض غير عامل (غير منظم) كون أن درجة مخاطره أعلى من الحد الأقصى لدرجة المخاطر الاعتيادية للقروض القائمة وذلك وفق المعايير المقررة والمحددة من قبل جهات الرقابة على البنوك في البلد المعني[74].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص مايلي:

*- تعثر القرض يشمل أصل القرض والفوائد.

*- عدم إلتزام العميل بسداد الأقساط المتفق عليها.

*- عدم إلتزام العميل بسداد في الوقت المحدد.

ثانيا: أسباب القروض المصرفية المتعثرة:

[74] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره**، مرجع سابق، ص:397.

01- أسباب تتعلق بالمقترض – الجهة المدينة:

هناك أسباب تدفع إلى أن يأخذ البنك الحيطة والحذر في مجال التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبله للمقترضين، والتي تعطي مؤشرات على تعثر الإئتمان الممنوح لهم منها:

*- الطلبات المتكررة للمقترض بزيادة السقوف الائتمانية الممنوحة له دون وجود مبرر لذلك.

*- تقديم المقترض بطلب رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية القائمة من غير مبرر.

*- التقدم بطلب لاستبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية وهذا يعطي دلالة واضحة على أن المقترض يرغب في التصرف في الضمانة كالبيع وتقديمها كضمانة لدائنين آخرين.

*- التقدم وبشكل متكرر من غير مبرر في طلب إعادة هيكلة أو جدولة التسهيلات الائتمانية الممنوحة له ويعطي ذلك مؤشرا على أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد.

*- اللجوء إلى المماطلة في تسديد الالتزامات المستحقة عليه في تواريخ الاستحقاق.

*- عدم تقديم بيانات مالية دورية مدققة تعبر عن صحة وضعه المالي إلى البنك الذي يتعامل معه.

*- عدم دقة المعلومات والبيانات التي يصرح بها المقترض للجهات الدائنة.

*- ارتفاع حجم مديونية المقترض، وإن حجم مديونيته في نمو مستمر مما يعطي مؤشرا بأن المقترض يعتمد على الدفع المالي، أي الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية (الاقتراض) مقارنة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية).

*- إستخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له في غير الغرض الذي منحت لأجله مثل منحه تسهيلات في مجال الجاري مدين – السحب على المكشوف فإنه يستخدمه لغايات تمويل شراء أصول ثابتة[75].

*- عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية لدى العميل.

*- التكوين الشخصي للعميل ووضعه الاجتماعي ومدى استعداده للوفاء بالتزاماته في مواعيدها، فمن العملاء المدنيين منهم قادرين على سداد مديونياتهم ومع ذلك لا يفعلون ويتهربون من سدادها بل لا يمانعون في الدخول مع البنك في منازعات قضائية غير عابثين بسمعتهم التجارية والاجتماعية[76].

[75] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره**، مرجع سابق، ص، ص: 402- 403.

[76] فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2000، ص:26.

بالإضافة إلى أسباب أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

- وجود اختلال في دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة للمشاريع المراد تمويلها.
- وفاة العميل المقترض وعدم التزام ورثته بالتسديد.
- مشاكل التشغيل للمشروع واختلالات على مستوى الإدارة المالية و المحاسبية.
- إفلاس المقترض أو هروبه خارج البلاد.
- عدم إلتزامه بتوجيهات البنك المقرض.

2- أسباب تتعلق بالبنك – الجهة الدائنة:

هناك أسباب تتعلق بالبنك نفسه في تعثر القروض الممنوحة من قبله هي

*- يشير البعض أن القصور التشريعي و البطيء في آداء الجهاز القضائي يسببان زيادة مشكلة تعثر الإئتمان المصرفي[77].

*- تركيز جانب كبير من التسهيلات و القروض الممنوحة لعدد محدود من العملاء مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الإئتمان التي تتعرض لها البنوك.

*- غياب الشفافية عن قرار التسهيلات من اللجان الائتمانية المختصة وذلك لإقرارها حدودا ائتمانية لبعض العملاء، تفوق قدراتهم الإئتمانية وطاقاتهم وحاجاتهم الفعلية للتسهيلات[78].

*- عدم وجود مربع عملي وعلمي متكامل يمثل دليل عمل واضح ومفهوم ومعلن ومجاز ومتفق عليه من جميع العاملين و بالتالي عدم وجود لغة مشتركة بين المستويات التنفيذية و الوسطى و العليا وعدم وجود نظام عمل ثابت أو مستقر.

*- السماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة و بشكل خاص إذا لم تقتض طبيعة عمله أو نشاطه ذلك مثل المقاول.

*- عدم الموائمة ما بين الحاجات التمويلية المطلوبة ومبلغ الإئتمان الممنوح لأن منح الإدارة الإئتمان في البنك تسهيلات ائتمانية تزيد أو تقل عن حاجات العميل فإنها تساهم في تعثره.

*- عدم الموائمة ما بين التدفقات النقدية المتولدة عن الأنشطة و طريقة سداد القرض[79].

---

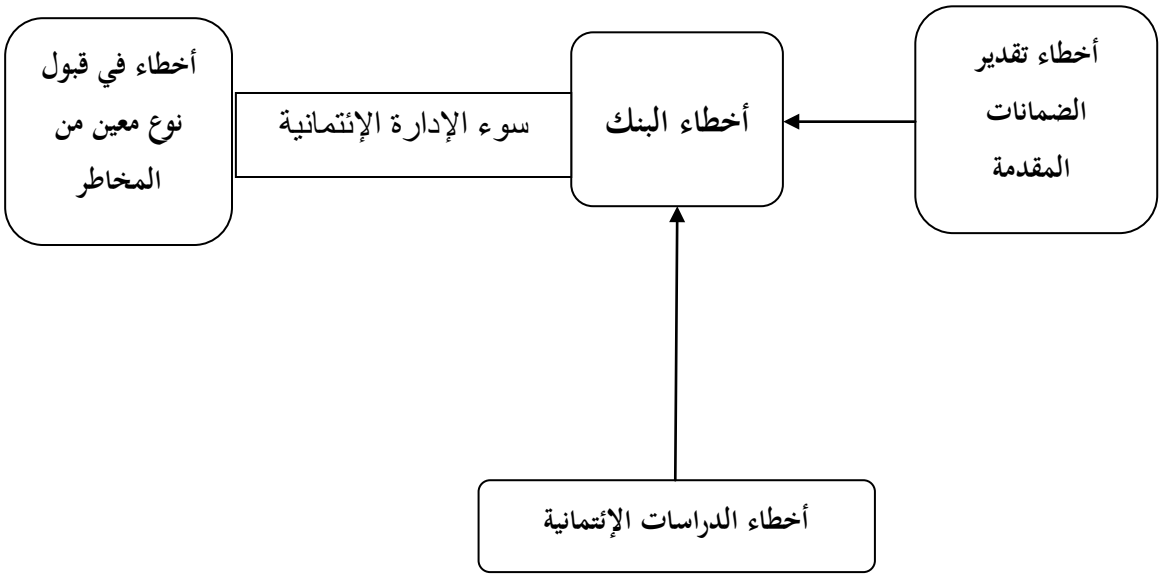
[77] عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، **إدارة المخاطر الإئتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية**، منشأة المعارف، الاسكندرية-مصر 2002 ص:782.

[78] محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة**، الأترك للنشر و التوزيع و الطباعة، القاهرة 1997، ص:105.

[79] محمد داود عثمان، **إدارة و تحليل الإئتمان ومخاطره**، ص:405.

الشكل رقم: (1-3)

الأخطاء المتعلقة بالبنك



- **المصدر**: محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة، الأترك للنشر و التوزيع و الطباعة، القاهرة 1997، ص:10.

3- أسباب تتعلق بالضمانات:

تعتبر الضمانات خط الدفاع الأخير لتوفير الحماية والتحوط للبنك مقابل خسائر القروض المحتملة في حالة تعثر أو توقف العميل عن السداد وعند تعثر العميل يسير البنك هذه الضمانة.

فالضمانات تجعل من الدين الجيد دينا أفضل و لكنها لا تجعل من الدين السيئ دينا أفضل، فالضمانات تعتبر أحد عناصر سداد الإئتمان في حالة تعثر المقترض و لكن هناك مخاطر تظهر من خلال هذه الضمانات، يجب على إدارة الإئتمان أن تحافظ على قيمة وقوة الضمانة أخذة في عين الاعتبار ما يأتي:

*- التقييم و المراجعة الدورية للضمانات منعا لتراجع قيمتها السوقية مثل طلب البنوك تقديرا عقاريا من مقدر معتمد كل سنتين أو أكثر، إضافة إلى متابعة الضمانات التي تكون على شكل رهن أسهم.

*- المحافظة على نسبة تغطية مبلغ الضمانة كنسبة من قيمة الإئتمان أو رصيد القرض أيهما أعلى.

*- متابعة وردة مستحقات العطاءات الممول من قبل البنك و الوقوف على التأخر في ورد هذه المستحقات، لكونها الضمانة في سداد التمويل الممنوح.

*- أن يضع البنك إجراءات عمل موحدة لتقدير و تقييم قيمة الضمانات منعا للتلاعب أو التحيز الحاصل في هذا المجال.

4- أسباب متعلقة بالبيئة الخارجية:

تعتبر من الأسباب التي تخرج عن إرادة كل من البنك و المقترض إذ أنهم لا يستطيعون التحكم والسيطرة عليها و تمثل الجوانب التالية:

*- بصدور قرارات أو لوائح أو قوانين بلا دراسة متأنية سابقة على صدور القرار وكثيرا ما يحدث هذا وعلى سبيل المثال قرار سابق يمنع التسليف بضمان سلع إسترادية [80] معمرة مثل: سيارات الركوب و الآثاث وكافة الأدوات المنزلية من ثلاجات و تليفيزيونات.

*- الكساد العالمي أو المحلي وهو سبب يصعب السيطرة عليه حيث يؤدي إلى تعثر كثير من العملاء دون إمكان اتخاذ تصرف معين قريب النتيجة، حيث قد تطول فترة الكساد إلى خمس سنوات أو أكثر مثلما حصل في مصر منذ عام 1998، حدث كساد في نشاط المقاولات و نشاط النسيج و صناعة الإسمنت ومواد البناء و غيرها من الأنشطة المختلفة[81].

[80] محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 405-406.

[81] علي العوضي، **الديون المتعثرة و تسويتها و تجنبها**، المكتبة المصرفية، القاهرة/مصر 2004، ص، ص:33-34.

– ثالثا: آثار القروض المصرفية المتعثرة:

ليست القروض المتعثرة مجرد قرض ضائع فقط يؤثر على البنك وإنما يتعدى ذلك مما قد يصيب القطاع المصرفي ككل بإختلالات وقد ينجم عنه مشاكل في الاقتصاد الوطني ككل و التي يمكن إيجازها كما يلي:

1– آثار التعثر الكلي: ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

*– **الإنتاج الكلي:** لا شك أن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المدينة المتعثرة وخروجها على نحو تدريجي من حلبة الإنتاج، يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي من بعض السلع والخدمات نتيجة لذلك، ناهيك عن أن هذا الوضع يساهم في تبديد جانب من الثروة القومية[82].

*– **العمالة:** تؤدي القروض المتعثرة إلى الاستغناء عن العاملين بالمشروعات التي فيها هذا النوع من القروض بصورة تدريجية مما يهدد التوازن و الكيان الاجتماعي سواء على مستوى المجتمع المحلي أو حتى على المستوى الوطني إذا ما تعددت مشكلة البطالة حدودا معينة و السبب في ذلك المشروع المتعثر الذي يحقق خسائر لا أرباح، والعاملين لا بد من دفع أجورهم و إذا كانت الأجور بدون مقابل هذا من شأنه أن يؤدي إلى المشكلة المذكورة إلى تسريح العمال[83].

*– **التضخم:** تعمل ظاهرة المشروعات المتعثرة على الإخلال بالاستقرار النقدي في المجتمع، حيث أنها تدعم القوى التضخمية مما يعني تدهور القيمة الحقيقية لوحدة النقد الوطنية فما تم تقديمه من ائتمان لهذه المشروعات لم يساهم في زيادة الإنتاج السلعي أو الخدمي مع التوقف عن ممارسة العملية الإنتاجية أو قد يخفض العرض الكلي.

*– **الاستثمار و الادخار:** لعل من أهم ما يترتب على وجود مشروعات فيها قروض مشكوك في تحصيلها في اقتصاد ما، تلك الآثار السلبية على القدرات الادخارية و الاستثمارية إضافة إلى تأثيرها عير المواتي على بيئة ومناخ الاستثمار ومن ثمة على إمكانية إسقاط الاستثمارات الأجنبية المباشرة[84].

---

[82] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الإئتمان المصرفي**، منشأة المصارف– الإسكندرية، مصر 2000، ص:364.
[83] محمود حمزة الزوبيري، إدارة الإئتمان المصرفي وتحليل الإئتمان، ط 1،مؤسسة الوراق، عمان، الاردن 2002، ص:245.
[84] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الإئتمان المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص:365.

2- آثار التعثر الجزئي:

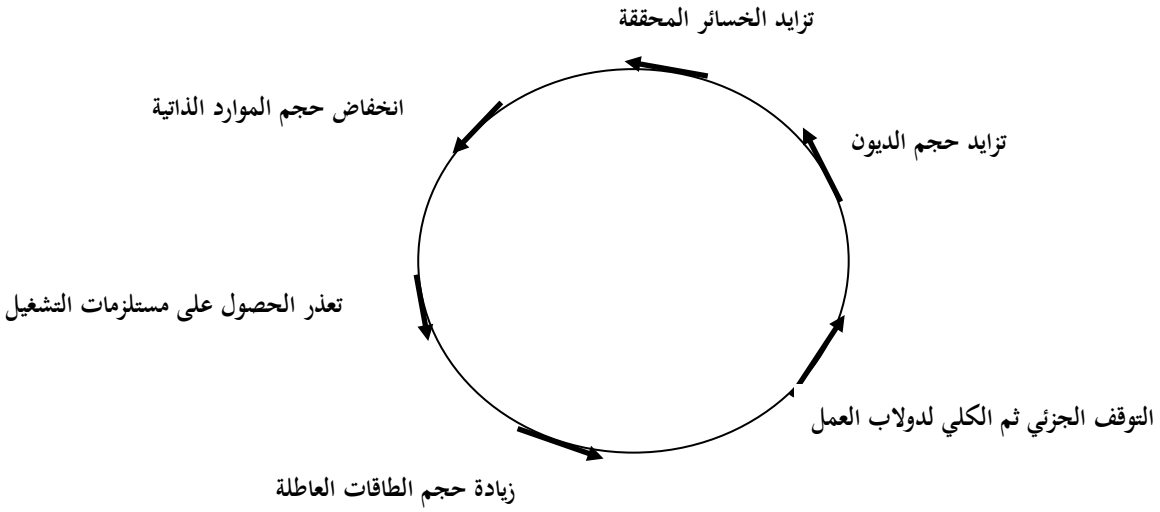
تختلف هذه الآثار من طرف لآخر حيث أن الآثار التي تخص الطرف المقترض تتمثل في فما يلي:

*- تزايد الخسائر المتحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقساط الدين وفوائده لصالح البنك الدائن.

*- يترتب على هذه الخسائر انخفاض حجم الموارد الذاتية للمشروع المدين ومن ثم وقوعه في أزمة السيولة، من هنا تواجه المشروعات مشاكل في حصولها على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار دولاب العمل، نتيجة لذلك تزيد الطاقات العاطلة في المشروع المتعثر من الناحيتين المطلقة والنسبية، وفي النهاية يتوقف المشروع المتعثر من الناحيتين المطلقة والنسبية عن العمل أولا في صورة جزئية ثم بشكل كامل وهو ما يعني تزايد حجم الخسائر الحقيقية، و يصاحب ذلك الاستغناء عن العدد الأكبر من العاملين بالمشروع المتعثر مما يضيف إلى إشكالية البطالة على المستوى القومي وبالتالي يدخل المشروع في دوامة تؤثر على الاقتصاد ككل وهي ما تعرف بالدائرة الخبيثة لتعثر المشروع كما هي موضحة في الشكل التالي[85]:

الشكل رقم (1-4):

الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع



المصدر: محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الإئتمان المصرفي**، منشأة المصارف- الإسكندرية 2000، ص:362.

[85] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الإئتمان المصرفي**، منشأة المصارف- الإسكندرية، مصر 2000، ص: 361.

وإذا تطرقنا إلى الوحدات الاقتصادية الدائنة أي وحدات الجهاز المصرفي نجد أنها تتعرض لأثار نتيجة لتوقف المدين عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك الدائن له، و لعل من أهم هذه الآثار.

– تجميد قدر هام من الموارد المصرفية في قروض قدمت للمشروع المتعثر حيث يتعذر على البنوك استردادها و إعادة توظيفها من جديد بتقديمها كقروض في عمليات ائتمانية أخرى، الأمر الذي يحد من عمل مضاعف الإئتمان (Crédit Multiplier) فيضعف أثره و لا تتحقق النتيجة الكاملة و المرجوة من أعماله.

– زيادة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها عن المستوى العادي المتعارف عليه مصرفيا و من ثم حرمان البنوك من استخدام قدر هام من مواردها المالية ومن ثم الحد من قدرتها على خلق الودائع.

– توافر قرائن تشير إلى احتمال فقدان البنك الدائن لجانب أو لكل حقوقه لدى المشروع المتعثر السداد.

– ضياع قدر هام من الوقت و الجهد نتيجة لقيام مسؤولي إدارة الإئتمان بالبنوك في محاولة دراسة مواقف المشروعات المتعثرة ماليا، و محاولات تصحيح هياكلها المالية، هذا الوقت و الجهد كان من الممكن استثماره في تحقيق قيمة مضافة للبنك الدائن من خلال عمليات مصرفية أخرى.

– فقدان قدر هائل من الوقت في المنازعات و القضايا الائتمانية المطروحة أمام الأجهزة القضائية.

خلاصة:

شهد القطاع المصرفي في العقود الأخيرة تطورات كبيرة نابجة عن العولمة الاقتصادية فتحت مجالات أوسع للبنوك والمؤسسات المالية في الاستثمار وتحقيق الأرباح وكذلك انفتاح السوق المالي المحلي على الأسواق الدولية كما ساهم التقدم التكنولوجي في أحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي كما أن ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها إلى العميل.

رغم استفادة البنوك من حجم التطور السريع هناك عدة تحديات من شانها تقليل حجم الأرباح والمكاسب والفرص المتاحة قد تهدد استقرار البنك ذاته و النظام المصرفي و المالي ككل، هذا ما أطلقنا عليه التعثر المصرفي الذي يجب تجنيد آليات ووسائل كيفية و كمية للحد من أثاره و هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

تمهيد:

تعتبر الأنشطة الاقتصادية بشكل عام عرضة لشتى أنواع المخاطر ولعل المعاملات المالية أكثرها تعرضا لها و تأثرا بها ولما كانت المعاملات المالية هي مجال عمل البنوك و المصارف و المؤسسات المالية، لذا فإن عملية منح القروض التي تعتبر النشاط الأساسي للمصارف تكون دائما مرفوقة بمخاطر عديدة ومتنوعة لذا فإن البحث عن طرق و آليات لإدارة يبدو موضوعا ذا أهمية متزايدة خاصة مع التطورات المستمرة في بيئة العمل المصرفي و هذا هو موضوع الفصل الثاني الذي قمنا بتقسيمه للمباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية وفق آليات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

المبحث الثالث: الطرق والتقنيات الكمية والإحصائية الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الأول: أساسيات إدارة المخاطر المصرفية:

تعتبر الأنشطة الاقتصادية بشكل عام عرضة لشتى أنواع المخاطر ولعل المعاملات المالية أكثرها تعرضا لها وتأثرا بها، و لما كانت المعاملات المالية هي مجال عمل البنوك و المؤسسات المالية، فإن البحث عن استراتيجيات للتحوط و إدارة المخاطر التي تجعل آثارها و نتائجها متحكم فيها إلى حد بعيد، و في هذا البحث سيتم التعرض إلى مفهوم المخاطر المصرفية و تصنيفاتها.

المطلب الأول: مداخل أساسية للتعريف بالمخاطر المصرفية.

أولا: تعريف المخاطر المصرفية:

يمكن النظر إلى تعريف الخطر من عدة زوايا، وعليه سنتناول مضامينها ومحتواها.

1- لغة:

إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني " Rescas" أي Risque و الذي يدل على الإرتفاع في التوازن وحدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظرا و الإنحراف المتوقع[1].

2- إصطلاحا:

2-1- المعنى الاقتصادي للمخاطرة: تعرف كلمة مخاطرة بأنها إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه، و هي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة، كما ينظر إليها على أنها توقع اختلافات في العائد بين المخطط و المطلوب و المتوقع حدوثه، و هي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة.

يظهر مما سبق أن مفهوم المخاطرة في المجال الاقتصادي يدور حول فكرة الاحتمالية وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له[2].

---

[1] عبدلي لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص:02.

[2] بلعزوز بن علي، **استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث عدد 07-2009-2010، جامعة الشلف، ص: 14.

2-2- المخاطر المصرفية:

لقد تعددت تعاريف المخاطر المصرفية نظرا لكثرة المهتمين بالمجال المصرفي وكذا اختلاف الزاوية التي ينظر كل منها للمخاطر المصرفية وفي ما يلي عرض لأهم هذه التعاريف.

*- " احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين[1].

*- " عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وتربع عملية انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية[2].

*- " هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقترضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة[3].

و كتعريف شامل: فإن المخاطرة هي احتمال الفشل في تحقيق عائد البنك و تقاس بدرجة التقلبات للقيمة السوقية للبنك و عليه تتضمن المخاطرة مفهومين أساسين وهما:

1- إحتمال حدوث مشكلات للبنك.
2- مدى تأثر البنك بها.

و تجدر الإشارة أن لفظ المخاطرة يختلف عن لفظ الخطر و المجازفة ورغم الاستخدامات المتبادلة بين هذه الكلمات توجد اختلافات دقيقة بينهم، فالخطر هو السبب في الخسارة حيث نقول خطر الحريق مثلا، وأما المجازفة فهي حالة قد تخلق أو تزيد من فرصة نشوء خسارة ناتجة عن خطر ما، ويمكن أن تكون في حالة خطر ومجازفة معا.

[1] حسن بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها** ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة مخاطر تقنيات، جامعة جيجل، أيام 6-7 جوان 2005، ص:03.

[2] هبال عادل، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة** ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012/2011، ص:32.

[3] **Anne Marie Percie**, **Risque et contrôle de risque**, **Economico- paris 1999**, **p 25**

ثانيا: مصادر المخاطر المصرفية:

فالمخاطر المصرفية ترجع إلى مصدرين هما:

1- المخاطر النظامية:

يطلق عليها المخاطر العامة وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد و التنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك وغيرها.

وهي تعني" أن البنوك تتعرض إلى نوع في المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها"[1].

2- مخاطر غير النظامية (مخاطر الأعمال):

و تسمى أيضا مخاطر التشغيل، وهي مخاطر خاصة بالبنك نفسه ناجمة عن طبيعة العمل المصرفي، و أهم هذه المخاطر هي مخاطر منح القروض و الذي يعد النشاط الأساسي للبنوك، و لذلك يواجه البنك مخاطر كبيرة بسبب منح القروض أو التسهيلات الائتمانية الأخرى و طبيعة هذه المخاطر هي التوقف عن دفع الأقساط وفوائد القروض[2].

وهناك عوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الإئتمان المصرفي و التحليل الإئتماني**، مؤسسة الوراق، عمان 2002، ص:167.

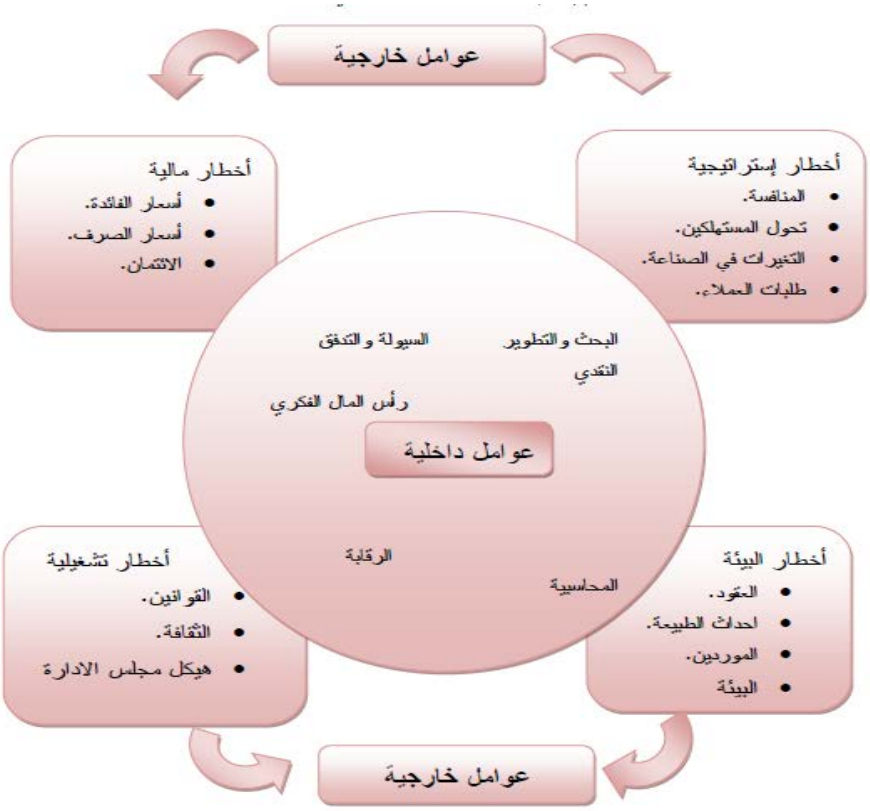
[2] دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

ثالثا: أنواع المخاطر المصرفية:

كما أسلفنا الذكر فإن للمخاطر المصرفية مصدرين أساسين هما المخاطر النظامية و المخاطر غير النظامية و كل مصدر له أنواع مختلفة وفقا للمخطط التالي سيتم توضيح أنواع المخاطر، حيث تظهر فيه مخاطر السوق ضمن المخاطر التالية كمايلي:

- الشكل رقم: (2-1):

أهم مسببات المخاطر



المصدر: بن علي بلعزوز و آخرون، **إدارة المخاطرة، إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية** ، الوراق للنشر والتوزيع، 2013، عمان، ص 35.

1- المخاطر المالية: Financial Risks

وتظهر هذه المخاطر من خلال إدارة الميزانية العمومية للمصارف، وتمثل أنواعا مختلفة من المخاطر تتمثل في الآتي:[1]

1- 1- مخاطر الإئتمان:

عدم تمكن المدين من تسديد التزاماته اتجاه البنك (الدائن) من حيث أصل المبلغ إضافة إلى الفوائد في المواعيد المتفق عليها ووفقا للشروط المتفق عليها.

وتنشأ مصادر الخطر الائتماني إما من قبل البنك نفسه وتضم: تركز في محافظ الائتمان على قطاعات معينة دون غيرها، النمو والزيادة في محافظ الائتمان دون الاهتمام بتحليل المخاطر عدم دقة الدراسات الائتمانية التي استند عليها في قرار منح الائتمان، ضعف أنظمة الرقابة و المتابعة على الائتمان[2].

إن مثل هذه المخاطر تؤدي إلى التقلب أو التذبذب في عوائد محافظ الائتمان في البنك.

1-2- مخاطر السوق:

هي المخاطر التي تؤدي إلى التعرض للخسائر نتيجة التغيير في ظروف السوق، ومن المخاطر الأخرى مخاطر الرواج و الكساد الاقتصادي فعند الرواج تزداد الحاجة إلى الأموال والاستثمارات وتؤدي إلى زيادة عوائد المصرف، وعند الكساد تنخفض الحاجة إلى الأموال بسبب محدودية الاستثمارات، و أخيرا سيؤدي ذلك إلى انخفاض أعمال وأنشطة البنوك وإيراداتها.

كما أن هناك بعض المخاطر الأخرى التي ترتبط بالاضطرابات والأزمات المالية العالمية، كما حصل في الأزمة المالية العالمية 2007، التي أدت إلى حدوث كساد عالمي بسبب الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية و أدت إلى إفلاس البنوك الأمريكية[3].

ومن ضمن مخاطر السوق نذكر.

---

[1] صادق راشد الشمري، **استراتيجة إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية 2013، الأردن- عمان 2013، ص: 61.

[2] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، مرجع سبق ذكره، ص:27.

[3] **دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 168**.

*– **مخاطر معدل الفائدة (مخاطر أسعار الفائدة):** إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، فإن البنك يتعرض لإنخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبديل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسطة[1].

ومنه فإن ضمن إطار الأنشطة المالية المتعلقة بالقروض و التوظيفات تحصل مخاطر في معدلات الفائدة وهذه المخاطر تنعكس على مداخيل الفوائد الصافية ومن مخاطر سعر الفائدة تبين مدى إمكانية تحقيق ربحية نتيجة تغير معدل الفائدة، وأهم مؤشراتها: **الأصول الحساسة لسعر الفائدة/ الخصوم الحساسة لسعر الفائدة.**

*– **مخاطر أسعار الصرف:**

وهو الخطر المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة و كذا تقلب قيمة العملات التي تم بوسطتها تقديم القروض[2].

ويحدث هذا الخطر كذلك بسبب السياسات أو الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية و التي من شأنها التأثير على القيم الحقيقية للقروض الممنوحة كإجراء تخفيض قيمة العملة الذي يمثل خطرا نقديا بالنسبة للبنك، و يمكن أن نميز وضعية البنك إزاء المخاطرة و التي يمكن أن تكون وضعية قصيرة أو وضعية طويلة[3].

– **وضعية قصيرة:** عندما تكون الأُصول التي يملكها البنك بمعدلات ثابتة أقل من الخصوم بمعدلات ثابتة وفي هذه الحالة:

وضعية ملائمة: عند ارتفاع معدل الفائدة.

وضعية غير ملائمة: عند انخفاض معدل الفائدة.

– **وضعية طويلة:** عندما تكون الأُصول التي يملكها البنك بمعدلات ثابتة أكبر من الخصوم بمعدلات ثابتة وفي هذه الحالة:

وضعية ملائمة: عند انخفاض معدل الفائدة.

وضعية غير ملائمة: عند ارتفاع معدل الفائدة.

---

[1] حسن بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص:07.

[2] أبو عتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات وتطبيقات)**، جامعة منتوري- قسنطينة 2000، ص: 52.

[3] Sylreie de coussergues op- cit, p 218

***– مخاطر التضخم:**

التضخم هو الارتفاع العام في الأسعار، ويتأثر البنك بمعدلات التضخم خاصة إذا كانت الفائدة على القروض ثابتة، فعند ارتفاع نسبة التضخم يؤدي ذلك إلى تخفيض العائد الحقيقي للمصرف بمقدار التغير في العائد الحقيقي بسبب ارتفاع معدلات التضخم.

عند التضخم فإن المستثمر يطلب عوائد أعلى حتى يواجه الانخفاض في القوة الشرائية للنقود أي العائد الحقيقي [1].

***– مخاطر مرتبطة بالمشتقات المالية:**

وصل اتجاه تنوع النشاط المصرفي في مستويات عليا في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات المالية التي تعد أحد أهم وأبرز الابتكارات المالية وهي عبارة عن عقود يتم اشتقاق قيمتها من قيمة أصول أخرى موضوع العقد تكون غير ظاهرة تتنوع ما بين أسهم وسندات وسلع وغيرها، لقد تزايد تعامل البنوك مع العقود المستقبلية، وهي العقود التي تلزم صاحبها بشراء أصل من البائع بسعر متفق عليه في تاريخ لاحق محدد في المستقبل، وكذلك التعامل في حقوق الشراء الإختيارية Call Option، و يضاف إلى ذلك عقود المبادلة Swaps وهي عدة أنواع مثل مبادلة الخيارات Swaps Option ومعدلات الفائدة Swaps Interest ومبادلة العملات Currency Owaps [2].

رغم أن التعامل في المشتقات يستهدف الحد من مخاطر التقلبات في العائد و أسعار الصرف وأشعار السلع إلا أنه وبحكم طبيعة هذه الأدوات وارتباطها بالتوقعات جعلتها تشكل مخاطر في حد ذاتها[3].

[1] دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 158-159

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية- الإسكندرية 2000، ص:9.

[3] بزار حليمة، هدى بن محمد، **المشتقات المالية ومخاطرها**، أوراق عمل جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، ص:17.

1-3- مخاطر السيولة:

قبل التطرق إلى مخاطر السيولة لا بد من تحديد مفهوم السيولة، فالسيولة تعني (مدى امتلاك المصرف لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين).

أما مخاطرة السيولة فيمكن تعريفها بأنها: (التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأسمال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة بشكل مواز وكذلك عن طريق الإقراض أو بيع الموجودات).

إن مخاطر السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة للمصرف لغرض تلبية سحوبات المودعين وانتهاز الفرص الملائمة من أجل منح القروض وزيادتها مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات أو تسييل بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة أو الحصول على مطلوبات إضافية، و غالبا ما تقوم المصارف ولغرض معالجة النقص في السيولة إلى الاستثمار بالأوراق المالية القصيرة الأجل.

على العموم فإن المصارف تهتم وخصوصا الكبيرة منها بإدارة السيولة و التي تعد أحد المكونات الرئيسية لإدارة موجودات ومطلوبات المصرف، إذا قامت بتكوين لجان خاصة لإدارة الموجودات و المطلوبات و التي تهتم بإدارة السيولة وتراعي في ذلك آجال إستحقاق الموجودات والمطلوبات المختلفة كي لا تحدث أزمة سيولة[1].

[1] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص ص:69-70.

2- المخاطر العملياتية (التشغيلية): Operational Risk

تنطوي أهم أنواع المخاطر التشغيلية على إمكانية حدوث انهيار في إجراءات الرقابة الداخلية وفي كفاءة إدارة المؤسسة ومن الممكن لمثل هذا الانهيار أن يؤدي إلى خسائر مالية نتيجة الأخطاء أو الغش أو التقصير في إجراء اللازم في الوقت المناسب أو إلحاق الضرر بمصالح المصرف بشكل آخر كأن يكون ذلك مثلا عن طريق عملائه أو الموظفين المسؤولين عن القروض أو موظفين آخرين يتجاوزون صلاحيتهم أو يقومون بعملهم بطريقة غير أخلاقية أو بدافع المخاطرة، أما الجوانب الأخرى من المخاطر التشغيلية فتشمل تعطيل أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو وقوع حوادث كالحرائق الكبيرة أو غيرها من الكوارث[1] مخاطر السمعة.

أما المخاطر التكنولوجية (والتي تعتبر في كثير من الأدبيات بأنها جزء من المخاطر التشغيلية) فتنشأ عندما يستثمر المصرف وينفق أموال طائلة من أجل إدخال التكنولوجيا الحديثة وأجهزة التواصل وأنظمة الحاسوب بهدف تخفيض التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم (economies of size) وغيرها بهدف إرضاء الزبائن وتسهيل تقديم الخدمات المصرفية والمحافظة على المركز التنافسي للمصرف ولكن قد يحدث أن التكنولوجيا التي وظفتها إدارة المصرف تنطوي على طاقة فائضة وبالتالي يكون هناك تعطيل وعدم استخدام أمثل لموارد المصرف، أو قد تكون التكنولوجيا قيدا عندما يرغب المصرف في التوسع والنمو بسبب تقادمها السريع ، كما قد يؤدي عطل بسيط إلى إيقاف النظام بكامله[2].

ويضيف البعض إلى المخاطر التشغيلية مخاطر السمعة بمعنى عندما تكون حالة اختلاس يقوم بها أحد موظفي المصرف التجاري ويتم اكتشاف تلك الحالة ونشرها على جمهور المودعين و المستثمرين فإن سمعة وثقة الزبائن تتعرض للضرر وربما يكون ذلك الضرر أكبر بكثير مما خلفته حالة الاختلاس ذاتها[3].

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منهج علمي وتطبيق عملي منشأة المصارف 2005، الإسكندرية، ص:68.
[2] اسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**، الذاكرة للنشر و التوزيع- ط1، الأردن- عمان، ص: 358
[3] اسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**، مرجع سباق، ص:359.

مخاطر أخرى:

وهي تشمل العناصر التالية:

1- مخاطر إستراتيجية:

هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات أو عدم اتخاذ قرارات لإدارة نشاط المصرف، إن المخاطر الإستراتيجية على المستوى الكلي تشير إلى المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق قائمة.

والمخاطرة الإستراتيجية على مستوى الأنشطة هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار.

ولاشك أن المخاطر الإستراتيجية تنخفض بصورة كبيرة في المصارف التي تتميز مجالس إدارتها وإدارتها العليا بالخبرة الكافية و المعرفة الجيدة بالأعمال المصرفية و التي تستطيع بطبيعة الحال اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة مما يقلل من تعرض المصرف للمخاطر ومن ثم الخسائر[1].

2- مخاطر قانونية:

تتعرض المصارف لأشكال متنوعة من المخاطر القانونية ومن الممكن أن يشمل ذلك مخاطر انعدام قيمة الموجودات أو كون الالتزامات أكبر من المتوقع بسبب نقص أو خطأ المشورة القانونية أو الوثائق ذات الصلة، وفضلا عن ذلك قد تفشل القوانين السارية في حل قضايا قانونية تتعلق بمصرف من المصارف، ومن جهة أخرى من الممكن لقضية معروضة على المحكمة بشأن مصرف معين أن تكون لها نتائج أوسع نطاقا فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، كما يمكن أن تنطوي على تكاليف يتحملها المصرف أو أكثر من المصارف الأخرى أو جميع المصارف الأخرى، كذلك فإن القوانين المتعلقة بالمصارف أو بالمنشآت التجارية الأخرى هي قوانين عرضة للتعديل، إن المصارف تتعرض بشكل خاص للمخاطر القانونية عندما تدخل في أنواع جديدة من المعاملات وعندما لا يكون الحق القانوني لطرف مقابل حقا ثابت بشأن دخوله كطرف في معاملة ما[2].

[1] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص: 78.
[2] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 68-69.

المطلب الثاني: ماهية إدارة المخاطر المصرفية:

تعددت تعاريف إدارة المخاطر المصرفية و اختلفت نظرا للزاوية التي ينظر منها وكذا التداخل بينها وبين المفاهيم الأخرى كالتأمين ولكن مع مرور الزمن حصلت عدة تغييرات على هذه التعاريف نتج عنها مفهوم جديد لإدارة المخاطر.

أولا: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية ونشأتها:

– تعريف إدارة المخاطر المصرفية:

*– إدارة المخاطر هي عملية التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة أو المشاكل قبل حدوثها ووضع إجراءات من شانها أن تجنب هذه المخاطر أو الحد من آثارها او التعامل مع هذه الآثار حيث تمكن هذه العملية من معرفة المخاطر وإعداد إستراتيجية للسيطرة عليها[1].

*– إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل و أقل التكاليف و ذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله و قياسه و تحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب لهذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب[2].

*– هي تلك التقلبات في القيمة السوقية للبنك و لها نوعين: منها ما هو عام وهو نوع يخرج عن إرادة البنك و العميل معا، كمخاطر التضخم، مخاطر تغيير أسعار الفائدة و مخاطر أسعار الصرف...إلخ، و منها ما هو خاص يتعلق بطبيعة نشاط البنك وعمليته[3].

إذن يمكن القول بأن إدارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن عملية تحديد المخاطر المحتملة الوقوع قيامها وتقييمها و كذا إعداد مخطط لتجنبها أو التقليل منها و السيطرة عليها من خلال الرقابة المستمرة على جميع الإدارات المكونة للبنك.

---

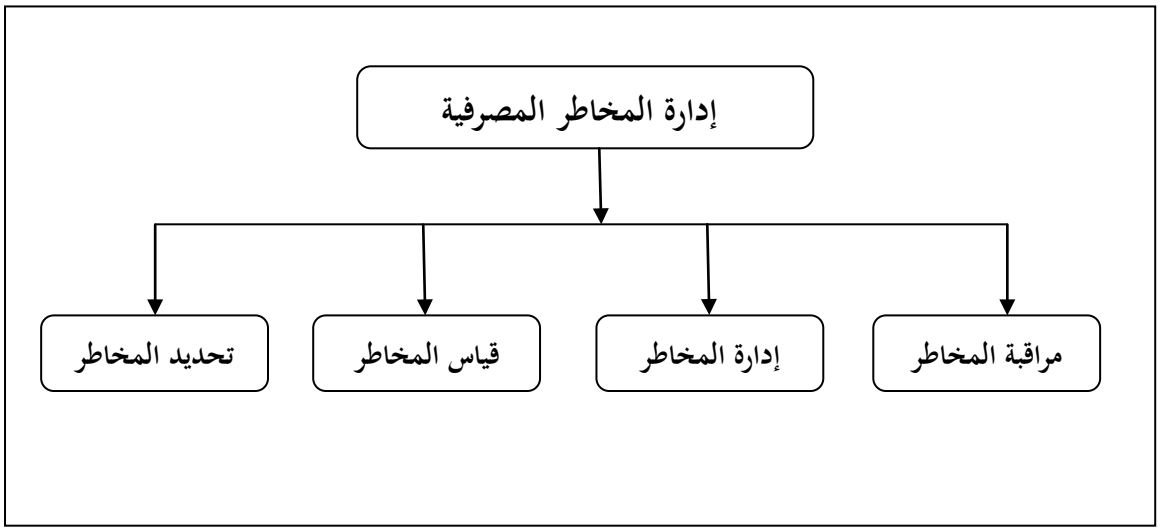
[1] THE OUN COMMUNITY TEAM AN INTRODUCTION TO RISK MANAGEMENT PUBLISHED BY WWW. OUN **COMMUNITY. COM. OU P 02**

[2] أسامة عزمي سلام و شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، الأردن 2012، ص:55.

[3] حسين مبارك بعلي، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغييرات الإقتصادية و المصرفية المعاصرة** ، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر سنة 2011، ص: 144-145.

الشكل رقم (2-2):

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر المصرفية



– المصدر: دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، ط 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان- الأردن 2012،ص:157

الرقابة المصرفية عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تنجز من خلالها عمليات الفحص و الإشراف والتدقيق و المتابعة من أجل إعداد الخطط قبل التنفيذ و من ثم أثناء التنفيذ وبعده من خلال قياس و تقييم الأداء، إذ يقوم مراقبة المخاطر بإعداد تقارير عن تقييم حجم المخاطر لمحفظة القروض وجوب ممارسة إدارة المخاطر وتقييمها و يكون ذلك بشكل منتظم و مستمر أما إدارة المخاطر فتكون من خلال إدارة المخاطر المرتبطة بالعائد المستهدف من خلال عناصر أساسية تتعلق بطرق التسعير وأدوات التحوط و التأمين.

أما قياس المخاطر فيهدف إلى قياس حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك و التي ترتبط بنسب تقلب الأرباح و/ أو رأس المال.

إن تحديد المخاطر يتم من خلالها تحديد أنواع المخاطر والعمليات المصرفية التي تتعرض للمخاطر وتقييم المخاطر الحالية و المستقبلية[1].

[1] دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

– نشأة إدارة المخاطر المصرفية:

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية و القضائية و النظرية المالية والتأمين في القطاع المالي و كان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكرة إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد و القيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد، حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة " هارفرد بيسنز ريفو" عام 1956 حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة، ومن بين أولي المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها و ممارسة إدارة المخاطر هي البنوك التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم و تبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطر بمنع حدوث الخسائر و الحد من نتائجها عند استحالة تفاديها[1].

وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصا المؤسسات المالية كشركات التأمين وصناديق الاستثمار و رغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول بأن إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التامين المؤسسي ينافي الحقيقة، في الواقع إن ظهور إدارة المخاطر كان بداية لتحول درامي و ثوري في الفلسفة واكب ذلك حدوث تغيير في الاتجاهات نحو التأمين[2].

ولقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة و انتشرت من مؤسسة إلى أخرى و عندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر و التأمين في 1975 كان التغير إشارة إلى أن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر و التأمين بنشر مجلة إسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التامين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التامين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر، يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 و أصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج " زميل إدارة المخاطر" لأنه في الواقع كثيرا من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال و تطبيقها فيه.

---

[1] عصماني عبد القادر، **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية** ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية و الحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف 21/20 أكتوبر 2009 ص: 04.

[2] عبدلي لطيفة، **دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة الإسمنت و مشتقاته SCIS سعيدة مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، ص:25.

– نشأة إدارة المخاطر الحديثة:

بدأ الاتجاه العام لاستخدام مصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينات وكان من بين المطبوعات المبكرة التي أشير فيها لهذا المصطلح عام 1956م، حيث طرح المؤلف هارفارد بيرتس ما بدا في ذلك الوقت فمرة ثورية هي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن مخاطر المنظمة البحتة.

في ذلك الوقت كان يوجد لدى عدد كبير من الشركات الكبرى بالفعل مركز وظيفي يشار له باسم " مدير التأمين "، حيث كان التأمين بندا متزايد الأهمية في ميزانيات الشركات خاصة مع تنامي حركة الاستثمار وبالتدريج تم إسناد وظيفة شراء التأمين كمسؤولية محددة لأخصائيين من داخل الشركات، وفي عام 1929م عقد مشترو التأمين اجتماعا غير رسمي في بوسطن لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك فيما يخص التأمين، و في عام 1931م، قامت رابطة الإدارة الأمريكية بتأسيس قسم للتأمين تابع لها بهدف تبادل المعلومات ونشرها لكي يطلع عليها مشترو التأمين، و في عام 1932م تم تنظيم " مشترو التأمين " في نيويورك الذي أصبح فيما بعد معهد أبحاث للمخاطرة، و في عام 1950م تم تأسيس رابطة مشترو التأمين القومية ثم تحولت لا حقا إلى الجمعية الأمريكية لإدارة التأمين.

وقد تم الإنتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت وسار بشكل موازي لتطوير علم إدارة المخاطر الأكاديمي، حيث عرفت مدارس الأعمال تغييرا في مناهجها الدراسية و إضافة مقررات دراسية جديدة، فتم إدخال علم بحوث العمليات و الإدارة، الأمر الذي أحدث تحولا من الإهتمام بالمقررات الدراسية الوصفية إلى نظرية القرار التي ترتكز على أسس سليمة.

و من هذه البداية البسيطة جاء علم إدارة المخاطر الذي يقوم على فكرة مؤداها أن الإدارة يمكنها بعد التعرف على المخاطر التي تعترضها و القيام بتقييمها أن تتفادى حدوث خسائر وأن تقلل من تأثيراتها إلى أدى حد[1].

[1] طارق عبد العال حمادة، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية– الإسكندرية، مصر 2003، ص ص: 46– 50.

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر المصرفية:

إن إدارة المخاطر (RM) ليست ظاهرة جديدة لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية العديدة التي حدثت كأزمة جنوب شرق أسيا و المكسيك و الأرجنتين وآخرها الأزمة المالية العالمية مما أدى بالسلطات الرقابية و الجهات الإشرافية الدولية وبنك التسويات الدولي (BIS) أن تعمل بجد للوصول إلى نظام إدارة المخاطر ذي هيكلة جيدة.

لذلك فإن أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال الآتي:

1- أن المخاطر تزداد عبر الزمن في الأعمال وخصوصا في البيئة المعولمة و في الصناعة المالية والمصرفية.

2- تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم في ضوئها تحديد خطة وسياسة العمل المصرفي.

3- الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إيجاد مخاطر جديدة متعددة للمصرف نتيجة توجه العمل المصرفي الكترونيا، مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية.

4- الحاجة إلى تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية و المستقبلية التي تؤثر في الربحية.

5- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر في ربحية المصرف من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.

6- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير[1].

7- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية و العمل عن تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر و الربحية.

8- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة لجنة بازل و الذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة التحكم في معدلات الخسائر المتوقعة، هذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الإتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال بخلاف المخاطر التي يشملها الإتفاق الحالي[2].

[1] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص ص:46-47.

[2] صلاح حسن، **تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث- ط1، القاهرة 2010، ص:25.

ثالثا: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية:

إن أي عمل مصرفي مهما كانت البيئة التي يعمل فيها فإنه يحمل في طياته الكثير من المخاطر لكونه يتعامل بالإقراض ومنح الائتمان، و المخاطر لها جانبان أحدهما إحتمالية حدث ما، أما الأخر فهو مقدار أو حجم النتائج المترتبة من حدوث ذلك الحدث و للتقليل من النتائج السلبية للمخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي يبنى عليه مبدأ إدارة المخاطر **Risk Management pricipale** [1] وأهم هذه المبادئ:

1- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك و التأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.

2- على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية، في إطار هذه السياسات، و العمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقيمها.

3- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين بالبنك، ويناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استنادا إلى إستراتيجية المخاطر و الإستراتيجية العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة مع أخذ في الإعتبار أسلوب الحيطة والحذر وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.

4- إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، و تقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة و تكون تلك الإدارة مسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر.

5- يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل بنك وخاصة مخاطر الائتمان و السوق و السيولة، و يشترط أن تكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله و في مجال خدمات و منتجات البنك ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه[2].

[1] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الآداء المالي للمصارف التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص:47.

[2] صلاح حسن، **تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 25-26.

6- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية.

7- لا بد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر و الربحية.

8- ضرورة إستخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك.

9- يجب الإحتفاظ كتابيا بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجة المعلومات، ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية.

10- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة للبنك مباشرة، وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر.

11- لا بد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات البنك مثل الفصل بين الوظائف و المهمات، ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات.

12- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات.

13- وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات، يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة وذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطيل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات، على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري[1].

[1] صلاح حسن، **تحليل وإدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26-27.

المطلب الثالث: عملية إدارة المخاطر المصرفية:

إن عملية إدارة المخاطر يجب أن تكون مستمرة ودائمة التطور و ترتبط بإستراتيجية البنوك و كيفية تطبيق تلك الإستراتيجية و يجب التعامل بطريقة منهجية مع جميع المخاطر التي تحيط بنشاط تلك البنوك.

أولا : أساليب التعامل مع المخاطر المصرفية.

لا تختلف أساليب التعامل مع المخاطر المصرفية عن بقية المخاطر التي تحيط بالنشاط الاقتصادي والمالي وعلى العموم هناك ثلاث أساليب يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطر وهي كما يلي:

01- تجنب المخاطر:[1]

رفض الفرد أو المنشأة أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك عن عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري و تفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة، وعدم شراء سيارة لتفادي حوادث السيارات، ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع البنك عن منح القروض المرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الانتمائية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلى أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية الهينة أو الخوف من الخسارة، هذا بالإضافة إلى صعوبة تجنب بعض الأخطار مثل تفضيل السير على الأقدام لمسافات كبيرة لتجنب أخطار الطيران، ورغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر، إلا أنه يعد أسلوبا سلبيا وليس ايجابيا في التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة ايجابية ، فإن هذا الأسلوب يعد غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار.

02 – تقليل المخاطرة:

أما في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية و للتقليل من المخاطر تقوم بـ:

*- رصد سلوك القرض من أجل استبانه علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع المبكر.
* تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

[1] بن علي بلعزوز و آخرون، **إدارة المخاطر**، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

03 – نقل المخاطرة[1]:

إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.

ثانيا: الرقابة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر المصرفية:

الرقابة الفعالة أداة أساسية للإدارة وتتخذ عادة ثلاث أشكال رئيسية[2].

1– الرقابة الداخلية أو الضبط: بمعنى الوسائل المعتمدة داخل المصرف لملاحظة المخاطر قبل وبعد العمليات المختلفة.

2– المراجعة الداخلية: الفحص الداخلي النظامي للعمليات المختلفة للتأكيد من انطباقها على الإجراءات والتعليمات والسياسات الموضوعة، وإبلاغ الإدارة العليا المختصة بنتائج تدفيقها.

3– المراجعة الخارجية: وهي التي تقوم بها جهة خارجية لتقييم أداء المصرف وانطباقه مع القوائم و الضوابط المعتمدة.

كما تتطلب إدارة المخاطر الفعالة نظام لتقديم التقارير المراجعة للتأكد من التعرف الفعال على الأخطار وفحصها وأن إجراءات التحكم في المخاطرة الملائمة قد تم اتخاذها ، ويجب إجراء المراجعة الدورية للسياسة ومستويات التوافق مع القوانين، ومراجعة معايير الأداء لتحديد فرص التطوير، ويجب تذكر أن المؤسسات ذات ديناميكية وتعمل في بيئة ديناميكية و متغيرة، لذلك يجب التعرف على التغيرات في المؤسسات وعلى البيئة التي تعمل فيها و أنه تم عمل التعديلات الملائمة للنظام.

[1] بن علي بلعزوز و آخرون، **إدارة المخاطر**، مرجع سبق ذكره ص: 51.
[2] بن علي بلعزوز و آخرون، **إدارة المخاطر**، مرجع سبق ذكره، ص:62.

ثالثا: متابعة وإدارة المخاطر المصرفية:

إدارة المخاطر هي الإدارة التي تقوم بتعريف و تحليل و تطوير والاستجابة إلى الانحرافات من خلال دورة حياة البنك بهدف تقليل هذه الانحرافات ومعالجتها، باستخدام مؤشرات الأداء للمساعدة في إدارة الأعمال الرئيسية و المخاطر المالية، ويتطلب الأمر منها تحديد المقاييس ومراقبة المخاطر حسب نشاط البنك مع ضرورة تقييم نماذج ومنهجيات و فرضيات إدارة المخاطر.

وتهتم البنوك بإدارة المخاطر لأنها تلك الدائرة التي تحدد الإجراءات التي تساهم بشكل فعال في تخفيض مستويات المخاطر ولذلك فإن متابعة إدارة المخاطر في البنوك تتكون من وحدتين تنظيميتين:

***– الوحدة الأولى:**

إدارة المخاطر الداخلية وهي التي تقوم بالتعامل مع مخاطر البنك الداخلية.

***– الوحدة الثانية :**

إدارة المخاطر الخارجية وتتمثل في مايلي[1]:

1– إدارة المخاطر من البنك المركزي:

ممثل بالسياسات النقدية التي تهدف إلى الرقابة على السيولة أي عرض النقد، وتحديد حجم الإئتمان المصرفي لتحقيق الأهداف الاقتصادية في تخفيض المخاطر الخارجية من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية كأسعار الصرف وسياسات الإصدار النقدي وسياسة إنتمائية باستخدام وسائلها الكمية والنوعية، كتغيير نسبة الاحتياطي للبنوك ومراعاة الخصم وعمليات السوق المفتوحة والرقابة من خلال دوائر التفتيش التابعة للبنك المركزي.

2– إدارة المخاطر الدولية (التنظيم الدولي المتمثل في لجنة بازل):

يمكن استخدام أكثر من أسلوب للسيطرة على المخاطر.

وسيتم التطرق لمعايير لجنة بازل بالتفصيل في مبحث لاحق.

[1] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن2012، ص ص: 232– 233.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المصرفية وفق آليات لجنة بازل للرقابة المصرفية:

لقد كان لنشوء لجنة بازل أثرا كبيرا على الجهاز المصرفي العالمي وعلى الأنظمة المالية الدولية، إذا عملت هذه اللجنة على اقتراح عدة معايير لتنظيم النشاط المصرفي حيث جاءت اتفاقية بازل الأولى بوضعها حدود دنيا لرأس المال ثم تبعتها العديد من التعديلات و التغيرات في مضامينها.

– المطلب الأول: اتفاقية بازل الأولى:

إن الحاجة الماسة إلى خلق ترتيبات نظامية ورقابية تحكمها معايير دولية موحدة لعلاج ضعف الرقابة الداخلية و القصور الإداري وكأول خطورة تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية.

أولا: التعريف بلجنة بازل:

تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية الكبرى في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل سويسرا وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية (خاصة البنوك الأمريكية) وتعثر بعض هذه البنوك و انتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم[1].

تضم اللجنة الدول التالية: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية و لكسمبورغ، وتجتمع هذه اللجنة عادة في مقر بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية حيث توجد سكرتاريتها الدائمة[2].

[1] سمير الخطيب، **قياس و إدارة مخاطر البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص:31.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الهيئة المصرفية العامة للكتاب، مصر 2005، ص:15.

ولضمان سلامة النظم المصرفية على مستوى العالم فقد وافق محافظو البنوك المركزية بالدول الصناعية الكبرى الممثلين لأثنى عشر دولة سابقة الذكر وكذا المجموعة الأوربية على مقررات لجنة بازل بشأن المعيار الموحد لكفاية رأس المال[1] ويعد موضوع كفاية رأسمال المصرف و اتجاه المصارف إلى تدعيم مراكزها المالية أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة المصارف، وفي ظل سعي النظم المصرفية في معظم دول العالم إلى تطوير قدراتها التنافسية في مجال المعاملات المصرفية و المالية و في ظل القوى البيئية العديدة التي تشهدها الأسواق النقدية المالية الداخلية و الخارجية أصبح أي مصرف عرضة للعديد من المخاطر[2].

عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها في أفريل 1975وتوالت الاجتماعات إلى غاية اجتماع 07 ديسمبر 1987 في مدينة بازل للنظر في أول تقرير يهدف إلى تحقيق التوافق في الأنظمة و الممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بكفاية رأس المال والمعيار الواجب تطبيقه في البنوك، و في: 1987/12/10 أقر القائمين على السلطة النقدية من محافظي البنوك المركزية لمجموع الدول العشر ذلك التقرير الشهير واتفق على توجيهه للنشر و التوزيع على الدول الأعضاء في المجموعة وفي الدول الأخرى، لدراسة من خلال مدة ستة أشهر للتعرف على الآراء المختلفة بشأن توجيهات اللجنة وقد قدمت اللجنة تقريرها النهائي في جويلية 1988[3].بشأن المعيار الموحد لكفاية رأس المال و الذي يضع حد أدنى للعلاقة بين رأسمال بمفهوم أكثر شمولا من ناحية و بين الأُصول والإلتزامات العرضية الخطيرة المرجحة بأوزان من ناحية أخرى (والذي تم تحديده بمعدل 8% بحلول نهاية ديسمبر 1992)[4].

حيث تم إقراره من قبل مجلس المحافظين تحت تسمية:

اتفاق بازل "Basel Accord" و الذي منح فترة لتطبيقه تنتهي في أواخر عام 1992، هذا ولاشك أن صدور اتفاقية بازل الأولى عام 1988 يمثل قفزة نوعية في إدارة المخاطر لدى البنوك، و تعد هذه الاتفاقية من أهم الأحداث المسجلة في الساحة المصرفية الدولية من سنوات الثمانيات[5].

[1] سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص:31.
[2] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص:49.
[3] كركار مليكة، لجنة بازل، مجلة آفاق الاقتصادية، العدد الخامس، سبتمبر 2006، بدون بلد، ص:95.
[4] سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص:31.
[5] كركار مليكة، **لجنة بازل، مجلة آفاق الاقتصادية**، العدد الخامس، سبتمبر 2006، بدون بلد، ص:95.

ثانيا: اتفاقية بازل/1 و قياس كفاية رأس المال:

1- مفهوم اتفاقية بازل/1 :

هي اتفاقية بين سلطات البنوك المركزية تم التوصل لها سنة 1987 وحدد آنذاك كآخر أجل لتطبيقها شهر ماس 1993، و البنوك المركزية هي أعضاء في بنك التسويات الدولية.

تتضمن هذه الاتفاقية مؤشر كفاية رأس المال المعروف باسم " بازل 1 -1988"، و يعرف مؤشر بازل بأنه معدل موحد للحد الأدنى لكفاية رأس المال فيما يخص رأس المال وعناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطرها، و تعتبر هذه الاتفاقية أول جهد دولي لوضع معايير دولية لكفاية رأس المال حسب المخاطرة المرجحة[1].

2- الجوانب الأساسية لبازل/1 (المضامين الرئيسية لاتفاقية بازل/1)

حاولت لجنة بازل من خلال عملها الرئيس الربط بين كفاية رأس المال الممتلك ومخاطر موجوداته المختلفة بتحديد أوزان للمخاطرة و لهذا فإنها أعطت ابتداء الأهمية لإدارة المخاطر المصرفية من خلال اختلاف أوزان مخاطر الموجودات المصرفية وقد احتوت اتفاقية بازل للرقابة المصرفية على العديد من الجوانب المهمة تتمثل في الآتي[2]:

*- التركيز على مخاطر الائتمان، إذ ركزت الاتفاقية على المخاطر الائتمانية بعدها الأساس في حساب الحدود الدنيا لرأس المال فضلا عن المخاطر الأخرى مثل (مخاطر سعر الفائدة).

*- تعميق الإهتمام بنوعية الموجودات وكفاية المخصصات الواجب تكوينها اذ تم تركيز الاهتمام على نوعية الموجودات ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها.

*- تقسييم دول العالم على مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية.

المجموعة الأولى:

[1] International couregence of capital measurenent and capital standards, basel committee on banking superreison,june 2004

[2] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص:80.

ويطلق عليها دول الـ **OECD** إذ ترى اللجنة أن مجموعة محددة من دول العالم يمكن أن تحدد لالتزامات حكوماتها المركزية أو البنوك المسجلة بها- إذا زادت الإيداعات لديها عن سنة، وزن مخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي الدول ودول هذه المجموعة هي الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي و لتنمية (**OECD**) والدول التي تقوم بعقد ترتيبات إقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي.

هذا و قد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال **يوليو 1994** وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي، هذا يتيح مما تقدم إمكان زيادة أو انخفاض عدد هذه الدول التي تتكون من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ايسلندا، ايرلندا، اسبانيا، أستراليا، البرتغال، اليونان، الدنمارك، فلندا، النمسا، النرويج، نيوزلندا، تركيا، المملكة العربية السعودية.

المجموعة الثانية:

تشمل باقي دول العالم، و قد اعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى، ولا تتمتع هذه الدول بتخفيضات أوزان المخاطر المقررة للمجموعة الأولى وفقا لما تقدم[1].

*- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الموجودات، فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الموجود بأوزان مخاطرة تتراوح بين صفر %- 100% وأن إعطاء وزن مخاطرة لموجود مالا يعني أنه موجود مشكوك في تحصيله بدرجة المخاطرة نفسها بعد تكوين المخصصات اللازمة.

[1] سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص ص:35-36.

*- مكونات رأس المال المصرفي على وفق متطلبات توصيات لجنة بازل إذ قسمت رأس المال على شريحتين، الأولى تتكون من رأس المال الأساسي **Core Capital** و الثانية تتكون من رأس المال المساند **Capital Supplementary**.[1]

رأس المال الأساسي **Core Capital** يتكون من:

- رأس المال المدفوع.
- الإحتياطات.
- الأرباح المحتجزة.[2]
- حقوق الأقلية للمصرف:في رؤوس أموال الشركات التابعة والموحدة ميزانياتها مع ميزانية المصرف[3].

رأس المال المساند **Capital Supplementary** و يتكون من:

- الإحتياطات غير المعلنة : وهي الإحتياطات التي تعبر من خلال حساب الأرباح و الخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته من خلال النشر في الصحف.
- احتياطات إعادة تقييم الأصول.
- المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة.
- القروض المساندة : هي قروض تطرح في صورة سندات ذات أجل محدد ومن خصائصها أن ترتيب سدادها في حالة إفلاس البنك- يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين به[4].

بالإضافة إلى أدوات رأسمالية أخرى: هي أدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين و القروض من هؤلاء المساهمين أي الفترة الطويلة.

[1] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص:80.
[2] سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص: 32.
[3] Daniel nouy l'economie du nouveau risc ositif et les cons équences de la nouvelle réglementation revue d'economie financiére, N 73, op.cit, p :99
[4] سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص:32-33.

ثالثا: قياس كفاية رأس المال وتصنيف أوزان المخاطرة وفق مقررات لجنة بازل:

1- معايير كفاية رأس المال:

كفاية رأس المال تعني الطرق التي يتخذها ملاك وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطرة التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال ومن الناحية الفنية فإنها تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع، ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه[1].

إذن فإن كفاية رأس المال لبنك ما قدرته المالية على سداد التزامات في ظروف العسر المالية وحالة التصفية، ومدى تلاؤم أمواله الخاصة مع حجم ونوع المخاطر التي يتعرض لها، أي هي الحد الأدنى من رأس المال الذي يجب أن يحافظ عليه البنك في أنشطته لحمايته من خطر الإعسار و بالتالي حماية ودائع زبائنه.

2- معايير كفاية رأس المال التقليدية:

أولى خبراء البنوك اهتماما لرأس المال، باعتباره خط الدفاع الأول في حال تعرض البنك للخسائر وفيما يلي نورد أهم المعايير التي كانت تطبق من قبل مقررات لجنة بازل.

***- نسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع:**[2]

نقيس هذه النسبة قدرة البنك على رد الودائع من رأس ماله و اعتمدت البنوك المركزية نسبة 10 % كمقياس ملائم لمدى كفاية رأس المال، إلا أنه يؤخذ على هذه النسبة عدم الأخذ في الاعتبار أصول البنك وتوظيفاته.

***- نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول:**

استخدم هذا المقياس بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه يمثل المعيار الأمثل لعدم التمييز بين أنواع الأصول ولاسيما أن هناك أصول محفوفة بالمخاطرة وأخرى غير خطرة.

[1] جميل الزايديين السعودي، **أساسيات في الجهاز المالي**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن 1999، ص:140.
[2] عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، **إدارة المخاطر من وجهة النظر القانونية والمصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص:60.

***– نسبة رأس المال للأصول ذات المخاطرة:**

يعتمد هذا المعيار على ربط الأُصول ذات المخاطرة برأس المال ويستثني من ذلك الأصول غير الخطرة، ويؤخذ على هذا المعيار أيضا أنه لم يأخذ في الاعتبار تباين درجة مخاطر الأصول و التي تختلف تبعا لطبيعة الأصول التي توظف فيها الأموال.

3– المعيار الموحد لكفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل:

وضعت لجنة بازل معيارا موحدا لقياس كفاية رأس المال، و هو معيار نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجحة وذلك بتحديد درجة المخاطر المرتبطة بكل أصل من هذه الأصول ذات المخاطرة، و يحدد لكل نوع من هذه الأصول نسبة معينة لرأس المال[1].

و يحسب معدل كفاية رأس المالي كما يلي:

$$\text{معيار بازل } 1 = \frac{\text{رأس المال (الأساسي + التكميلي)}}{\text{الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها}} \geqslant 80\ \%\ ^{2}$$

4– أوزان ترجيح المخاطر وفقا لمقررات لجنة بازل/01:[3]

يختلف الوزن باختلاف الأصل من جهة، و باختلاف الملتزم بالأصل (المدين) من جهة أخرى، وتدرج الأصول بصدد حساب المعدل مرجحة بأوزان خمسة (صفر %، 10 %، 20 %، 50 %، 100 %) ومن ذلك النقدية (صفر) و المطلوبات (بمعنى القروض و الخصم، والأوراق المالية) من القطاع العام أو الخاص (100 %) ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق بالنسبة للدول المختلفة تركت الحرية للسلطة الرقابية المحلية في اختبار تحديد بعض أوزان المخاطر.

و تجدر الإشارة إلى إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وأخر من حيث درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.

---

[1] عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، **إدارة المخاطر من وجهة النظر القانونية والمصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص:60.

[2] Bernard lhoest, beforme de bale, lujeux et apportumites, avril 2002, sur le lien éléctronique, www.lu/ath/fr/conference/reunimons/2002218/atel.ANDERSA.pdf.consulté.le25/03/2018,p:03

[3] سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص:36.

يتحدد الوزن النسبي لدرجة خطورة الأصل على أساس قدرة الملتزم أو الكفيل أو طبيعة الضمان، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم : (2-1)

الأوزان الترجيحية للعناصر داخل الميزانية حسب مقررات (لجنة بازل)

درجة المخاطرة	طبيعة الموجودات
% 0	– النقدية – المطلوبات من الحكومة و البنك المركزي بالعملة المحلية. – المطلوبات من دول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (**OECD**) وبنوكها المركزية، لاسيما المطلوبات المعززة بضمانات نقدية من طرفها وبضمانات أوراق مالية أو مضمونة من قبل حكومتها المركزية.
0 % أو10%، 20% أو 50 % أو 100% حسب تقدير السلطة المعنية	– مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية (التي تمارس نشاطها اقتصاديا) و القروض المضمونة من قبلها باستثناء الحكومة المركزية.
% 20	– مطلوبات من بنوك التنمية الدولية (البنك الدولي، بنك التنمية الإفريقي، بنك الاستثمار الأوربي...) وكذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية صادرة من هذه البنوك. – مطلوبات من بنوك مرخصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية أو قروض مضمونة من قبها. – مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية أو قروض مضمونة من قبلها. – مطلوبات أو قروض مضمونة من بنوك خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتبقى من استحقاقها أقل من سنة واحدة. – نقدية جاري تحصيلها.
% 50	– قروض مضمونة بالكامل يرهن على عقارات لأغراض السكن أو التأجير.
% 100	– مطلوبات من القطاع الخاص. – مطلوبات من بنوك خارج منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية وبقي على استحقاقها أكثر من سنة. – مطلوبات من الحكومات المركزية لدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة لها) – الأصول الثانية كالمباني والآلات و المعدات – العقارات و الاستثمارت الأخرى. – الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل بنوك أخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال. – جميع الأصول الأخرى.

المصدر: فائزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2013، ص ص: 86-88.

5- معاملات تحويل الالتزامات العرضية:

بعد تحويل الأصول التي تمثل ائتمان مباشر ممنوح أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة بأوزان باستخدام المخاطر للملتزمين، ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنك إلى الغير أي أنه أقل مخاطر من الائتمان المباشر، وقد يتم تسوية هده الالتزامات أو تتحول إلى ائتمان مباشر في المستقبل لذا يتم[1]:

1- تحويل الالتزام العرضي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته (ضمانة حسن آداء، اعتمادات مستندية).

2- يتم تحويل الائتمان المباشر الناتج أعلاه إلى أصل خطر مرجحا باستخدام الوزن الترجيحي للملتزم الأصلي (المدين).

- **مثلا:** 20% معامل تحويل × 20% وزن ترجيحي للملتزم الأصلي = 4% × قيمة الالتزام العرضي القيمة الناتجة تدرج بمقام معدل كفاية رأس المال.

6- التعديلات التنظيمية لمقررات بازل/1:

نتناول الفترة (1995-1998) أي قبل بداية التفكير في بازل /2 عرفت اتفاقية بازل /1 العديد من التعديلات منذ صدورها سنة 1988.

ففي شباط عام 1995 أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من الاقتراحات الرقابية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها المصارف وقد تم عرض هذه المقترحات على المصارف للحصول على ملاحظاتها، وتمثل الهدف الأساس من استحداث هذا التعديل في توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها المصارف الناشئة في سياستها التشغيلية لأموالها[2].

إضافة شريحة ثالثة لرأس المال و تحديث طريقة القياس التي تتضمن ما يسمى " الدين متأخر الرتبة قصير الأجل" الذي يخضع لعدة شروط منها أن يكون في صورة قروض مساندة لها فترة استحقاق لا تقل عن سنتين، وأن يكون في حدود 50% من رأسمال البنك من الشريحة الأولى، وأن تكون صالحة لتغطية مخاطر السوق فقط[3].

معيار بازل/1 =

- الجدول رقم : (2-2)

$$\frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 الشريحة 2 + الشريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها + المخاطرة السوقية} \times 12.5}$$

---

[1] سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص:37.

[2] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص:81.

[3] International couregence of capital measurenent and capital standards, basel committee on banking superreison,june 2006 p :12.

معاملات التحويل للإتزامات العرضية حسب مقررات (لجنة بازل)

طبيعة الموجودات	درجة المخاطرة
– بدائل الائتمان المباشر (مثل الضمانات العامة للقروض بما في ذلك خطابات الاعتمادات تحت الطلب كضمان للقروض والأوراق المالية و القبولات المصرفية (بما في ذلك التظهير الذي يأخذ هذا الطابع)	**% 100**
– اتفاقية البيع و إعادة الشراء و بيع الأصول مع حق الرجوع إلى البنك فيما يتعلق بمخاطر الائتمان.	**% 100**
– المشتريات المستقبلية للأصول، و الالتزامات عن ودائع مستقبلية، الأوراق المالية، والأسهم المدفوعة جزئيا و التي تمثل التزامات عند سحب معين.	**% 100**
– بعض العمليات المتعلقة بالبنود العارضة مثل سندات حسن الأداء وتأمينات العطاءات و الكفالات وخطايات الاعتمادات المستندية المتعلقة بعمليات معينة.	**% 50**
– الالتزامات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتمادات المستندية للشحنات ذات الأولوية.	**% 20**

- **source** : BIS , the new basel capital, accord, op- cit p 31

و قد اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية والنوعية لقياس المخاطر وقد تم الإشارة إلى ما يسمى بمقياس القيمة عند المخاطرة **Value at Risk (VAR)** كأحد المقاييس الإحصائية لقياس المخاطر المصرفية.

إن التعديلات التي أجروها سنة 1995 قد ساعدت في تقوية سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي ودعم المساواة التنافسية بين المصارف إلا أن ما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا و أثرها على البنوك المحلية والدولية، و أمام هذه التحديات بدت الحاجة إلى تطوير متطلبات رأس المال و نظم الرقابة على البنوك بشكل أعمق.

المطلب الثاني: اتفاقية بازل/2:

لقد سعت لجنة بازل في إطارها الجديد من خلال بازل/ 2 إلى استيعاب المخاطر الناتجة عن طبيعة الأعمال المصرفية الحديثة إذ أن نشاطات المصارف قد تطورت باتجاه خدمات و عمليات مصرفية جديدة وبالأخص في عمليات الإستثمار والتأمين و أنواع الإئتمان المختلفة ضمن منظور فلسفة الصيرفة الشاملة التي انتهجتها معظم المصارف عالميا، لذلك فإن لجنة بازل سعت إلى توضيح كيفية التعامل مع الاستثمارات المصرفية المتنوعة.

وفي هذا المطلب سيتم التعرف على مبادئ اتفاقية بازل/2 وعناصرها.

أولا: مبررات التعديلات المقترحة لحساب معيار كفاية رأس المال:

تشير لجنة بازل إلى أن مبررات التعديلات المقترحة عام 1997 لحساب معيار كفاية رأس المال هي:[1]

1- عدم مراعاة النظام الحالي لدى تحديد أوزان المخاطر، واختلاف درجة التصنيف الائتماني بين مدين وآخر و بالتالي اختلاف إحتمالات الإفلاس من حالة إلى أخرى.

2- إنه من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على أساس كونها من دول المجموعة الأوربية **OECD** أو من غيرها **NON-OECD** وذلك لأن مجموعة من الدول في المجموعة الأخيرة تتمتع بجدارة ائتمانية عالية بينما تتسم اقتصاديات البعض الآخر منها بتقلبات ذات مستويات مرتفعة، مما يتطلب اختلاف أوزان المخاطر من دولة لأخرى.

3- تحسين الأساليب التي تتبعها المصارف لقياس المخاطر و إدارتها خلال الفترة الأخيرة، وهذا يقتضي بحث مدى إمكانية الاعتماد على هذه الأساليب لتحديد مقدار رأس المال المناسب.

4- توافر أدوات للسيطرة على المخاطر الإئتمانية، مثل استخدام عقود المشتقات المالية لأغراض التغطية مع التحسن في أساليب توفير الضمانات العينية و الشخصية، الأمر الذي يقتضي بحث مدى إمكانية استبعاد أثر استخدام هذه الأدوات أو توافر الضمانات المشار إليها على قدر التزامات المدين المتخذ أساس لحساب معيار كفاية رأس المال، حيث يقتصر النظام الحالي على استبعاد الضمانات النقدية، و ضمانات الحكومة المركزية بدول المجموعة الأوربية **OECD** فقط.

5- ضرورة توفير رأس مال إضافي لمواجهة المخاطر الجديدة التي تتعرض لها المصارف، مثل مخاطر تقلبات أسعار العائد بالنسبة للأصول و العمليات خارج الميزانية بغرض الاستثمار طويل الأجل، و مخاطر التشغيل و مخاطر السيولة و المخاطر القانونية و مخاطر السمعة.

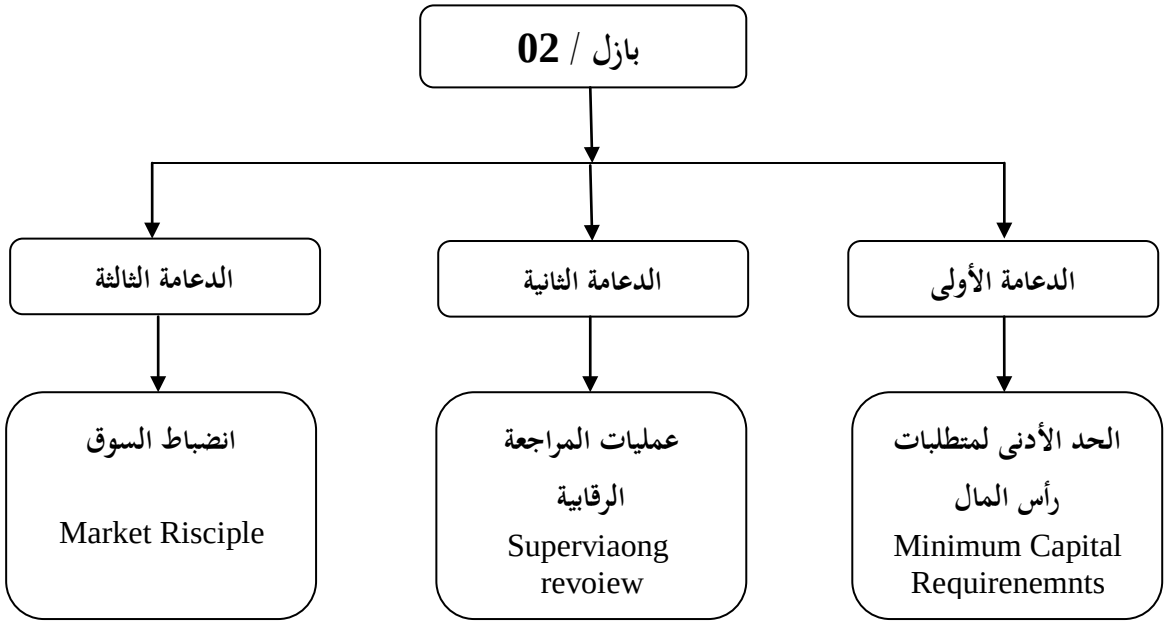
[1] أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008، ص: 120-121.

ثانيا: الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل/2:

صدرت اتفاقية بازل/ 2 في إطار جديد أكثر شمولا وحساسية للمخاطر التي تتعرض لها البنوك ليشمل مخاطر الإئتمان و مخاطر السوق، ومخاطر التشغيل وتقوم هذه الاتفاقية على ثلاث دعائم أساسية [1]، كما هو موضح في الشكل.

الشكل رقم (2-3)

الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل/2



المصدر: فائزة لعراف، **مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة** ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2013، ص: 104.

- الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

يتم قياس معدل كفاية رأس المال وفقا للمعادلة التالية:[2]

$$\text{معدل كفاية رأس المال (الحد الأدنى 8\%)} = \frac{\text{مجموع رأس المال} \times 100}{\text{مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل}}$$

1 فايزة لعراف، **مدى تكليف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم إنعكاسات العولمة، مرجع سبق ذكره،ص:104.**

[2] أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها**، مرجع سبق ذكره، ص:121.

و يمكن توضيح هذه العلاقة و تبسيطها كما يلي:[1]

$$\text{Basel II Ratio} = \frac{\text{Tier 1 + Tier 2 + Tier 3}}{\text{RWA} + 12.5 + C_{mr} + 12.5 + C_{OR}}$$

حيث:

Tier 1: الشريحة الأولى و هي رأس المال الأساسي.

Tier 2: الشريحة الثانية و هي رأس المال التكميلي.

Tier 3: لشريحة الثالثة وهي القروض المساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق

RWA: Rick Weighted Assets الأصول المرجحة بالمخاطر و المحسوبة لمخاطر الإئتمان.

C_{mr} : رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق.

C_{OR} : رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل.

عند حساب نسبة رأس المال، سيتم تحديد المقام أو إجمالي المخاطر، عن طريق ضرب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق ومخاطر التشغيل في 12.5 (أي المقابل للحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر)، و جمع الأرقام الناتجة على مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر و المحسوبة لمخاطر الإئتمان.

وقد عملت التعديلات الجديدة على إدخال تحسينات على قياس المخاطر مثل طريقة احتساب المقام في نسبة كفاية رأس المال، و تعتبر طريقة قياس مخاطر الإئتمان أكثر وضوحا من الطرق السابقة، كما يقدم الإطار الجديد مقياسا لمخاطر التشغيل أما مخاطر السوق فلم يطرأ على كيفية قياسها أي تعديل[2].

[1] فايزة لعراف، **مدى تكليف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص، ص:105-106.

[2] سامر سنقرط، **قرارات جديدة لجنة بازل لرأس المال (1)**، البنوك في الأردن، العدد الرابع، المجلد 22 أيار 2003، ص:61.

– جدول رقم : (2–3)

المناهج المستخدمة لقياس المخاطر في الدعامة الأولى من اتفاقية بازل/2

الدعامة الأولى			
أنواع المخاطر	**مخاطر الائتمان**	**مخاطر السوق**	**مخاطر التشغيل**

أساليب القياس	**المدخل المعياري**	**المدخل المعياري**	**مدخل المؤشر الأساسي**
	مدخل التصنيف الداخلي الأساسي	**مدخل النماذج الداخلية**	**المدخل المعياري**
	مدخل التصنيف الداخلي المتقدم		**مدخل أساليب القياس المتقدمة**

- source : Willen you, New capital, accord Basel II,vrije uniresitent, Amsterdam january 2005, p 14

***– أساليب قياس مخاطر الإئتمان:**

– المدخل المعياري: the Standardised Approach

و يعتبر هذا المدخل الحد الأدنى المطلوب و المفروض من قبل لجنة بازل على البنوك و المنشآت المالية لقياس متطلبات رأس المال المقابلة لمخاطر الإئتمان وذلك لتطبيقه في عدد كبير من بنوك العالم [1] إلا أن هذا الأسلوب يمتاز بأنه ذو حساسية أكبر نحو المخاطر حيث يقوم المصرف بتحديد وزن لكل عنصر من عناصر الموجودات والبنود خارج الميزانية و ينتج عن ذلك مجموع كلي لقيم الموجودات المرجحة بالمخاطر فعلى سبيل المثال إذا كان وزن المخاطر 100% فإن هذا يعني بأن الانكشاف المشمول في عملية احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر قد تم احتسابها بكامل القيمة الأمر الذي يترجم إلى مبلغ في رأس المال يعادل 8% من تلك القيمة وبنفس الطريقة فإن وزن مخاطر بنسبة 20 % [2].

[1] فايزة لعراف، **مدى تكليف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم إنعكاسات العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص:108.

[2] أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل– تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها**، مرجع سابق، ص، ص 122–123.

يحتاج إلى مبلغ في رأس المال يعادل 1,6 %= 20/100 ×1 % = 1,6%) وقد أصبحت الاتفاقية الجديدة تعتمد على أوزان مخاطر تكون مدروسة و منقحة، بناء على تصنيف مستقل، يتم إعداده من قبل مؤسسة تقييم إئتماني تعتمد الأسس الموضوعية في التقييم ، مثلا وكالات التصنيف الإنتمائي التي تلتزم بالمعايير الصارمة[1].

– مدخل التصنيف الداخلي Internal Rating Based Approch

و يمكن تحديد مدخلات أسلوب التصنيف الداخلي أسلوب التصنيف الداخلي بشقيه الأساسي والمتقدم اللازم لحساب متطلبات رأس المالي كما يلي[2]:

في مدخل التصنيف الداخلي الأساسي: يتم تقدير احتمالية حدوث تعثر بالسداد لكل مقترض، فيما تقوم السلطات النقدية الإشرافية بوضع تقديرات أخرى.

أما في حالة استخدام الطريقة المتقدمة فيسمح للمصارف التي لديها عمليات داخلية متطورة لتوزيع رأس المال، بوضع المتغيرات الضرورية الأخرى[3].

*– أساليب قياس مخاطر السوق:

لم يطرأ أي تعديل على مقررات لجنة بازل/1، حيث يتم استخدام الأسلوب المعياري أو أسلوب التصنيف الداخلي[4].

نصت اللجنة على إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال بالإضافة إلى الشريحتين القائمتين لتغطية هذا النوع من المخاطر و تتمثل هذه الشريحة الثالثة في القروض المساندة لأجل سنتين و التي تأخذ شكل سندات يطرحها البنك في اكتتاب عام بعائد أعلى من سعر السوق نظرا لاحتمال تعرض حائزيها للخسائر التي قد يتعرض لها البنك، حيث تقترب في طبيعتها– في حالة تحقق خسائر– من حقوق المساهمين في البنك، و نظرا لأن قياس هذا النوع من المخاطر يتطلب توافر أنظمة قياس متطورة قد لا تتوافر في معظم البنوك فقد قامت اللجنة بتحديد أسلوبين: المدخل المعياري، ومدخل النماذج الداخلية[5].

*– المدخل المعياري: Standardged Method

---

[1] أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية**، مقررات لجنة بازل– تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها، مرجع سبق ذكره، ص:123.

[2] فايزة لعراف، **مدى تكليف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم إنعكاسات العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

[3] **المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 123**.

[4] المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

[5] أمل سلطان، **مقررات لجنة بازل 2–** أوراق عمل، المعهد المصرفي، البنك المركزي المصري بدون سنة نشر،ص: 10.

وفقا لهذا المدخل يتم تقسيم مخاطر السوق إلى أربعة أجزاء رئيسية: مخاطر سعر الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر السلع ويتم قياس متطلبات رأس المال Capital Change اللازمة لمقابلة كل نوع من هذه المخاطر على حدة خلال فترة معينة كمايلي:

$$MEC_t^{std} = \sum_{J=} RC_t^j = MRC_t^{IR} + MRC_t^{EQ} + MRC_t^{FX} + MRC_t^{CO}$$

ثم يتم تجميع القيم السابقة للحصول على قيمة رأس المال المقابل لمخاطر السوق[1].

*– مدخل النماذج الداخلية: Internal Method

سمحت اللجنة للبنوك التي تتوافر لديها، أنظمة قياس داخلية ملائمة باستخدامها لقياس مخاطر السوق، إلا أنها جعلت ذلك مرهونا باستيفاء بعض المعايير، ونصت على أن الجهة المختصة بتقييم أنظمة القياس الداخلية للبنوك تتمثل في السلطة الإشرافية بكل دولة[2].

- أسلوب الانحراف المعياري.
- أسلوب المحاكاة التاريخي.
- أسلوب المحاكاة العشوائي (منت كارولو).

[1] PHILIPPE JORION ,Financial Risk Manager-Hand Book, willey finance, second edition, p: 670

[2] فايزة لعراف، **مدى تكليف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم إنعكاسات العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص:127.

– أساليب قياس مخاطر التشغيل:

تمثل مخاطر التشغيل التحدي الأكبر أمام البنوك التي تستعد لتطبيق مقررات بازل /2 فقد نصت لجنة بازل على ضرورة اخذ مخاطر التشغيل في الاعتبار عند حساب نسبة كفاية رأس المال الجديدة وذلك على خلاف بازل/2 [1] وتم تحديد ثلاث أساليب مختلفة لتغطية مخاطر التشغيل وهذه الأساليب هي: أسلوب المؤشر الأساسي و الأسلوب المعياري وأسلوب القياس الداخلي، ويستخدم الأسلوب الأول مؤشرا واحدا لمخاطر التشغيل للنشاط الكلي للمصرف، بينما يقوم الأسلوب المعياري بتحديد مؤشرات مختلفة لمراكز العمل المختلفة أما الأسلوب الثالث فيتطلب من المصارف استخدام بياناتها الذاتية للخسائر المحتملة في تقدير رأس المال المطلوب[2].

***– مدخل المؤشر الأساسي: Basic Indication Approach [3]**

يعتبر المدخل الأبسط فيما بين المداخل الأخرى لحساب رأس المال المقابل لمخاطر التشغيل، إذا ليتم تحديد رأس المال لتغطية مخاطر التشغيل جزافيا، حيث يقوم هذا الأسلوب على الاحتفاظ بجزء من رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل يعادل نسبة مئوية ثابتة يرمز لها ∝ من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاث السابقة ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$K_{BIA} = \sum GI_{1--n} \; X \; \propto \; / \; n$$

حيث:

K_{BIA}:متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي

G/1-n: متوسط إجمالي الدخل السنوي خلال السنوات الثلاث السابقة ويكون موجب.

N: عدد السنوات ذات الدخل السنوي الموجب من ضمن الثلاث الأخيرة.

∝: وحددتها اللجنة بـ 15% .

[1] supervision, op.cit p 144 Basel Committee on Ban King

[2] سامر سنقرط، مرجع سبق ذكره، ص:63.

[3] فايزة لعراف، **مدى تكليف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص ص:129-130.

المدخل المعياري: the Standardised Approach [1]

يقوم هذا المدخل على تقسيم أنشطة البنك إلى ثمانية خطوط عمل رئيسية هي: تمويل الشركات، التجارة والمبيعات، أعمال التجزئة المصرفية، الأعمال التجارية المصرفية، السداد والتسويات، خدمات الوكالة، إدارة الأصول وأعمال السمسرة بالتجزئة، وأعطت اللجنة لكل خط من الخطوط تربيح (Bi (i=1,....8 يمثل تعرضه لمخاطر التشغيل.

ويتم حسبا متطلبات رأس المال وفقا لهذا المدخل عن طريق حساب متوسط إجمالي الدخل على الثلاث سنوات السابقة لكل خط عمل على حدة وضربه في معامل Bi كما في المعادلة التالية:

$$K_{TSA} = \left\{ \sum_{\text{years } 1\text{-}3} MAX \left[\sum (GI_{1\text{-}8} \times B_{1\text{-}8}) , 0 \right] \right\} / 3$$

و تبسيط هذه المعادلة هو: $K_{TSA} = (GI_{1\text{-}8} \times B_{1\text{-}8})$

حيث:

K_{TSA} : متطلبات رأس المال المقابلة لمخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المعياري.

$GI_{1\text{-}8}$: متوسط إجمال الدخل للثلاث سنوات السابقة لخطوط الإعمال الثمانية.

$B_{1\text{-}8}$: نسبة مئوية ثابتة حددتها اللجنة تنسب إلى متوسط إجمالي دخل كل خط من خطوط الأعمال الثمانية.

الجدول رقم: (2-4)

نسب معاملات B

خطوط الأعمال (Busness Lines)	معامل B
تمويل الشركات (B1)	18%
التجارة و المبيعات (B2)	18%
أعمال التجزئة المصرفية (B3)	12%
الأعمال التجارية المصرفية (B4)	15%
السداد و التسويات (B5)	18%
خدمات الوكالة (B6)	15%
إدارة الأصول (B7)	12%
أعمال السمسرة بالتجزئة (B8)	12%

- source : Basel Committee on Banking superreision,.op.cit, p 147.

[1] فايزة لعراف، **مدى تكليف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم إنعكاسات العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

2- متابعة السلطات الرقابية لكفاية رأس المال:

و هي تشكل الدعامة الثانية لاتفاقية بازل/ 2 و تهدف هذه الدعامة إلى تأكد السلطات الرقابية من أن وضعية رأس المال في المصرف و كفايته متوافقة مع بيئة و إستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها، وكذلك لتمكين هذه السلطات من التدخل في الوقت المناسب بكفاءة وفاعلية [1]. وتتطلب عملية المراجعة الرقابية أو الإشرافية من قبل السلطات الرقابية (المصارف المركزية) التأكد من أن كل مصرف لديه إجراءات وأساليب سليمة لقياس مدى كفاية رأس المال، بناء على تقييم تفصيلي للمخاطر[2].

وجدير بالذكر أن عملية المراجعة الرقابية لا تقتصر على التي تم تناولها في الدعامة الأولى، و لكن تشمل المخاطر إلي لم يتم أخذها في الاعتبار مثل مخاطر تركيز الإئتمان، مخاطر سعر الفائدة، في سجلات البنك بخلاف محفظة المتاجرة مخاطر السيولة و المخاطر الإستراتيجية.

وتقوم عملية المراجعة الرقابية في الاتفاقية الجديدة على أربعة أسس:

1- الزيادة عن الحد الأدنى المقرر لرأس المال.
2- التقويم الداخلي لملاءة رأس المال.
3- مراجعة إجراءات الرقابة وعملياتها.
4- التدخل الرقابي[3].

3- إنضباط السوق:

و تتضمن هذه الدعامة تحفيز المصارف على ممارسة أنشطتها بشكل سليم وفعال فضلا عن تحفيزها للحفاظ على رأس مال قوي لتعزيز قدراتها على مواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل من جراء تعرضها للمخاطرة و عليه فإن انضباط السوق يشكل دعامة أساسية لتقوية أمان وسلامة النظام المصرفي[4].

---

[1] صادق راشد الشمري، **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص: 85.
[2] أحمد سليمان **خضاوية، المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص: 125.
[3] فايزة لعراف، **مدى تكليف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 137-138.
[4] صادق راشد الشمري، **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

و يتطلب انضباط السوق توافر المعلومات الدقيقة في توقيتها الملائم والتي تمكن إدارة المصرف من إجراء التقنيات الصحيحة للمخاطرة، و هذا يعني زيادة درجة إفصاح المصارف عن حجم رأس مالها ونوعية وهيكل المخاطرة و السياسات المحاسبية المعتمدة لتقييم الموجودات و المطلوبات و تكوين المخصصات، وأيضا إستراتيجية المصارف لتعامل مع المخاطر ونظمها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب[1].

ثالثا: إنعكاسات وآثار مقررات بازل /2 على النظام المصرفي:

سيتم بيان الآثار الإيجابية و السلبية لقرار لجنة بازل و تداعيات تطبيق توصيات لجنة بازل وسيتم التركيز على الآثار السلبية للمصارف العربية والإسلامية بشكل خاص.

1- الآثار الإيجابية:

- ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي و المالي.
- ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات و أنظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها.
- إلغاء كل تمييز ما بين الدول و اقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها.

بالإضافة إلى:

- توفير المنافسة العادلة للبنوك ذات النشاط الدولي.
- ضرورة نشر معلومات دقيقة وصحيحة في الوقت المناسب، و حتى يتسنى للمتعاملين مع البنك معرفة وضعيته خاصة المخاطر ومدى قدرته على الإستمرار.
- التأكيد على الرقابة في تطبيق المؤشر[2].

[1] صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

[2] محمد بن بوزيان، **البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الإحترازية الجديدة، واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل/3**، المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد الإسلامي- النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011، ص:33.

2- الآثار السلبية:

تتمثل فيما يلي[1]:

- تتواكب مع البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات و تقنيات تمكنها من تطبيقها.
- تعتبر تحد حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المتخلف، نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.
- غير إلزامية التطبيق مما يحد من مفعولها.
- فشل مقررات بازل/ 2 في حماية البنوك من الضغوط الإئتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشككون في الافتراضات الضمنية التي يقوم عليها إطار بازل/2.

3- الآثار السلبية لقرار لجنة بازل على المصارف العربية:

يمكن إجمال الآثار السلبية لقرار لجنة بازل على المصارف العربية بما يلي:

*-زيادة كلفة الحصول على الموارد المالية، اللازمة للمصارف العربية من الأسواق الدولية، نظرا لتصنيف الدول العربية ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة، و هذا سينعكس سلبا على نتائج أعمالها وربحيتها.

*- سيكون لقرار اللجنة أثر على توزيع الموارد المالية في النظام المصرفي العالمي و على حركة انسياب رؤوس الأموال إلى الدول ذات المخاطر المرتفعة، ومن ضمنها الدول العربية مما سيؤدي إلى شبح انسياب رأس المال إلى داخل الوطن العربي.

*- تكون المصارف العربية ذات الانتشار الدولي مضطرة إلى تقليص توظيفاتها في الدول العربية، للمحافظة على نسبة كفاية رأس المال المطلوبة، خاصة و أن جزءا كبيرا من موجوداتها موظف في الدول العربية، لذلك يترتب عليها تحمل أعباء زيادة رأسمالها إذا ما رغبت في المحافظة على أسواقها التقليدية، سواء في الدول العربية أو في الدول النامية و هذا سيضعف من قدراتها التنافسية لمصارف الدول المتقدمة[2].

[1] سمير الخطيب، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف**، مرجع سبق ذكره، ص، ص 54-55.
[2] أحمد سليمان خضاوية، **المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 142.

المطلب الثالث: إتفاقية بازل/3

بعد أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 أقرت لجنة بازل بوجود نقاط ضعف في اتفاقية بازل/2، مقترحة في اجتماعها المنعقد في جويلية 2009 عدة مقاييس و هو ما تمخض عنه "بازل /3 " يتم تطبيقها بالتدريج.

أولا: الإصلاحات الواردة في بازل/3.

أعلنت الجهة الرقابية لجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ: 12 سبتمبر 2010 و ذلك بعد إجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية و تم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في إجتماعهم في سيول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، و تلزم قواعد إتفاقية "بازل3 " البنوك بتحصين نفسها جيدا ضد الأزمات المالية في المستقبل، و بالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن، و تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب إتفاقية بازل/3 إلى زيادة متطلبات رأس المال و إلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي ح تى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عمليا إذا أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبنى المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الإحتفاظ بنسب عالية من رأس المال و كذلك برأس المال ذي نوعية جيدة [1]، و يمكن تلخيص أهم الإصلاحات الواردة في بازل/3 في النقاط التالية[2]:

*– إلزام البنوك بالإحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف بإسم (رأس مال أساس) و هو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع و الأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5 % عل الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية و المقدرة بـ 2 %و حق بازل/02.

[1] أحمد حميد الطاير، **حلقة نقاشية تحت عنوان نظرة مستقبلية للمشهد الإقتصادي في دبي 2011**، دبي 30 مارس 2011، ص: 14.

[2] معهد الدراسات المصرفية، **نشرة توعوية**، إضاءات السلسلة الخامسة، العدد5 دولة الكويت، ديسمبر 2012، ص: 03.

*– تكوين إحتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية و يعادل 2,5 % من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به عند مواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 07% و في حالة إنخفاض نسبة الأموال الإحتياطية عن 07% ، يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، و رغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير و التي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

*– بموجب الإتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الإحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر 0 و2.5 % من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك و ذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها اتجاه العملاء.

*– رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، و من المفترض العمل تدريجيا بهذه الإجراءات اعتبارا من يناير 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015 و تنفيذها بشكل رسمي في عام 2019.

*– تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.

ثانيا: محاور اتفاقية بازل/3

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة و هي[1]:

المحور الأول: ينص المحور الأول لمشروع الإتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي ' 'Tier 1" مقتصرا على رأس المال المكتب به والإرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها أما رأس المال المساند "Tier 2 " فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف وأسقطت بازل/3 كل ماعدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقيات السابقة.

المحور الثاني: تسدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة (والناتجة) عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس المال إضافة للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأموال المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

المحور الثالث: تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي **Leverage ratio** وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

المحور الرابع: يهدف المحور الرابع إلى الحول دون إتباع البنوك سياسات اقتراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الاقتراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

المحور الخامس: يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح إعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة **CCR** والتي تتطلب من البنوك الإحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمر **NSFR** والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

ثالثا: مراحل تنفيذ مقررات بازل/3

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثير مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي 9 حول النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي ، تركيا، يومي:9 و 10 سبتمبر 2013، ص،ص: 10- 12.

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها، وفي كلتا الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت إتفاقية "بازل" الجديدة المصارف حتى عام 2019 فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية 2013، وبحلول عام 2015 يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4,5 في المائة، وهو ما يعرف باسم « **core tier-one capital ratio**» ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2,5 في المائة، ليصل الإجمالي إلى 9,5 في المائة، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة بازل أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية[1].

الجدول رقم (2-5):

مراحل تنفيذ مقررات بازل/3

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى للنسبة رأس المال من حقوق المساهمين	%3,5	%4,0	%4,5	%4,5	%4,5	%4,5	%4,5
رأس المال التحوط				%0,625	%1,25	%1,875	%2,5
الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس المال التحوط	%3,5	%4,0	%4,5	%5,125	%5,75	%6,375	%7,0
الحد الأدنى لرأس المال الفئة الأولى	%4,5	%5,5	%6,5	%6,0	%6,0	%6,0	%6,0
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال	%8,0	%8,0	%8,0	%8,0	%8,0	%8,0	%8,0
الحد الدنى من إجمالي رأس المال + رأس مال التحوط	%8,0	%8,0	%8,0	%8,625	%9,25	%9,875	%10,5

- **المصدر:** مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثير مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي** ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي 9 حول النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي ، تركيا،9، 10 سبتمبر 2013، ص:14.

[1] لادق عبد الغني، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية في ظل مقررات بازل 3**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وإدارة المخاطر، ص: 66.

المبحث الثالث: الطرق و التقنيات الكمية لتقدير خطر عدم تسديد القرض:

إن الجزء الجوهري و الأساسي من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم و تنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب على الخسارة المتكبدة إلى أدنى حد و باعتبار الاعتماد على الضمانات يعتبر أمر غير كافي، و أمام هذا الواقع يجب على البنك بالإضافة إلى الدراسات السابقة أن يلجأ إلى عملية التقييم كميا و كيفيا مستخدما في ذلك تقنيات موضوعية و عملية من أجل تحسين عملية اتخاذ القرار.

المطلب الأول: الطريقة الكلاسيكية.

تعتمد الطريقة الكلاسيكية (تحليل الذمة المالية) في تقييم خطر القرض على التحليل المالي للمؤسسة التي تطالب القرض حيث يقدم معلومات ثمينة عن هذه المؤسسة مما يسمح للبنك بتقييم وضعيتها و إمكانياتها وتقدير إمكانية حدوث الخطر و درجته و كذا على الضمانات المادية أو الشخصية بإعتبارها مصدرا لإسترجاع القرض[1].

يشكل التحليل المالي نقطة مرور إجبارية لكل دراسة تهدف لتقييم المؤسسة وتحتاج لذلك إلى ما يلي[2]:

- ميزانيات المؤسسة (Bilans)
- مخطط التمويل (plan de financement)
- مخطط الخزينة (plan de trésorier)

لا يهدف اللجوء إلى التحليل المالي الذي هو مجموع إجراءات المعالجة و الاستغلال للمعطيات المحاسبية للمؤسسة، إلى استعراض مختلف التقنيات (مؤشرات التوازن، النسب المالية) و إنما يهدف إلى توظيفها كأساس لتقدير الخطر و بالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرار، ومعتمدين في الوقت ذاته على الحس التجاري للمصرف وتجربته في الميدان.

أولا : دراسة مؤشرات التوازن:

[1] بن بوزيان محمد، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي** – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة – المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بجامعة الزيتونة الأردنية ، الأردن، أيام 16و 17 أفريل 2007، ص:02.

[2] أحمد عنيم، **صناعة قرارات الائتمان و التمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، ط01 ، 1998، ص:90.

يرتبط التوازن المالي للمؤسسة ارتباطا وثيقا بقدرتها على الاحتفاظ بدرجة كافية من السيولة من خلال حركة دائمة للتدفقات النقدية، كما يظهر التوازن المالي لحظة معينة بمقارنة الأموال الدائمة مع الأصول الثابتة، ويعبر عن هذا القانون الأساسي للتوازن برأس المال العامل إلا أن معرفة التوازن المالي للمؤسسة بصفة دقيقة تستوجب عدم الاكتفاء بدراسة رأس المال العامل وإنما التطرق أيضا لاحتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

01- رأس المال العامل:

لتحديد مفهوم رأس المال العامل على المسؤولين الماليين لكل من المؤسسة و البنك أن يأخذوا بعين الاعتبار بعض القواعد الأساسية للتوازن المالي بحيث:

- لا يمكن تمويل الأصول الثابتة بديون قصيرة الأجل.
- يجب أن يكون للأصول المتداولة دورانا سريعا نسبيا مع الأخذ بعين الاعتبار و المخاطر التي تؤدي إلى حدوث دوران بطيء للمخزونات ....إلخ.
- لهذه الأسباب لا يمكن الاكتفاء بقاعدة التوازن المالي الأدنى ويصبح من الضروري ضمان هامش يعرف برأس المال العامل (الدائم، الصافي)[1].

ولقد استعملت مفاهيم أخرى لرأس المال العامل ومنها ما هو مقبول ومنها ما هو مرفوض لدى بعض الاقتصاديين الماليين[2].

*- **رأس المال العامل الخاص:** وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب كمايلي: رم ع خ = أموال خاصة – أصول ثابتة.

*- **رأس المال العامل الإجمالي:** يقصد بهذا المفهوم مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استقلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل وتشمل مجموع الأصول المتداولة أي ر م ع إجمالي = الأصول المتداولة = ر م ع صافي + د ق أ.

*- **رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي):** وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة : ر و م الخارجي = ر م ع إجمالي – ر م ع الخاص.

02- احتياجات رأس المال العامل:

[1] ناصر داوي عدون، **تقنيات التسيير و التحليل المالي**، الجزء الأول دار المحمدية العامة 1999، ص: 44.

[2] ناصر داوي عدون، **التحليل المالي**، الجزء الأول دار المحمدية العامة 1990، ص، ص: 46-47.

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها (بالإضافة إلى القيم الثابتة) توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات و المدينون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل (متجددة) وهي ديون ممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء أخر مكمل وهو ما يسمى احتياجات رم ع، أو بعبارة أخرى فان المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) وإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهي ما يسمى باحتياجات ر م ع.

ونحسب احتياجات ر م ع بالعلاقة = إ ر م ع =(قيم الاستغلال + قيم غ) – (مجموع ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية).

03– الخزينة:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل ما في القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبال سائلة خلال دورة وتحسب بالعلاقة : (قيم جاهزة – سلفات مصرفية) وقد تنتج موارد إضافية دائمة وتحسب ب: ر م ع – احتياجات ر م ع.

و هذه العلاقة تطابق الجمع بين الموارد الدائمة (– احتياجات دائمة + موارد دائمة) + (موارد الدورة – احتياجات الدورة)[1].

[1] ناصر داوي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير – التحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 50-51.

ثانيا : التحليل عن طريق النسب المالية:

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي (رغم بعض محددات استخدامه) الأكثر شيوعا في عالم لأعمال و ذلك لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الإستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية و السيولة و الكفاءة في إدارة الأموال و الخصوم.

و قد اكتسبت النسبة المالية بأنها علاقة RELATIONSHIP تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، و قد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين، فحافة مجمل الربح مثلا CROSS PROFIT MARGIN مثلا تمثل العلاقة بين بندين يتواجد كل منهما على قائمة الدخل و هذان البندان هما:مجمل الربح ، صافي المبيعات ، في حين يمثل العائد عل الأصول ROA العلاقة بين بندين أحدهما يظهر بقائمة الدخل و هو ربح التشغيل، في حين يظهر الأخر و جملة الموجودات بالميزانية[1].

ويعتبر هذا الأسلوب مرادفا للتحليل الرأسي، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتمي إليه الحساب لتظهر نتيجة المقارنة عل شكل نسبة مئوية[2].

تنقسم النسب المالية إلى خمسة مجموعات رئيسية[3].

1- نسبة السيولة : و تستخدم كمؤشرات لتقيم القدرة على الوفاء بالإلتزمات قصيرة الأجل.

2-نسبة الربحية : وتستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح، مثل نسبة الهامش، العائد على الأصول العائد على حقوق المساهمين و ربحية السهم.

3- نسب الرفع المالي: وتستخدم لتقييم سياسة التمويل و درجة المخاطرة التي يتحملها المساهمون والدائنون بسبب تلك السياسة.

4- نسب النشاط : وتستخدم لتقييم الكفاءة في إستخدام الشركة لمواردها المالية و أصولها المختلفة.

5- نسب السوق:و يستفاد منها كمؤشرات للمتعاملين في سوق الأوراق المالية.

[1] محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني**، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2002، ص:31

[2] فهمي مصطفى الشيخ ، **التحليل المالي**، الطبعة الاولى، فلسطين 2008، ص: 5

[3] فهمي مصطفى الشيخ، المرجع ذاته، ص، ص:8-9.

تمثل أهداف تشغيل المصرف في تعظيم الإيرادات وتدنية التكاليف و تجنب الضريبة و المحافظة على قاعدة الأصول، و لذلك فإن إدارة المصرف تعمل على زيادة الربحية بأساليب مختلفة[1].

الجدول رقم (2-6):

جدول يوضح أهم النسب المالية.

مجال القياس	النسبة	بسط النسبة	مقام النسبة
الربحية	العائد على الأصول	صافي الربح بعد الضرائب	متوسط إجمالي الأصول
	هامش الفائدة الصافي: تقيس هذه النسبة مدى قدرة الإدارة على توليد دخل صافي	صافي إيرادات الفوائد	متوسط إجمالي الأصول
	مساهمة الإيرادات الأخرى	إجمالي الإيرادات بخلاف الفوائد	متوسط إجمالي الأصول
	نسبة عائد المساهمين	مجموع كل من توزيعات الأرباح النقدية للسهم الواحد + النمو في سعر السهم. ويحسب النمو في سعر السهم: سعر السهم في نهاية لمدة، سعر أسهم في بدايتها	سعر السهم في بداية الفترة أو القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة.
	العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل بعد الضرائب	متوسط إجمالي حقوق المساهمين
	التوزيعات المدفوعة	توزيعات الأرباح النقدية المعلن عنها للمساهمين	صافي الدخل
	مكاسب أو خسائر الأوراق المالية	مكاسب أو خسائر الأوراق المالية (الصافي بعد الضرائب)	متوسط إجمالي الأصول
	العائد على متوسط الأصول الربحية	إيرادات الفوائد	متوسط الأصول المربحة: وتشمل الأصول الربحية الأوراق المالية في صورة ديون والأصول الأخرى المولدة للفوائد.
	معدل السداد على الأصول	مصروف الفوائد	متوسط الإلتزامات المولدة للفوائد
	هامش الفائدة الصافي	إيرادات الفوائد ناقص مصروف الفوائد	متوسط إجمالي الأصول

المصدر:طارق عبد العال حمادة، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة** ، جزء 02، الدار الجامعية الإسكندرية 2003، ص، ص:176-178

[1] طارق عبد العال حمادة، **تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد و المخاطرة"**، جزء 02، الدار الجامعية الإسكندرية 2003، ص:170.

المطلب الثاني: الطرق الإحصائية في تقييم خطر القرض:

إن الطرق التقليدية المتبعة في منح القروض قد أثبتت وجود نقائص، فهي لا تستجيب للمتطلبات الاقتصادية المعاصرة والتحديات الجديدة، والمنافسة البنكية، فالبنوك في منحها للائتمان لابد أن توفق بين التقليل من مخاطر عدم التسديد والسرعة في اتخاذ القرار من جهة أخرى، ولعل الطرق الموضوعية المنتهجة حاليا في أغلب البنوك الأجنبية قد قللت من القرار العشوائي فيما يخص منح القروض، وواكبت السرعة في العمليات الاقتصادية.

أولا: طريقة Crédit-MEN

ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت إسم " Crédit-MEN" و الذي يقصد به رجال أخصائيون في دراسة القروض البنكية، يقومون باتخاذ قرار منح القروض البنكية اعتمادا على مبدأ أساسي هو إضافة بعض المؤشرات الاقتصادية التنظيمية إلى جانب المؤشرات المالية التي يتم مقارنتها مع نسب مثالية محددة سابقا بطريقة إحصائية بعد دراسة معمقة، بالإضافة إلى إعطاء كل عامل ترجيحا خاصا به تحدد قيمته من خلال تجربة مسيري القروض ليتم في الأخير تنقيط كل مؤسسة أرادت التقييم.

ثانيا: طريقة رجال القرض Crédit-MEN

توصل رجال القرض بعد دراسات إحصائية معمقة في عدد معين من المؤسسات إلى نتائج اتخذوها كمرجع أساسي لهذه الطريقة التي تعتمد في عملها على إعطاء كل مؤسسة نقطة تحدد قيمتها بناءا على ثلاث عوامل أساسية و المكونة في مجملها لوضعية المؤسسة هي:

*– **العامل الشخصي:** يتعلق هذا العامل بتقييم كفاءة المسيرين و المستخدمين وعلاقة العمل بينهم داخل المؤسسة ومعامل ترجيح هذا العامل هو 40 %.

*– **العامل الاقتصادي:** يبين موقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي، أي وضعيتها العامة في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه و الوضع التنافسي لها، ومدى تأثيره على نشاطها، و معامل ترجيح هذا العامل هو 20%.

*– **العامل المالي:** يبين الحالة المالية للمؤسسة وذلك استنادا إلى ميزانيتها و بالتالي يكون التقييم المالي بتحليل بعض عناصر ميزانيتها، و معامل ترجيح هذا العامل هو 20 % [1].

[1] سليم بن يوسف، **أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية**، ملتقى وطني حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، أيام 24/23 نوفمبر 2008، ص: 7

إن العامل المالي في تحديده يقوم على عملية مقارنة بين نسب الميزانية الحقيقية للمؤسسة مع النسب المثالية (Ratio Types)، بعدها نلخص كل النسب المستعملة في نسبة واحدة (نسبة إجمالية) تترجم لوحدها الحالة المالية للمؤسسة، و النسبة الإجمالية تتكون من خمسة نسب لكل منها أهمية نسبية (العامل الترجيح) محددة من جمعية "CREDIT-MEN" [1]

يمكن ترتيبها في الجدول التالي:

الجدول رقم: (2-7)

نسب معاملات الترجيح

رقم النسبة R_i	النسب	معاملات الترجيح
R_1	قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / د ق أ (السيولة المختصرة)	% 25
R_2	أموال خاصة/ ديون متوسطة وطويلة الأجل(الاستقلالية المالية)	% 25
R_3	أموال خاصة/ قيم ثابتة صافية (تمويل القيم الثابتة)	% 10
R_4	رقم الأعمال السنوي / المخزونات (دوران المخزون)	% 20
R_5	رقم الأعمال(TTC)/مجموع الحقوق على الزبائن (دوران العملاء)	% 20
المجموع		% 100

- Elie Cohen.Amalyse Financière.Ed économica.1997,p501.

نقوم بمقارنة كل نسبة من النسب الخمس السابقة مع نسب مثالية استخرجت بطرق إحصائية من مؤسسات ذات نفس النشاط و المقارنة تتم عن طريق العلاقة الآتية:

$$R_i = \frac{\text{النسبة (ι) للمؤسسة المدرسة}}{\text{النسبة (ι) للمؤسسة}}$$

حيث لكما اقتربت النسبة ι للمؤسسة المدروسة مع النسبة i للمؤسسة المثالية كلما اقتربت R إلى الواحد.

بعد هذا نرفق العلاقات أو النسب ($R_1 \ldots\ldots R_5$) بمعاملات حسب درجة أهميتها لنتحصل على النسبة الإجمالية.

[1] صوار يوسف، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية** ، دراسة حالة: بنك الجزائر للتنمية الريفية BADR، مذكرة دكتورا في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير جامعة تلمسان/الجزائر، 2008، ص:111.

$$R= 25\ R_1+25\ R_2+20\ R_3+20\ R_4+10\ R_5$$

– الحالة الأولى: $R \geq 100$ فإن الوضعية المالية للمؤسسة حسنة، و بالتالي هناك إمكانية الحصول على القرض.
– الحالة الثانية: $R < 100$ فإن وضعية المؤسسة سيئة، و بالتالي نقص إمكانية الحصول على القرض.

إلا أن القرار النهائي لمنح القرض يعتمد على نسبة 40 % من العامل الشخصي و 20 % من العامل الإقتصادي و 40 % من العامل المالي.

ثانيا: طريقة التنقيط المالي:Rating ou Notation Financière

إن مصطلح Rating مرتبط بكلمة إنجليزية تحمل في مضمونها فكرة التقييم و الترتيب حسب معايير ومقاييس معطاة، و التنقيط المالي هو نظام لتقييم الخطر المرتبط بالالتزامات ملخص في نقطة تسمح بتصنيف صاحبها حسب طبيعة وخصائص الإلتزام.

طبقت هذه الطريقة منذ زمن في الولايات المتحدة الأمريكية، تتعلق بوضع حكم على قيمة الإمضاء للمؤسسة و تحدد قدرتها على الوفاء بديونها و ذلك من خلال إختبار الحالة المالية للمؤسسة و تقييمها، بعد تحليل المردودية و هيكل الميزانية هذا الحكم يتلخص في نقطة تسمح بتصنيف صاحبها حسب طبيعة وخصائص الإلتزام.

عرض طريقة التنقيط المالي:

تقوم جمعيات التنقيط و ذلك من خلال معايير واضحة القيمة بتقييم وضعية الزبون الطالب للقرض من الناحية المالية، و بعد الدراسة يتحصل على نقطة تقييمية معبر عنها برموز وفق إحدى أكبر مصالح التنقيط المشهورة عالميا ثم تبلغ نتائج دراستهم إلى المعنيين بالأمر.(Standars et poors moody IBCA Notation).

إن وكالات التنقيط هي مؤسسات متخصصة في تقدير الخطر بواسطة التقييم و الترتيب حسب معايير وسمات معطاة تحدد فيها وضعية الزبون الطالب للقرض و ذلك بإعطاء نقطة معبر عنها برموز إحدى أكبر مصالح التنقيط المشهورة عالميا، نذكر منها[1].

[1] صوار يوسف، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية** مرجع سبق ذكره، ص: 114.

ثالثا: طريقة القرض التنقيطي: Crédit-Scoring

بالإضافة إلى الطرق سابقة الذكر سنحاول التطرق إلى طريقة القرض التنقيطي التي ظهرت في اختيار العملاء بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينات و انتشرت تدريجيا بأوربا في السبعينات، و هي اليوم شائعة الإستعمال في كثير من المؤسسات المالية خاصة الأجنبية منها.

1- عرض طريقة القرض التنقيطي:

1-1 مفهوم طريقة القرض التنقيطي:

تعتبر طريقة القرض التنقيطي (سكورينغ) طريقة آلية في تنقيط و تصنيف خطر القرض، تعتمد على المعالجة المعلوماتية، و تستعمل التحليل الإحصائي، الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك، إذن القرض التنقيطي هو إعطاء نقطة " score" للزبون الطالب للقرض لتحديد وضعيته و تقيمه من خلال نموذج تقيمي على شكل معادلة خطية لعدة متغيرات (النسب المالية، طبيعة القروض، قطاع النشاطات)، حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكل زبون مع نقطة فصل محدودة مسبقا، وعلى هذا الأساس يكون رفض أو قبول طلب القرض.

تجدر الإشارة إلى أنه في مجال البنوك و مؤسسات التأمين يستخدم مصطلح التحليل التميزي (analyse discrinimante) للدلالة على طريقة القرض التنقيطي لتقييم الخطر المرتبط بالزبون[1].

إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي و يتم التحديد بإتباع الخطوات الآتية[2]:

***- إختيار العينة:**

العينة عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين و غير الجيدين تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزينة و المخطط المالي، ملف طلب القرض). مختارة بصفة عشوائية وتكون كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة وتصنف إلى مجموعتين:

[1] jean- luc giannelloni, eric vermette, rtudes de marché, france1994, p : 338

[2] محمد بن بوزيان، يوسف صوار، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي**،دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، سعيدة، المؤتمر العلمي الأولي السنوي، أسبيع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، أيام 18/16 أفريل2007، ص:4.

– **عينة لاعداد النموذج** :(**échantillon d'élaboration**) تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط.

– **عينة لقياس دقة النموذج** (**échantillon de validation**) تبين مدى صحة هذا النموذج.

***– إنتقاء المتغيرات:**

نقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعلومات التي تم جمعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة، هذه المتغيرات تكون إما محاسبية وإما فوق محاسبية.

– المتغيرات المحاسبية:

هي متغيرات قياسية تأخذ قيم عددية، يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية لمؤسسات محل الدراسة.

– المتغيرات فوق المحاسبية:

هي متغيرات غير قياسية ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعينة خارج القوائم المالية، يتم إدراجها في عملية التحليل لإثراء الدراسة ببيانات من طبيعة ومصادر مختلفة يعاد تحويلها إلى متغيرات قابلة للقياس.

***– التحليل التميزي للعينة:**

هو التقنية الإحصائية المعتمدة عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييمي، حيث بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسب)، سواء كانت رقمية (النسب المالية، رقم الأعمال) أو غير ذلك (فوق المحاسبية) و المستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة و يكون إقصاء بعض المتغيرات غير المؤثرة في قرار منح القرض، وهذا باستعمال برنامج الإعلام الآلي.

إن المتغيرات (النسب) المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد) تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية، تسمى دالة القرض التنقيطي و التي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة أو علامة ترمز لها بالرمز "Z" وتكتب كمايلي:

$$Z = \sum \alpha_i R_i + \beta$$

حيث:

α_i : المعاملات المرتبط بالنسب R_i (معاملات التسوية أو الترجيح).

R_i : النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر.

β : ثابت و يعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.

وعليه فان دالة التنقيط " Z" تكون على شكل معادلة خطية وتتحصل على أحسن خط مستقيم، وأفضل توفيقة خطية بين الزبائن الجيدين وغير الجيدين، باستعمال التحليل التمييزي الذي يسمح باختيار المتغيرات التفسيرية (النسب المالية) حيث أن معيار القبول الذي يسمح باختيار المتغيرات التفسيري هو قوة الارتباط مع المتغير التابع الذي يمثل الظاهرة المدروسة[1].

***– تعيين نقطة التمييز :**

إن التحليل التميزي يعطي بعض النسب أكثر دلالة من النسب الأخرى، وبالتالي نقطة تمييز لكل عنصر (المؤسسة) مما يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيدين (مؤسسات جيدة) و المؤسسات غير الجيدة و باستعمال التحليل الاستقصائي (التميزي) تصنف هذه المؤسسات إلى فئتين[2]، أي تصنيف الزبائن بين جيدين وغير جيدين انطلاقا من التحليل التاريخي (أو عوارض) عدم الدفع مع ملاحظات إمكانية وجود نوع (أو صنف) ثالث من الزبائن يتم تصنيفه ضمن زبائن مشكوك فيهم، وهذا كما يبرزه الشكل الموالي[3].

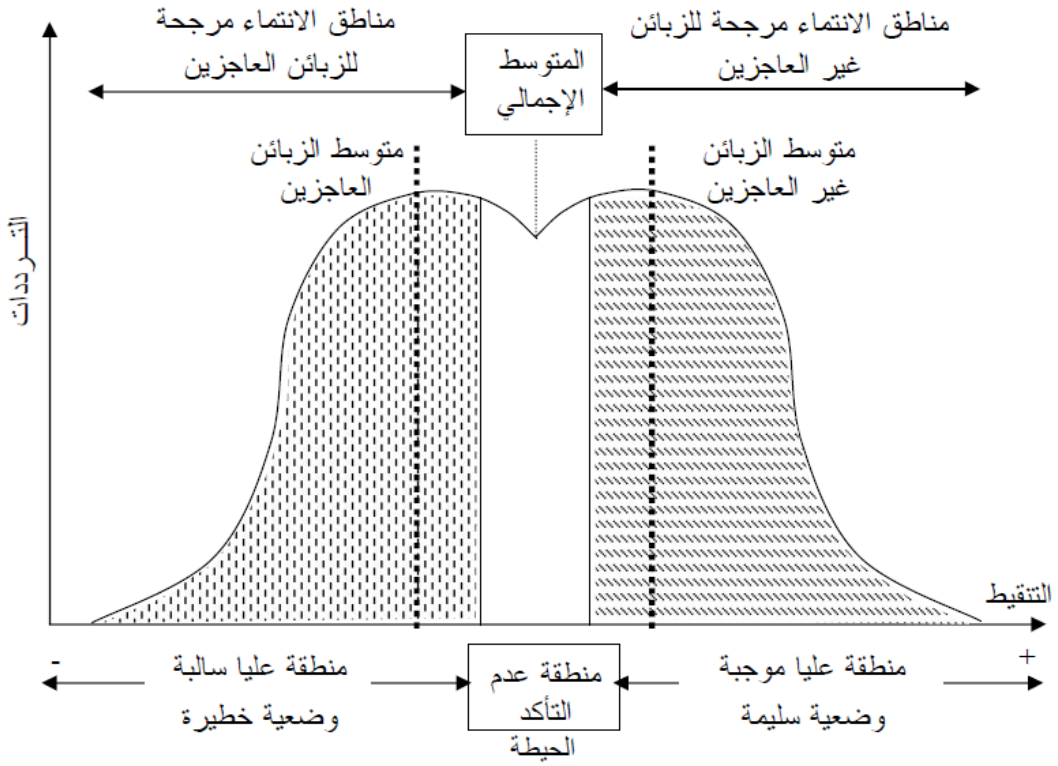
[1] نور الدين مزياني وآخرون، **أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك** ، الملتقى الوطني السادس حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أيام 24/23 نوفمبر 2008، ص: 9.

[2] محمد بن بوزيان وآخر، **محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال القرض التنقيطي**، مرجع سبق ذكره ص:5.

[3] عبد العزيز شرابي، **محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ (Scoring)**، حالة فرع بنك الفلاحة و التنمية الريفية بقسنطينة، مخبر البحث المقرب الكبير الاقتصاد و المجتمع، ص:201.

الشكل رقم (2–4) :

تصنيف الزبائن وفق عوارض عدم الدفع.



المصدر: عبد العزيز شرابي وآخر، **محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ (Scoring)**، حالة فرع بنك الفلاحة و التنمية الريفية بقسنطينة، مخبر البحث المقرب الكبير الاقتصاد و المجتمع، ص:201.

– **منطقة عليا موجبة** : تمثل منطقة الزبائن غير العاجزين عن تسديد ما عليهم من التزامات اتجاه البنك عن تاريخ الاستحقاق، بمعنى أن وضعيتهم المالية سليمة.

– **منطقة عليا سالبة** : تمثل منطقة الزبائن العاجزين عن تسديد ما عليهم من التزامات اتجاه البنك عند تاريخ الاستحقاق بمعنى أن وضعيتهم المالية خطرة.

– **منطقة عدم التأكد** : تمثل منطقة الزبائن المشكوك فيهم، بمعنى أن البنك غير متأكد من وضعيتهم المالية، سليمة أو خطرة، مما يستوجب القيام بدراسات أكثر عمقا ودقة[1].

[1] عبد العزيز شرابي وآخر، مرجع سبق ذكره، ص، ص:201–202.

***– قياس دقة النموذج:**

بعد استخراج النموذج نقوم باختيار صحته بواسطة (échantillon de validation) ويتم ذلك حسب الجدول التالي:

المؤسسات	A	B
A	H1	M_1
B	M_2	H_2

حيث:

A : المؤسسات السليمة.

B : المؤسسات العاجزة.

H_i : تمثل التصنيف الصحيح $i = 1.2$

M_i : تمثل الخطأ في التصنيف $i = 1.2$

نجاعة النموذج تحدد بنسبة التصنيف الصحيح (G) حسب العلاقة التالية:

$$G = \frac{(\text{عدد ملاحظات الصنف } B \text{ } H_2) + (\text{عدد ملاحظات الصنف } A \text{ } H_1)}{\text{المجموع الكلي للملاحظات}}$$

كلما كانت G كبيرة كلما كان النموذج ملائما.

بعد قياس دقة النموذج، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل زبون طالب لقرض و مقارنتها مع نقطة الفصل (Z*)، ومن ثم لكل زبون اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه[1].

[1] محمد بن بوزياني وأخر، مرجع سبق ذكره، ص: 205.

المطلب الثالث: طرق أخرى في تقييم خطر القرض:

بعدما تم عرض بعض الطرق الإحصائية في تسيير خطر عدم التهديد، سنحاول في هذا المطلب إدراج تقنيات أخرى لمساعدة متخذ القرار في منح القرض، منها ما تحاكي تفكير الخبراء مستعملة في ذلك البرامج المعلوماتية (الأنظمة الخبيرة) ومنها ما تعتمد على علوم الذكاء الاصطناعي (Les réseaux de memoires) و أخرى تنطلق من بحوث العمليات لتتوسع ونأخذ في الإعتبار عدة معايير (كمية ونوعية) لمجموعة من البدائل يراد إتخاذ القرار بشأنها.

أولا: طريقة الأنظمة الخبيرة :

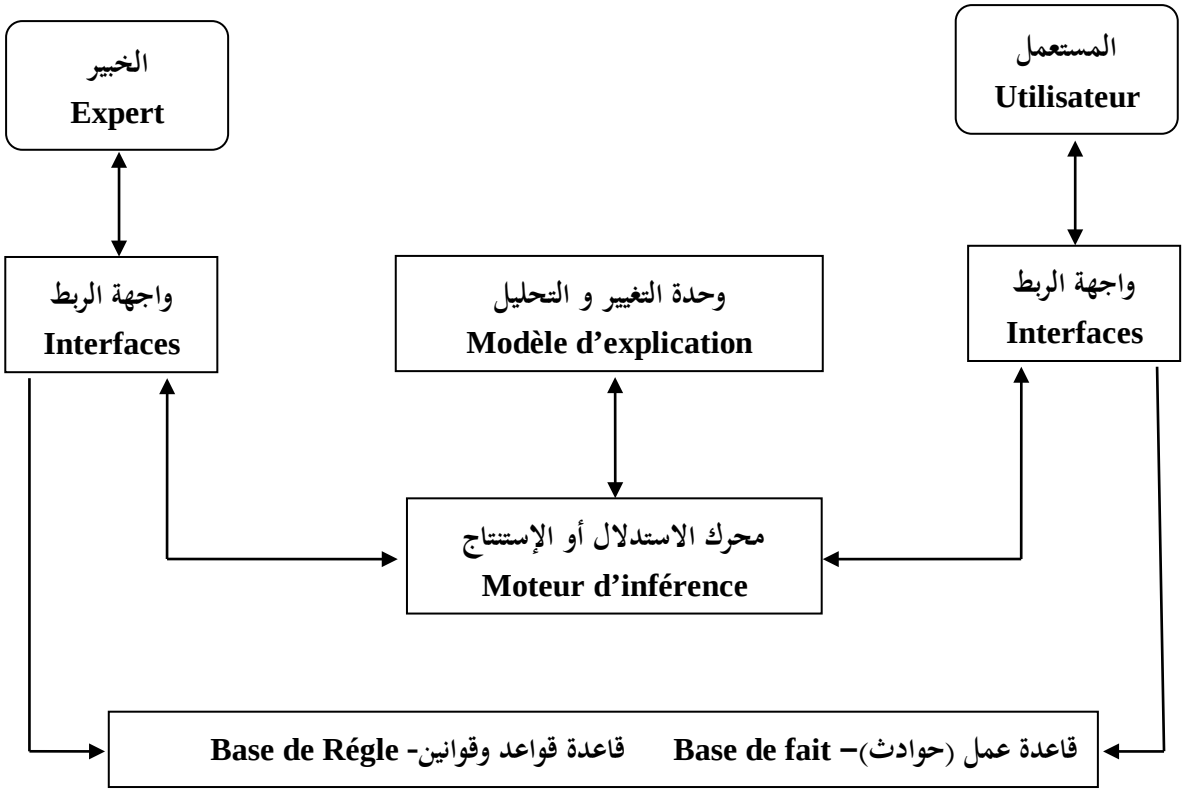
إن إستخدام تقنيات متطورة من شأنها أن تساعد مسيري المنظمات في إتخاذ قراراتهم اليومية لذا توصلوا إلى تحديد المشكلة والبحث عن حلول باستخدام برامج متخصصة ليتوصلوا بعد ذلك إلى نتيجة مفادها أن نجاح البرنامج مرهون بالمعرفة التي يحتويها وليس في أساليب التمثيل والبحث [1]، وهي متخصصة لغرض دراسة الحالات الصعبة المصنفة ضمن أبحاث الذكاء الإصطناعي.

يمكن تمثيل نظام خبير (Expert) بالمخطط التالي :

[1] عبادي محمد، **الشبكات الإصطناعية أداة لتقدير المخاطرة في البنوك** – الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، المركز الجامعي لبرج بوعريريج، ص: 14.

شكل رقم (2-5):

تمثيل نظام الخبير



source : hubert de la bruslerie-analyse financière et risque de crédit-ed duod, paris 1999, p 355

من الشكل السابق يمكن إعطاء تعريف للأنظمة الخبيرة:

فهي تعرف على أنها "برامج ذكية تماثل الخبرة البشرية وتفوق العملية الذهنية لدى الخبير وهذا يعني أن خصائص النظم الخبيرة تتمثل في الخبرة والإستنتاج و العصف والإستنباط والتزود المستمر بالمعلومات من أجل التوصل الى حلول لمشاكل معينة" ومن الأمثلة الشائعة حول أنظمة الخبرة المطابقة في المجال المالي نجد: (Taxadroiror) في مجال المراجعة المحاسبية و (Finex) في مجال التحليل المالي و (Event) في تشخيص النمو الإقتصادي للمؤسسة، وبالتالي نجد أن نظام الخبرة بإمكانه أن يكون وسيلة مساعدة لحلول المشاكل التي تطرح على مستوى القروض المصرفية[1].

[1] خالد منصور الشعيبي، المجلة العربية للعلوم الإدارية- جامعة الكويت، عدد2، 2000، ص:260.

ثانيا: تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية:

على الرغم من التطور الكبير الذي إبتدعته أبحاث الذكاء الاصطناعي نحو إضفاء بعض من خصائص الذكاء على الآلة الحاسبة غلا أن الوقت لا يزال مبكرا جدا للقول بأن هناك برامج يمكن أن تحاكي العقل البشري في أسلوبه في التفكير والخلق والإبداع.

1- تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية في إطار الذكاء الاصطناعي لتسيير خطر القرض:

قبل التطرق إلى كيفية إستخدام تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية في تسيير خطر عدم تسديد القروض يمكن أن نعرف العصبون الإصطناعي كمايلي:[1]

تتكون شبكة العصبونات الإصطناعية من مجموعة من العصبونات المتصلة ببعضها البعض مما يسمح بوصول المعلومة و العصبون الإصطناعي هو وحدة معلوماتية أساسية تعمل كنظام بسيط يقوم بالجمع المرجح للمدخلات والمتمثلة في المعلومات التي يتلقاها من العصبونات المتصلة به، ثم يطرح من ذلك الجمع قيمة معينة تدعى العتبة ويطلق على النتيجة المتحصلة عليها دالة تنشيط ويعطى جوابا على شكل قيمة رقمية تعبر على قيمة نشاط العصبون.

2- التطبيقات الخاصة بتقنية الشبكات العصبية:

عرفت الأبحاث الخاصة بالارتباطية إتساعا كبيرا إذا مست تخصصات عديدة مثل التطبيقات الخاصة بالتحولات الرياضية والتعرف على الأشكال وسنقتصر الذكر حول مجال تطبيق التقنية بشكل عام ومجال تكبيقها في الإقتصاد.

على المستوى العام : ويمكن تلخيصها كالأتي[2]:

*- تستخدم في مجالات الإتصالات الذي يحظى بأولوية التطبيق لهذه التقنية.
*- تستخدم في المكيفات الهوائية إذا تتحكم في الذبذبات والصوت لإزالة كل الأصوات المشوشة.
*- تستخدم في المراكز النووية من أجل مراقبة درجة الإشعاع النووي.
*- تستخدم في مجال التنقيب عن البترول من طرف الشركات البترولية ARCO و TEXACO وغيرها من المجالات الطبية... .

[1] عبادي محمد، **الشبكات الإصطناعية أداة لتقدير المخاطرة في البنوك**- مرجع سبق ذكره، ص:9.
[2] صدار يوسف، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بإستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الإصطناعية**- مرجع سبق ذكره، ص 172

على مستوى الإقتصاد:

*- تستعمل في دراسة القروض حيث يعترف البنك الأمريكي Chase Mahnatten Bank أنه يستعمل نظاما مختلطا يحتوي على تحليل كلاسيكي وشبكة عصبية تسمح بتقييم خطر القرض.

*- تستعمل هذه التقنية في مجالات متعددة من مراقبة الجودة ونذكر منها:
إكتشاف العيوب في المنتوج النهائي مثل شركة CTS Electronics التي تنتج مكبرات الصوت

*- تستعمل أيضا في التحليل التسويقي حيث تستعمل مؤسسة Veratex Corp نظام marget marketing system للوصول الى الإستراتيجية التسويقية المثلى من أجل تخليص التكاليف.

*- تستخدم في مجال العقارات حيث تقوم مؤسسة Foster Ourly Conley باستخدام نظام Automoted Property Valuation System من أجل تقييم قيمة العقار بولاية كاليفورنيا.

ثالثا: تقنية متعددة المعايير:

بحوث العمليات هي من إحدى الطرق العلمية التي درست مشكلة اتخاذ قرار منح القرض من أجل إيجاد الحل الأمثل له، وهي المدخل الكلاسيكي المعروف في البرمجة الرياضية يشمل مثالية دالة إقتصادية (MIM-MAX) مما يعتبر غير كافي لأنها تأخذ فقط معيار واحد بينهما قرار منح القرض يرتكز على عدة معايير (الهيكل المالي، الضمان، السيولة)، هذه الوضعية تضعنا أمام مشكل يتوجب طريقة تأخذ باعتبار كل المعايير معا و في آن واحد، وهذا ما يؤدي بنا إلى مجال المساعدة في إتخاذ القرار (Aide à la décision) ومعرفة الطريقة المتعددة المعايير المساعدة في مجال إتخاذ القرار، من أجل تحسين شفافية إتخاذ القرار ووضع وبوضوح مسؤولية المقرر[1].

ظهر التحليل المتعدد المعايير خلال السبعينات، يعتمد على نماذج مبنية من جهة على فرضيات رياضية محدودة بالضرورة ومن جهة أخرى على معلومات مجمعة من طرف المقرر (تحليل كمي ونوعي).

[1] صدار يوسف، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بإستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الإصطناعية**- مرجع سبق ذكره، ص، ص:177-178.

1- تعريف تقنية المتعددة المعايير المساعدة على إتخاذ القرار:

التبني النظري لطريقة المتعددة المعايير في مجال إتخاذ القرار هي قبل كل شيء الابتعاد عن الأمثلية في الحل وأيضا ترك بحوث العمليات الكلاسيكية نحو مجال المساعدة في اتخاذ القرار وهي أيضا التخلي عن الطرق (الصلبة) نحو طرق أكثر (ليونة).

إن تقنية متعددة المعايير في اتخاذ القرار تهدف لإعطاء المقرر أدوات تسمح له بالتحسن والتطور في حل مشكل قرار لعدة وجهات نظر وغالبا ما تكون متضادة ويجب أن تؤخذ في الحسبان، كما أن المشكل المتعدد المعايير يظهر ليس فقط عندما يريد المقرر أخد عدة معايير في الاعتبار بل أيضا عندما يكون القرار مقسم إلى عدة وجهات نظر وعدة تفضيلات (إمتيازات) وعليه لا يمكن صياغة المشكل رياضيا، لأنه لا يمكن إيجاد قرار مثالي يجمع كل المعايير في مجموع الأنشطة المراد اتخاذ القرار فيها.

ويمكن حصر العناصر المكونة لمشكل متعدد المعايير والتي تتمثل في:

*- **المقرر** : ذو المركز الرئيسي في مجرى العملية والذي توجه له المساعدة في القرار البنكي مثلا.

*- **رجل الدراسة**: المحلل أو مهندس القرار، دوره في شرح وتوضيح النموذج و إستغلاله في سبيل إيجاد عناصر الحل وتوضيح الرؤيا للمقرر (لمسير المالي) مثلا.

*- **Agis** : وهي التي تتحمل القرار المأخوذ من طرف المقرر.

*- **الأنشطة (العمليات)**: تعبر عن كل المواضيع أو القرارات والمرشحين الذين يدخلون في مجرى عملية اتخاذ القرار مثال: المؤسسات الطالبة للقرض ويعبر عنها إما بترقيم عناصرها أو بتمييز خصائصها.

*- **المعايير**: ويعبر عنها بدالة تمثل أفضليات المقرر وهي متعددة ومرتبطة بقدرة المقرر على المقارنة بين الأنشطة وجودة حكمة مثال على ذلك (الخبرة، الكفاءة، التخطيط المنتج، الأرباح، المردودية، المديونية)، معايير تؤخذ عند دراسة منح القرض لمؤسسة ما.

*- **الأوزان (الترجيحات)**: وذلك حسب أهمية كل معيار المعطاة من طرف لمقرر (رجل الدراسة) وذلك إما بطريقة إحصائية أو عن طريق الخبرة والحدس.

*- **جدول التقييم**: بعد إيجاد مجموعة متجانسة من المعايير (مترابطة) تأتي عملية تقييم كفاءة كل نشاط حسب كل معيار من المعايير وتكون عملية التقييم حسب ثلاث أشكال (كمي، نوعي، ترتيبي تمييزي) ويعبر عن الشكل النوعي إما كميا أو بالشكل الترتيبي.

2- عرض طريقة المتعددة المعايير:

تتم عبر أربع مستويات[1]:

* **المستوى الأول:** إعداد مجموع القرارات و إختيار الإشكالية المتبعة في عملية المساعدة في اتخاذ القرار أي (طريقة التحليل والبحث المتبعة).

* **المستوى الثاني:** إعداد المعايير إلى "عائلة مترابطة (مندمجة)".

* **المستوى الثالث:** وهو الذي تصاغ فيه تفضيلات المقرر، وهو يشتمل خصوصا على طريقة التجميع حسب طريقة المتعددة المعايير المتبعة.

* **المستوى الرابع:** تقوم في هذا المستوى بوضع الإجراءات الشكلية في إقتناء (الحصول) على المعلومات ومعالجتها بغية الحصول على حل للمشكلة المطروحة وذلك باستغلال طريقة التجميع المستعملة مع الإشكالية المختارة في المستوى الأول.

3- محددات طريقة المتعددة المعايير (صعوبات تطبيق هذه الطريقة):

لهذه الطريقة معوقات خاصة في مجال دراسة منح القرض وذلك من خلال[2]:

- عدم الإلمام بالمعايير الكاملة المساعدة على اتخاذ القرار وذلك لغيابها في ملف طالب القرض.

- عدم توفر لمؤسسات خاصة تعتبر "بنك للمعلومات" يتم من خلالها الإلمام بكل المعلومات الخاصة بالمؤسسات الطالبة للقرض.

- غياب مؤسسات يمكن إتخاذها كمؤسسات مرجعية وهذا ما يؤدي إلى عدم وجود مقاييس (Normes) في عناصر إتخاذ قرار منح القرض محددة من طرف مركزية الإخطار.

---

[1] صدار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض بإستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الإصطناعية- مرجع سبق ذكره، ص، ص:180-183.

[2] صدار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص:186.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بعناصر مختلفة ومتنوعة لإدارة المخاطر المصرفية، حيث أن السعي إلى التحوط ضد المخاطر أو إدارتها يعتبر مطلبا ملحا لهذا ففي المبحث الأول قمنا بعرض تعاريف المخاطرة وأهم مصادرها وأنواعها قبل أن نعرج على موضوع إدارة المخاطر وأهم مبادئه، بالإضافة إلى أهمية إدارة المخاطر وأهدافها وهي كما أشرنا مختلفة و متنوعة، و أخيرا تم التطرق لمعالجة عمليات إدارة المخاطر المصرفية من حيث أساليب التعامل مع المخاطر المصرفية والرقابة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر و متابعتها.

أما المبحث الثاني فقد تناولنا أهم آليات لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية من خلال التعريج على الثلاث اتفاقيات، حيث أن كل إتفاقية حاولت وضع مقاييس للحد من المخاطر المصرفية وصولا إلى بازل/3 والتي لا يزال تطبيقها قيد التنفيذ في إنتظار النتائج التي تسفر عليها كآلية فعالة في الحد من أثر المخاطر.

وكان موضوع المبحث الثالث متضمن لطرق و تقنيات حديثة كمية وإحصائية تساعد بالإضافة إلى جميع الآليات للحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك و المصارف بصفة عامة.

الفصل الثالث:

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لواقع القطاع المالي و المصرفي مرورا بمختلف الآليات الكيفية و الإحصائية لإدارة المخاطر و كيفية تسييرها و التعرض إلى ظاهرة التعثر المصرفي خاصة القروض المصرفية المتعثرة المشكل الذي تواجهه جل البنوك الجزائرية العامة منها والخاصة نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة تطبيقية لأن الدراسة النظرية لا تصل إلى الهدف المرجو، ما لم تكن مدعمة بدراسة تطبيقية تحدد فيها أهم المعايير والطرق التي يتبعها البنك ومحاولة منا بإبراز أهمية بعض الطرق غير مطبقة في البنوك الجزائرية مع أنها أثبتت نجاعتها في بنوك عالمية.

و سندرس من خلال هذا الفصل التطبيقي موضوعنا المتمثل في " آليات إدارة المخاطر للحد من ظاهرة التعثر المصرفي " في أحد البنوك الجزائرية، وهو البنك الخارجي الجزائري" BEA "، حيث يعتبر أهم بنك في الجزائر، وتم الدراسة بالضبط في وكالة البنك الخارجي الجزائري.

من خلال دراستنا قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عرض عام وشامل للبنك الخارجي الجزائري.
المبحث الثاني: واقع تطبيق اتفاقية بازل3/2/1 في الجزائر.
المبحث الثالث: دراسة تقنية و اقتصادية لمشروع استثماري.

المبحث الأول: عرض عام وشامل للبنك الخارجي الجزائري

نقو م في هذا المبحث بتقديم البنك الخارجي الجزائري أهدافه و هيكله التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وأهداف البنك الخارجي الجزائري

أولاً: نشأة البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك الخارجي بالمرسوم رقم6 7-204 في الأول من أكتوبر1967، برأس مال قدره 20 مليون جزائري، وقد ورث خمسة بنوك أجنبية وهي[1]:

*- القرض الليوني **Crédit Lyonnais**.
*- المؤسسة العامة **Société Générale**.
*- قرض الشمال **Crédit du Nord.**
*- البنك الصناعي الجزائري المتوسط **Banque Industrielle de l'Algérie et de Méditerrané**
*- بنك بركليز **Barclays Bank**.

ولم يحصل البنك على هيكله النهائي إلا في جوان 1986، وأصبح مستقلا بموجب نص القانون 01/88 الصادر في 17 جانفي 1988، وبعدها تحول البنك الأول إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده القرار 01 أكتوبر 1967.

وقد ورث البنك الخارجي الجزائري مجموعة فعاليات لعدة مؤسسات، فبالرغم من أنه ينتمي إلى القطاع العمومي فإنه يعمل للقانون التجاري، وبالتالي لقواعد المنافسة وذلك لإضافة إلى نزعته الولية الخاصة والمتمثلة في التجارة الخارجية، ويتدخل في جميع العمليات البنكية ولقد كان تأسيس بمثابة الحلقة الأخيرة من إجراءات تأميم البنوك.

[1] وكالة البنك الخارجي الجزائري، **إدارة المخاطر** (مطبوعات غير منشورة، بدون تاريخ).

وفي هذا البنك قسمان، واحد للائتمان (ودائع وإقراض)، والثاني للعمليات الأجنبية، ويتضمن تمويل التجهيز المقرر في الخطة بالإضافة إلى مواضيع النفط والتعدين، وقد توسعت عمليات البنك منذ 1970، فهو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سونطراك، نفطال) والكيميائية والبتر وكيميائية و التعجين والنقل البحري ومواد البناء، وهو الذي يمدها بالقرض. وقد ساهم البنك بالفعل في تمويل وتطوير حقول حاسي الرمل وحاسي مسعود. وأنشأ أنابيب النفط والغاز ومصافي سكيكدة وعنابة وسطيف، ومصانع الإسمنت في الشلف والحجاز، وفي الحصول على ناقلات النفط والغاز والبضائع والركاب.

بالإضافة إلى المقر الرئيسي بالعاصمة فإن له 8 مديريات جهوية و 90 فرع (وكالة) موجودة في المناطق الكبرى، وفي المناطق الصناعية ومناطق إنتاج البترول.

ثانياً : أهداف البنك الخارجي الجزائري:

للبنك الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها ما يلي:

- حفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم.
- تسهيل تنمية الإصلاح الاقتصادية بين الجزائر والخارج.
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية.
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجماعات المحلية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري

تنقسم المديرية العامة للبنك الخارجي الجزائري إلى عدة مديريات مختلفة وهي:

– **المديرية الفرعية التجارية:** وتعمل على التنسيق بين مختلف الوكالات في مجال الاتصال والإعلام.

– **المديرية الفرعية للعلاقات الدولية:** وتعمل على تنظيم ومتابعة ومراقبة مختلف العمليات مع الخارج (عمليات الاستيراد والتصدير).

– **المديرية الفرعية للمالية:** ويكمن دورها في إعداد مختلف ميزانيات البنك ومراقبة جميع الحسابات وكذا مراقبة التسيير الداخلي للبنك.

– **المديرية الفرعية للتنظيم:** ومهمتها أساسا تكمن في تنظيم العتاد ومختلف الآليات الخاصة بالبنك.

– **المديرية الفرعية للتعهدات** : ويكمن دورها في مراقبة ومتابعة جميع القروض الممنوحة للزبائن.

– **المديرية الفرعية لإدارة الأعمال:** وتعمل على مراقبة جميع ممتلكات البنك وكذا إدارة شؤون العاملين.

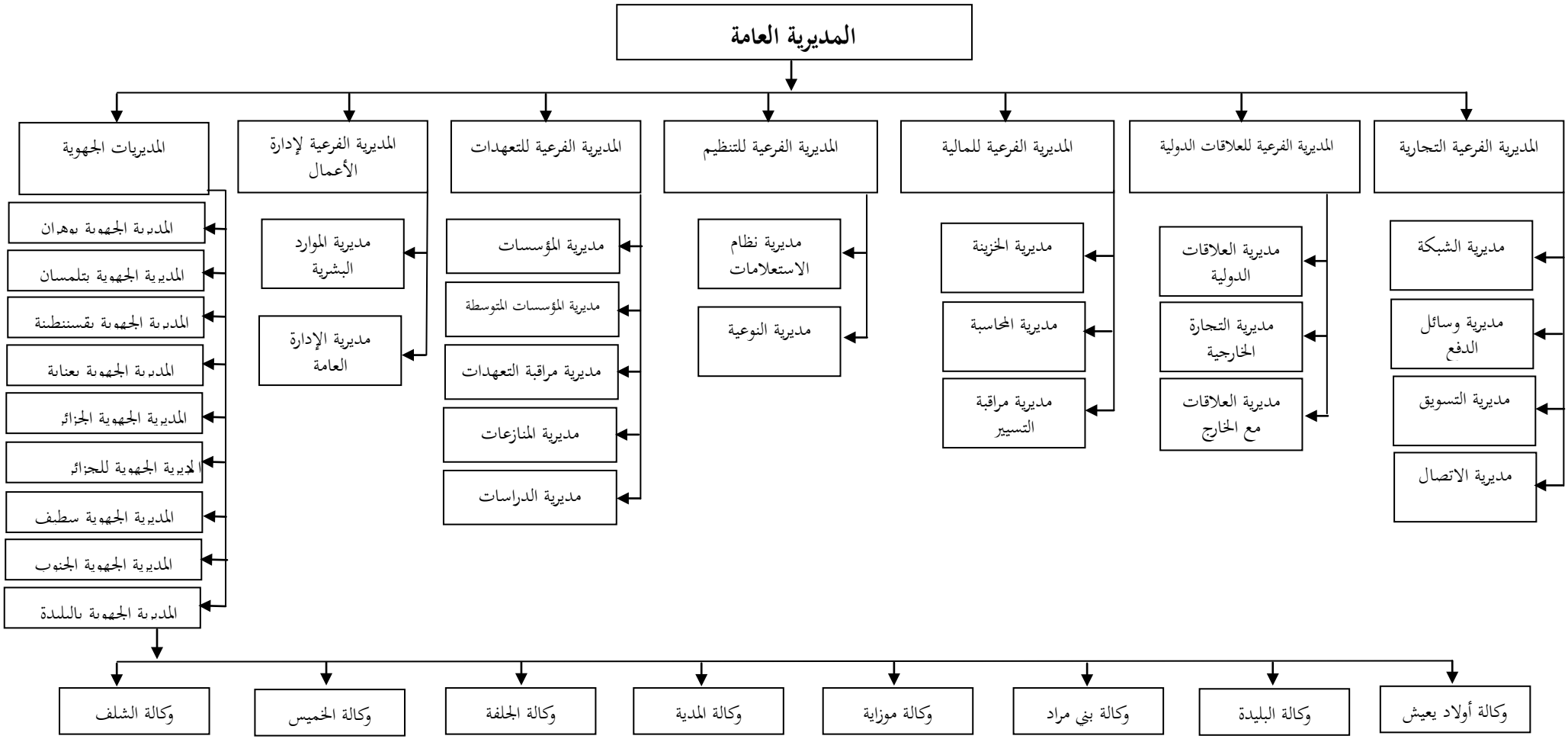
– **المديريات الجهوية:** وتعمل على مراقبة جميع نشاطات الوكالات التابعة.

– **المفتشية العامة** : ويكمن دورها أساسا في مراقبة نشاطات الوكالات دوريا.

– **الكتابة العامة** : وهي السكريتاريا الخاصة بنشاطات رئيس المديرية العامة.

وكل هاته المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري



– المصدر: وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية.

المطلب الثالث: دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائري.

لكل بنك مديرية عامة تنقسم إلى مديريات جهوية ووكالات، ومن بين وكالات البنك الخارجي الجزائري وكالته بالمدية، وهي محطة دراستنا التطبيقية.

أولاً : تعريف الوكالة ونشاطاتها

1- تعريف الوكالة : وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية هي واحدة من بين ثمانية وكالات تابعة بالمديرية الجهوية بالبليدة، تأسست سنة 1982 بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية.

2- مهام ونشاط الوكالة: تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها ما يلي:

*- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص.

*- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك، والمتعلقة بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك.

*- منح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.

*- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.

*- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، الخصم ، شراء الأوراق التجارية، الوصولات، الدفعات.

*- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.

*- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية، إستقبال وديعة مبالغ السندات، إستقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، سند لأمر، الشيك، فواتير أو وثائق التجارة الأخرى.

*- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين.

*- العمل لصالحه أو لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والقيم بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر وبالخارج بأي شكل من الأشكال.

الوكالة تقوم بجميع المهام مهما كان شكلها، والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية، وتسعى إلى تحقيق أهدافها وتطوير الأعمال الخاصة بها.

ثانياً : الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية

تتواجد بالوكالة المصالح التالية :

1- مصلحة الصندوق : تنقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة احتياجات منها :

*- التحصيلات بأنواعها.
*- عمليات السحب والدفع.
*- عمليات التحويل.
*- عمليات المقاصة.
*- عمليات المحفظة.

2- مصلحة التجارة الخارجية: من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي:

*- عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة.
*- التحصيلات بالعملة الصعبة.
*- عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد).

3- مصلحة التعهدات : تعمل هذه المصلحة على مايلي:

*- دراسة القروض.
*- دراسة التعهدات القانونية والتحصيل.
*- الاهتمام بقضايا المنازعات.
*- العمل على تكوين ملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصناعية والمؤسسات الفردية والأعمال الحرة.
*- تعمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة وحسب الامتيازات المقدمة للبنك، ومن حيث نوع القرض وقيمته وأهميته.
*- القيام بدراسات ميدانية للتأكد من سلامة طلب القرض.
*- إجراء المقابلات مع العملاء، والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض.

4- مصلحة التسيير الإداري: تتولى هذه المصلحة المهام التالية:

*- تسيير موارد الوكالة.
*- الاهتمام بالتنظيم والرقابة.
*- التسيير الآلي للعمليات.

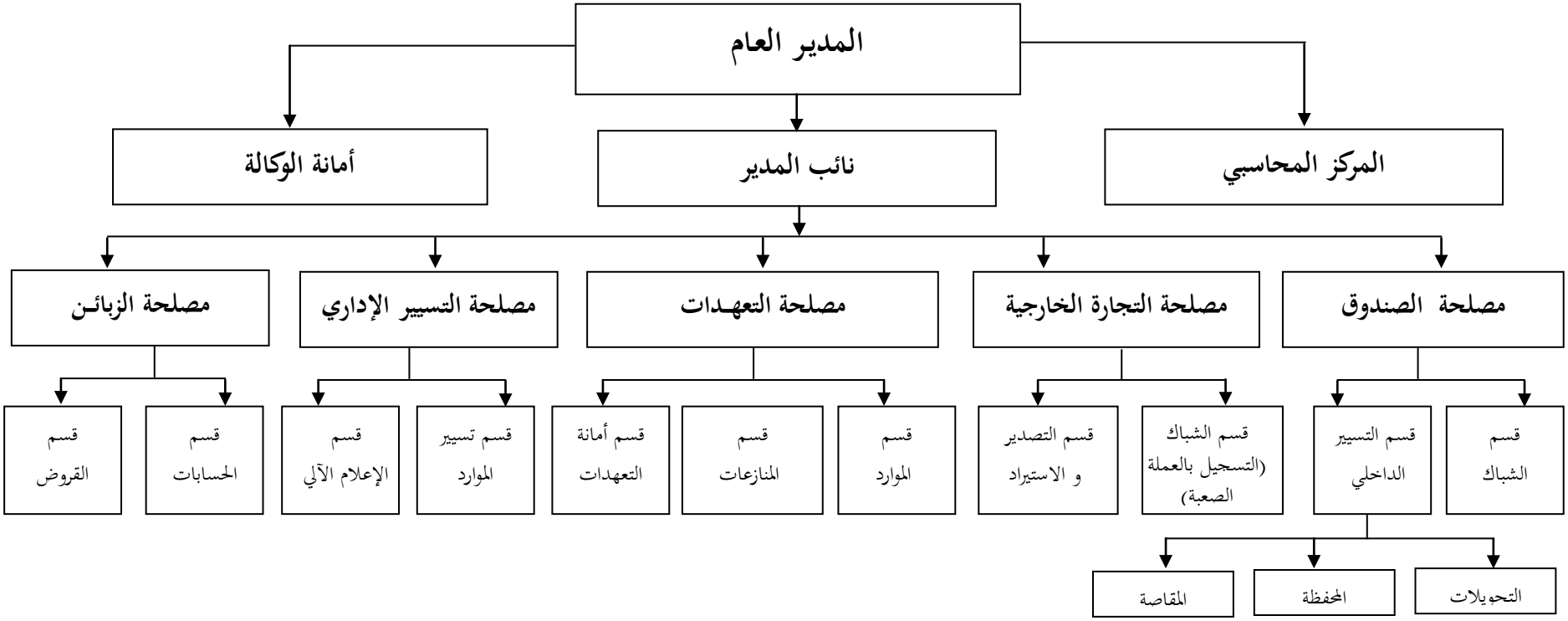
5- مصلحة الزبائن : تتولى هذه المصلحة المهام التالية:

*- دراسة ملفات القروض.

ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-2):

الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية



– المصدر: وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية.

المبحث الثاني: واقع تطبيق إتفاقية بازل/3،2 في الجزائر.

إن صدور إتفاقية بازل الأولى الداعمة لسلامة ومكانة القطع المصرفي في سنة 1988 جعلت المشرع الجزائري ومنذ 1990 يسعى إلى سن حزمة من القوانين والتشريعات لمواكبة النظام المصرفي الجزائري للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي وكذا لعمل نظامها المصرفي وفق آليات إقتصاد السوق.

المطلب الأول: قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر.

نظرا للمجال الواسع للتدخلات البنكية أصبح من الضروري أن تتصرف بحذر في تعاملاتها المالية بشكل يحافظ على توازن هيكلها المالي والوفاء بالتزاماتها وقد حدد البنك المركزي بإعتباره سلطة نقدية، أدوات تنظيم تحدد فيها شروط للنشاط البنكي وكذا النسب الإحترازية والتي شرع في تطبيقها إبتداءا من الفاتح جانفي 1992 تطبيقا للتعليمة رقم 91- 34 الصادرة بتاريخ: 14 نوفمبر 1991 والمتعلقة بتحديد النظم الإحترازية في تسيير البنوك والمؤسسات المالية.

أولا: نسبتي الملاءة والسيولة.

يجب على البنوك والمؤسسات المالية الإحتفاظ بنسبة ملاءة وسيولة لتضمن سيولتها بالتالي ملاءتها اتجاه المودعين، هاتين النسبتين هما[1]:

1- نسبة الملاءة :

يجب أن تمثل 8%، لكن خصوصية البنوك في الجزائر فيما يخص إلتزاماتها اتجاه القطاع العمومي، وضعت مراحل للوصول لهذه النسبة طبقا للأمر 74/94 الصادر في 1994/11/29 المتعلق بتثبيت التنظيم الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية في مادته الثالثة وهذه المراحل هي:

[1] منصور منال، **إدارة المخاطر الإئتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية** ، الملتقى الأولى حول: الأزمة المالية و الإقتصادية، يومي 20-21 أكتوبر 2009، كلية العلم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص: 11.

- 4 % إبتداءا من نهاية جوان 1995.
- 5 % إبتداءا من نهاية ديسمبر 1996.
- 6 % إبتداءا من نهاية ديسمبر 1997.
- 7 % إبتداءا من نهاية ديسمبر 1998.
- 8 % إبتداءا من نهاية ديسمبر 1999.

2- نسبة السيولة:

تهدف إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة ومن جهة أخرى إلى قياس ومتابعة خطر عدم السيولة للبنوك والمؤسسات المالية[1] و تهدف إلى[2]:

*- قياس متابعة خطر عدم السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، بحيث تكون هذه الأخيرة مستعدة لتسديد ديونها في آجال استحقاقها.

*- ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تقديم القروض.

*- تجنب اللجوء الى البنك المركزي لتصحيح وضعية خزينة البنوك والمؤسسات المالية وتلتزم هذه الأخيرة على بأن تكون هذه النسبة على الأقل 100% أي :

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة في الأجل القصيرة}}{\text{الخصوم المستحقة في الأجل القصيرة}} \times 100 \geq 100\%$$

ثانيا: رأسمال الأدنى:[2]

يعتبر أول نظام في الجزائر المحدد لرأسمال الأدنى هو النظام رقم: 90-01 الصادر في 04 جويلية 1990، المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر والذي نص على مايلي:

*- الحد الأدنى لرأسمال البنوك 500 مليون دج، دون أن يقل هذا المبلغ عن 33 % من الأموال الخاصة.

*- الحد الأدنى لرأسمال المؤسسات المالية 100 مليون دج، دون أن يقل هذا المبلغ عن 50% من الأموال الخاصة.

وقد تم تعديل الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية سنة 2004 ليصبح محددا بـ 2,5 مليار دج بالنسبة للبنوك و 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية.

[1] النظام رقم: 90-01 المؤرخ في 04 مارس 2004، المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العملة في الجزائر المادة:02.

[2] آيت عكاس سمير، **تطورات القواعد الإحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2012-2013، ص: 229.

1- نسبة توزيع المخاطر:

لقد فرض بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية، عند ممارستها لنشاطها العادي المتمثل في توزيع القروض، أن لا يتجاوز الأخطار المحتملة مع المستفيد نفسه النسب التالية من الأموال الخاصة الصافية[1].

- 40 % إبتداءا من أول جانفي 1992.
- 30 % إبتداءا من أول جانفي 1993.
- 25 % إبتداءا من أول جانفي 1995.

وكل تجاوز لهذه النسب يجب أن يتبعه مباشرة تكوين تغطية تمثل ضعف المعدلات الخاصة بالملاءة التالية:

- 8 % ضعف معدل 4 % إبتداءا من بداية جوان 1995.
- 10 % ضعف معدل 5 % إبتداءا من ديسمبر 1996.
- 12 % ضعف معدل 6 % إبتداءا من ديسمبر 1997.
- 14 % ضعف معدل 7 % إبتداءا من ديسمبر 1998.
- 16 % ضعف معدل 8 % إبتداءا من ديسمبر 1999.

أما بالنسبة للمبلغ الإجمالي للأخطار التي يمكن تحملها مع كل المستفيدين (في الحالة التي يكون فيها مبلغ الخطر يتجاوز نسبة 15% لكل واحد منهم من الأموال الخاصة الصافية) فيجب أن لا يتجاوز (10) مرات مبلغ الأموال الخاصة الصافية للبنك.

- نسبة توزيع الأخطار بالنسبة لمستفيد واحد = $\frac{\text{مبلغ الأخطار المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \times 100 \geq 25\ \%$

- مبلغ الأخطار المحتملة مع كل المستفيدين = $\frac{\text{مبلغ الأخطار المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \leq 10$

2- نسبة تغطية المخاطر:

وهي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية ومجموع مخاطر القرض المتكفلة الناتجة عن عملية توزيع القروض، تعرف بنسبة الملاءة المالية أو نسبة كوك:

حيث نسبة كوك = $\frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مجموع الأخطار}}$

[1] Instruction n° 74-94, op cit, art (02)

وقد حددت هذه النسبة بـ 8 % كحد أدنى يجب على البنوك والمؤسسات المالية إحترامه، وهذا إبتداءا من 1999، إذ حددت قبل ذلك بنسب أخرى كالتالي:

- 4 % إبتداءا من نهاية جوان 1995.
- 5 % إبتداءا من نهاية ديسمبر 1996.
- 6 % إبتداءا من نهاية ديسمبر 1997.
- 7 % إبتداءا من نهاية ديسمبر 1998.

ثالثا: متابعة الإلتزامات والتأمين على الودائع.

1- متابعة الإلتزامات:

في إطار تسيير مخاطر القروض والتحكم فيها، نصت قواعد الحذر على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة وذلك من خلال ترتيب ذممها حسب درجة المخاطرة وتكوين المؤونات اللازمة لكل منها[1].

2- التأمين على الودائع:

يهدف حماية أموال المودعين في حالة توقف البنك عن الدفع، فإنه وبموجب القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض (المادة 170) والذي أكده رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 118 منه، تم تأسيس صندوق ضمان الودائع المصرفية في شهر ماي 2003 من قبل بنك الجزائر بصفته عضو مؤسس وتعد البنوك الأخرى المساهمة الوحيدة في هذا الصندوق[2].

[1] بوقرة رابح، حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص:20.

[2] هيال عادل، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

المطلب الثاني: واقع تطبيق إتفاقية بازل/2 في الجزائر.

في حين كانت الجزائر تسعى لتطبيق مقررات بازل/1 كان التوجه الدولي نحو تعديل هذه الاتفاقية وإصدار اتفاقية بازل/2، لذا تطبيق البنوك الجزائرية لاتفاقية بازل يجعلها تتخطى نقاط الضعف في اتفاقية بازل/1 ويمكنها من مواكبة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية.

ويمكن تجسيد محاولة بنك الجزائر لمسايرة اتفاقية بازل/2 من خلال:

أولا: إصدار النظام رقم 02-03 المؤرخ في 4 نوفمبر- 2002

والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية كخطوة أولية لتمهيد الأرضية لتطبيق اتفاقية بازل/2 ويهدف كما جاء في مادته الأولى إلى تحديد مضمون الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، وأهم ما جاء فيها[1].

1- تعريف المخاطر التي تتخذها البنوك بعين الاعتبار وهي: خطر الاعتماد، خطر معدل الفائدة، خطر التسوية الناشئ عن عمليات الصرف، خطر السوق، الخطر التشغيلي والخطر القانوني.

2- المراقبة الداخلية المقصودة في هذا النظام قيام البنوك والمؤسسات بما يلي:

*- **نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية:** يهدف إلى معرفة مدى تطابق عمليات البنك مع مختلف الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، وكذا مراقبة مدى تقيدها بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر والتقيد بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي البنك ... إلخ.

*- **نظام المحاسبة ومعالجة المعلومات:** ويهدف إلى التأكد من مدى مطابقة الأعمال المحاسبية في البنك والمؤسسات المالية مع التنظيمات المعمول بها.

[1] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل- دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية -**، أطروحة دكتورا غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف2013، 2014/1، ص، ص: 273-274.

*– **أنظمة تقييم المخاطر والنتائج:** على البنوك إقامة أنظمة خاصة بتقدير وتحليل المخاطر وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض توخي المخاطر، ووضع نظام لتقدير وتقييم مخاطر السوق ومخاطر معدل الفائدة والصرف في انتظار صدور القوانين التنظيمية التي تحدد كيفية حسابها.

*– **أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر** : وهي أنظمة يتم بناءها داخل البنك والمؤسسات المالية بهدف رصد أخطار القروض ومعدل الفائدة والصرف وذلك من خلال تقدي رها ووضع حدود دنيا وقصوى لها...إلخ.

*– **نظام التوثيق والإعلام:** وهو نظام مهمته رصد نتائج الرقابة الداخلية وتوثيقها ونشرها لمختلف الأطراف المهتمة بها.

غير أن هذا النظام قلة من البنوك الجزائرية من عملت على تطبيقه، وقد عانت من نقائص وصعوبات كبيرة، خاصة ما تعلق بجانب تقييم ومتابعة المخاطر التي تواجهها، وحتى تستطيع البنوك تطبق المحور الثاني بطريقة سليمة، يجب أن تتبنى نظاما جيدا لإدارة المخاطر المصرفية يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بأساليب المخاطر حددها الاتفاق في المحور الأول، والتي يختار مرها البنك ما يتناسب مع ظروفه وموارده البشرية والمادية المتاحة له.

ثانيا: رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية.

في إطار سعي بنك الجزائر إلى تمتين وضعية البنوك الجزائرية أصدر تنظيما يقضي برفع الحد الأدنى لرأسمال البنوك من 500 مليون دج 2.5 مليار دج، والمؤسسات المالية من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج[1] . أما فيما يخص البنوك والمؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج فعليها أن تخصص لفروعها الموجودة هنا في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل لرأسمال الأدنى المطلوب تخصيصه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون .الجزائري[2].

[1] النظام رقم 04-01 الصادر في 14 مارس2004 ، المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، المادة: 02.

[2] نفس المرجع السابق، المادة03

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة إتفاقية بازل/3 على الجهاز المصرفي الجزائري.

إن بنك الجزائر وبصدد محاولته لإدخال مقررات اتفاقية بازل/3 حيز التطبيق قام بإصدار بعض الأنظمة التي من شأنها أن تساعد الجهاز المصرفي على تطبيق هذه الأخيرة، ولكن يبقى التساؤل المطروح ما هي الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل/ 3إذا ما طبقت على الجهاز المصرفي الجزائري؟.

أولا: الإجراءات المساعدة على تطبيق بازل/3

*- إصدار نظام 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة ولقد أوجب البنوك والمؤسسات المالية ما يلي[1].

- أن تحوز فعليا وفي كل وقت على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها.
- أن تحترم نسبة بمجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة ومن جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير و الالتزامات القديمة، وتسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة.
- أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100%.

*- إصدار نظام 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية[2] ولقد جاء في هذا النظام تعريف لمختلف الأخطار التي تتعرض لها البنوك، وكذا تعريف الرقابة الداخلية للبنوك.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54 لسنة 48، الصادر في 4 ذو القعدة 1432 الموا فق ل 02 أكتوبر 2011، المادة02-03، ص:28

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 لسنة 48 ، الصادر في 11 شوال الموا فق ل 29 أكتوبر 2012 ص:21.

ثانيا: الآثار المتوقعة لاتفاقية بازل/ 3إذا ما طبقت في الجزائر

الآثار المحتملة لاتفاقية بازل/ 3 على النظام المصرفي الجزائري هي[1]:

*– إن التأخر في تطبيق اتفاقية بازل/1 ومن ثم بازل/2 ، يعني أن البنوك الجزائرية لم تطبق بعد التقنيات والطرق المتضمنة فيها، وبالتالي ستجد صعوبة في التأقلم معها، عكس البنوك الخاصة أين سيكون الوضع أحسن لأنها فروع لبنوك أجنبية طبقت اتفاقية بازل/ 2 وستستفيد من خبرتها.

*– إذا سلمنا بالمستوى المقبول لكفاية رأس المال للبنوك الجزائرية، فإن تطبيق بازل/3 سيخفض نسبة كفاية رأس المال الكلية، ولكن درجة الانخفاض ستكون في البنوك العمومية أكبر بسبب:

– تطبيق أوزان ترجيح المخاطر تتناسب واتفاقية بازل/3 يزيد من قيمة المخاطر التي تدفع نسبة الملاءة لانخفاض خاصة إذا استمر عدم وجود هيئة لتنقيط البنوك، وسيطرتها على أكبر حصة من القروض.
– إعادة تعريف رأس المال وفق اتفاقية بازل/3 يعني أن البنوك الجزائرية سوف تكون بحاجة لرؤوس أموال إضافية، علما أن هناك فارق بين رؤوس أموال البنوك العمومية والخاصة، وإذا كانت هذه الأخيرة تتوقف قدرتها على زيادة رأس مال على ما ستخصصه لها بنوكها الأم، فإن البنوك العمومية سيقع عبء زيادة رأسمالها على الخزينة العمومية.
– قيمة الرافعة المالية في البنوك العمومية أكبر منها في البنوك الخاصة، وهذا نتيجة ميل البنوك العمومية إلى توزيع القروض على مختلف المؤسسات، خاصة العامة، في إطار تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي، بينما قروض البنوك الخاصة محدودة.
– فرض نسبة السيولة المتضمنة في اتفاقية بازل/ 3 لن يكون له الأثر الكبير على البنوك الجزائرية لأنها تعرف فائضا في السيولة، باعتراف بنك الجزائر في مختلف تقاريره منذ سنة 2002 إلى غاية سنة2011.
– تطبيق اتفاقية بازل/3، خاصة تصميم نظام الرقابة الداخلية وتحسين إدارة المخاطر، سيخفض نسبة الديون المتعثرة.
– إن تطبيق مقترحات بازل/ 3 لن يكون له الأثر الكبير على تغيير نمط نشاط البنوك الجزائرية، فهي لا تتعامل مع الابتكارات المالية، كما أن تعاملاتها في سوق المال محدودة لغياب سوق مال نشط وفعال.

[1] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل– دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية-**، مرجع سابق، ص، ص:275-278.

المبحث الثالث: دراسة تقنية و اقتصادية لمشروع استثماري.

المطلب الأول: تقديم المستثمر (المسير) و المشروع.

أولا: تقديم المستثمر (المسير):

إسم أو اسم الشركة :.....

لقب المسير: .....

اسم المسير: .....

تاريخ و مكان الميلاد: .....

العنوان الشخصي للمسير:.....

العنوان المهني:.....

ثانيا– تقديم المشروع:

1– معلومات عامة حول المشروع:

1–1)– طبيعة المشروع:

يتكون المشروع في المقام الأول من تحقيق محطة خدمة على مستوى الطريق الوطني رقم بلدية × ولاية ×، وتتكون من محطة الغاز – مقهى– مطعم، محل إكسسوارات السيارات، ومحطة تضخم الإطارات، والميكانيك الصغير ومراحيض، مقهى، ومحل بقالة الهاتف العالم، مطعم محل، مرأب، ساحة لعب الأطفال.

تجدر الإشارة إلى أن مشروعنا مسجل بهدف زيادة القدرات من الخدمات والترفيه على مستوى ولاية×

1–2)– موقع المشروع:

بلدية × ولاية ×، الموقع، وتقع في مجال النشاط، مع جميع وسائل الراحة والبنية التحتية، مما يسمح بدمج المشروع بالكامل وخطة التحميل بالتأكيد.

1–3)– تقدم المشروع والمواعيد النهائية للإنتهاء:

إن الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع بالإضافة إلى التشاور مع مورد المعدات التي يتم إنجزها، والخطوات الإدارية الجارية ونحن نعتزم تشغيل هذه المعدات بمجرد إستلامها.

1–4)– المنح المستلمة أو esgéré:

– هل لديك خطة تنمية مستدامة.

– مزايا ضريبية وشبه قاعدية.

– دعم السلطات المحلية.

– منح قرض استثماري في أقرب وقت ممكن.

1–5)– تأثير المؤثر على المستوى الاقتصادي:

– خلق فرص عمل (15 وكيل).

– خلق الثروة المالية ويتوقع إعادة استثمارها.

– المشاركة في تطوير المنطقة من خلال توفير وسائل الخدمات والترفيه.

– في الختام، سيكون لهذا المشروع تأثير إيجابي على الخطة الاقتصادية.

1-6)- تأثير المشروع على البيئة الطبيعية والاجتماعية:

العلامات الايجابية للتسجيل هي:

- النشاط المتوقع من مساهمته الاقتصادية والتجارية، يقدم وسائل استيعاب البطالة من ناحية والمساهمة في التنمية الاجتماعية للمنطقة من خلال خلق فرص العمل وتحقيق خدمة المواطن.

- استخدام معدات مكيفة ومجهزة بشكل جيد مع موظفين مؤهلين، سيسمح للنشاط بالحفاظ على البيئة من أي عمل ضار.

- قلقنا، يتجلى في احترام القوانين، واستخدام التقنيات الضيافة الحديثة وتقديم الخدمات، والانضباط، والمبادئ التوجيهية للنظافة والسلامة، صيانة المعدات، ونتيجة لذلك سيكون للمشروع تأثير إيجابي على البيئة.

1-7)- عدد الوظائف التي تم إنشاؤها:

القوى العاملة المخططة لهذا المشروع تتكون من خمسة عشر من الأشخاص الدائمين بما في ذلك ثلاثة مديرين وخمسة سادة وسبعة موظفين تنفيذيين.

تجدر الإشارة إلى أن عدد الموظفين يزيد وفقا لخطة العمل.

2/- السوق :

2-1)- بيانات السوق:

قطاعات التسليم وكذلك السياحة لها منافذ ناقلات وضرورية في السوق، لا تستطيع الشركات القائمة تلبية إحتياجات الطلب المشغلين الاقتصاديين أكثر وأكثر بالنظر إلى النمو الهجرة الديموغرافية والريفية وارتفاع الطلب على الخدمات البيئة التحتية المصاحبة له.

بعد افتتاح السوق على أن السلطات العامة لتقديمها لقطاع السياحة، مشروعنا يستهدف الأهداف التالية:

- تعزيز وسائل الخدمة الحالية عن طريق زيادة قدرة الأداء الوطني.
- تحسين مستوى جودة المنتجات الواردة في دورة توفير الخدمات المقدمة.
- أخذ حصة من السوق مع إعداد تجربة ويعني تكييفها مع كل نوع من الخدمات المقدمة.
- المشاركة وإنشاء وظائف مباشرة وغير مباشرة أخرى (مثل: التجارة الثانوية - الحرفيين - الناقلين - تجار الجملة .....الخ).

2-2)- خصائص الطلب:

الطلب على المستوى:

- الجماعات المحلية.
- منظمات الدولة .
- رجال أعمال.
- الشركات الوطنية.
- الأفراد.

2-3)- خصائص العرض الحالي والمستقبلي:

- السوق الذي نعتزم إختراقه مفتوح فقط كن منافسا.

(المواعيد النهائية، مستوى الخدمة، التوفير، صيانة المعدات، جودة المنتج، السعر ...) من أجل الفوز بالعقود والأوامر لمختلف الخدمات.

- وفقا للإحصاءات وتحليل العرض والطلب، فإن مشروعنا مربح، ويسمح بالمشاركة في تطوير النشاط الإقتصادي للبلاد.

3/- السياسة والوسائل التجارية:

3-1)- كيانات الأعمال:

من بين أهدافنا التجارية الرئيسية نقتبس:

- إنتاج خدمة ذات جودة.
- جعل وسائل الانتاج لدينا مربحة.
- خلق ثروة مالية، وإثمار الاستثمار.
- إنشاء مساحة تجارية سياحية من خلال تطوير الأنشطة الفرعية، وبالتالي خلق وظائف غير مباشرة – حماية البيئة.

3-2)- العميل:

- الزبائن الرئيسيين:
- الجماعات المحلية.
- الشركات الخاصة والعامة.
- الإدارات.

- الأفراد.

3-3)- سياسة المنتج (تقديم الخدمة):

تلبية جميع طلبات العملاء بشكل نوعي وكمي من خلال:

- إختيار العمال الجيدين (القيادة والتحكم).
- معدات مناسبة لمواصفات الخدمة.
- مقابلة مع المعدات الدائمة.
- التحسين المستمر لأساليب وتقنيات الإدارة.
- إحترام معايير قطاع الضيافة.

3-4)- سياسة السعر:

سيتم تحديد الأسعار وفقا لقواعد السوق (العرض والطلب) مع مراعاة نصوص اللوائح المعمول بها، مع الأخذ في الإعتبار طبيعة الخدمة المقدمة، المنتجات المباعة.

3-5)- سياسة الإتصالات:

يتطلب الاتصال مع العملاء والموردين تنفيذ سياسة اتصال كافية، ووسائل الاتصال التي تم تطويرها من وجهة نظر تكنولوجية من أجل تسويق منتجاتنا في أقرب وقت ممكن.

4/- وسائل الإنتاج والمنظمات:

4-1)- الموارد البشرية:

- ثلاثة إطارات.
- خمسة ماجستير.
- سبعة مستخدمبن تشمل ثلاثة حراس أمن.

4-2)- الأرض والمباني:

سيتم تنفيذ المشروع على جسر المشاة من سطح الأرض من M^2 15.230
المقدرة بـ 1.950.000 دج بما في ذلك $5625M^2$ مبني مقدرة بـ 17.171.300 دج

4-3)- معدات التشغيل:

جدول رقم: (3-1)

جدول يبن قائمة معدات التشغيل

التسمية	المرجع	En devise C/V Dinars	الدفع بالدينار	الإجمالي بالدينار
-CUVE -DISTRIBUTEUR CARBURANT -CLAPET ANTI RETOUR -COMPRISSEUR -POMPE DE JET -POMPE A GRAISSE -POMPE A HUILE -ASPIRATEUR NEVADA -ASPIRATEUR MOTEURS -LAVEUSE DE SIEGE -ASPIRATEUR D'HUILE -ENROULEUR D'AIR -ENROULEUR CARROUSSE -ENROULEUR DE FLEXIBLE -CAISSE A OUTIL POUR LAVAGE -DETARTREUSE -MANO GONFLEUR -GROUPE ELECTROGENE -CITERNE SIRGAZ -POSTE DE MOYEN TENSION -DEMONTE PNEUS -PONT PNEUMATIQUE -CRIC PNEUMATIQUE 3 ETAGES -CRIC ROULEUR				**25.598.700**
المجموع			**25.598.700**	

المصدر: من وثائق البنك الخارجي الجزائري (وكالة المدية)

المطلب الثاني: عرض الملف المالي:

1- هيكل الاستثمار:

جدول رقم: (3-2)

هيكل الاستثمار

الأقسام	الدفع بالعملة		الدفع بالدينار	المجموع بالدينار
	كمية	C/Vبالعملة		
1- Frais préliminaires				300.000
2- Terrais				1.950.000
3- Infrastructure d'accueil				17.171.300
4- Equipements : - De production : - Auxiliaires : - Roulants :				25.578.700
5- Transports, douanes, droits et taxes				
6- Installation complexes				
7- Montage, essais, mise en route				
8- Fonds de roulement (Assurant)				
المجموع				**45.000.000**

2- هيكل التمويل:

- مساهمة المسير في المبلغ (13.500.000.00 دج أو 30%)
- قروض بنكية (31.500.000.00 دج أو 70%
- مجموع: 45.000.000.00 دج

3- رقم الأعمال Esgéré:

يرد في الجدول التالي رقم المبيعات الذي تحققه متوسط الخدمة المقدمة و كذلك بيع البضائع سنويا.

- **جدول رقم: (3-3)**

جدول رقم الأعمال

التسمية	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	المبلغ
Prestation Fournie- Vente de marchandises-				15.860.750,00 46.550.000,00
المجموع				**62.410.750,00**

ويستند معدل دوران (C.A) على متوسط الدخل اليومي من 341.369 DAX jour (بعد المستوى الطبيعي للنشاط)، إذن تقديرات شركة C.A للسنة الأولى هي: 62.410.750,00 دج (208.035 دج × 300 يوما للعمل)، لتحديد عدد أيام العمل أخذنا بعين الاعتبار الإجازة السنوية وأي إجازات قانونية ستأخذ

تنبؤات C.A للسنوات القادمة بعين الاعتبار تطورا متواضعا بنسبة 5% في السنة (يزيد C.A بنسبة C.A في العام).

4- رسوم الاستغلال:

يمكن تقديم تفاصيل الرسوم الناتجة عن هذا النشاط على النحو التالي:

4-1)- البضائع المستهلكة (الحساب 60):

بالنظر إلى أن السلع المستهلكة بشكل أساسي تتكون من أنواع الوقود ومواد التشحيم اللازمة للنشاط التجاري، وذلك تبعا لما حققته C.A (تكاليف متغيرة)، و هكذا لتحديد قيمتها وضعنا أنفسنا على نسبة مئوية معيارية (نسبة) من 80% من C.A، هذا المبلغ 38.981.000,00 دج للنشاط التجاري في السنة الأولى، و تغيره للسنوات القادمة يلي ذلك من C.A، أي بزيادة قدرها 5% .

4-2)- المواد و اللوازم المستهلكة (الحساب 61):

بالنظر إلى أن المواد و الإمدادات المستهلكة تتكون أساسا من الوقود ومواد التشحيم للنشاط التجاري و المواد و الإمدادات اللازمة للنشاط الثانوي، و ذلك اعتمادا على C.A يتحقق (النفقات المتغيرة).

و بالتالي، لتحديد قيمتها تم تسويتها على نسبة معيارية (نسبة) من 18 % من C.A التي يتم تحقيقها.

هذا هو مبلغ 2.854.935,00 دج للنشاط التجاري في السنة الأولى، و تغيره للسنوات القادمة يلي ذلك من C.A، أي بزيادة 5 %.

4-3)- الخدمات (الحساب 62):

قد تشمل التكاليف المرتبطة بالخدمات المختلفة، في حالتنا بشكل رئسي، تكاليف الصيانة معدات الإنتاج.

تقدر تكاليف الصيانة بـ 4.586.000,00 دج سنويا.

- مصاريف أخرى إلى 1.000.000 دج.

هذا ما هو مجموعه 5.586.000,00 دج السنوي، و الذي يختلف بالتوازي مع 5% من C.A سنويا.

4-4)- تكاليف الموظفين (الحساب 63):

يمكن تحديد تكاليف الراتب وفقا لعدد الوظائف التي سيتم إنشاؤها من قبل متوسط الراتب السنوي للشخص الواحد ولكل فئة اجتماعية- مهنية يتم تحديد مساهمات الضمان الاجتماعي الأخرى، (مساهمات أصحاب العمل و مساهماتهم) بنسبة 24.5% من إجمالي الرواتب الواجب سدادها و بالتالي، و يمكن تقديم الراتب السنوي على النحو التالي:

جدول رقم: (3-4)

جدول تكاليف الموظفين

التعيين	العدد (01)	متوسط الراتب الشهري	الراتب السنوي 3 =1 x 2 x 12
العمال المهرة	08	18.000	1.728.000
تقني	01	25 000	300.000
أعوان الأمن	03	18.000	648.000
الإطار الإداري	03	25.000	900.000
المجموع	**15**		**3.576.000**

المصدر: من وثائق البنك الخارجي الجزائري (وكالة المدية)

و بالنظر إلى المبلغ الأخير، تبلغ مساهمات الضمان الاجتم اعي 929.760,00 دج و بالتالي فإن تكاليف الموظفين تصل إلى 929.760,00 في السنة الأولى، و قد افترض تقييمهم للتمارين التالية بمعدل 5 % في المتوسط.

4-5)- الضرائب والرسوم (الحساب 64):

في تطبيق مدونة الضرائب المباشرة و الضرائب المستحقة، استفادت السلطات المحلية (البلدية- الولاية) من الرسوم التالية:

- الضريبة على النشاط المهني(TAP)، والضريبة العقارية(TF) وضريبة الصرف الصحي، ولهذا الغرض يولد هذا المشروع الكثير من إيرادات الضريبية لبلدية المدية وولاية المدية ، بالإضافة إلى صندوق السلطات المحلية التابع للهيئة الاتحادية (انظر جدول توزيع الضرائب)، من خلال تطبيق المعدل الساري لـ 2.00 % APP من رقم الأعمال و10% للأراضي غير المطورة، و3% للمباني لضريبة الأملاك عن كل سنة.

الضرائب الأخرى مثل ضريبة الصرف الصحي ليس لها أي تأثير لأن هذه الضريبة مطبقة حسب مجال المشروع أي 100000 دج سنويا في هذا الصدد، استبعدنا الضرائب الأخرى من توقعاتنا.

4-6)- المصروفات المالية (الحساب 65):

النظر في القرض البنكي المطلوب بمبلغ 31.500.000,00 دج لمتوسط مدة خمسة (05%) سنوات و مكافأة بواقع 5,5 % في السنة (متوسط سعر الفائدة الساري) و مراعاة معدلات تحصيل مختلفة يطبقها البنك، ويمكن توضيح الرسوم المالية في الجدول التالي:

جدول رقم: (3-5)

جدول يبين تطور المصروفات المالية

التعيين	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
Frais financiers sur empru.	1.013.512	810.810	608.107	405.405	202.702
Différents agios de recouv..	78.750	000.63	47.250	31.500	15.750
Principal de l'emprunt	6.300.000	6.300.000	6.300.000	6.300.000	6.300.000
TOTAL A REMB	**7.392.262**	**810.173.7**	**6.955.357**	**6.736.905**	**6.518.452**

4-7)- المصروفات المتنوعة (الحساب 66):

يتم تقدير المصروفات المتنوعة التي يتم تكوينها في العادة، و هي مساهمات التأمين بشكل أساسي، على الصعيد العالمي في السنة الأول من النشاط إلى 2.355.000,00 دج، و تنخفض اختلافاتها من سنة إلى أخرى.

4-8)- الاستهلاك و أحكامه (الحساب 68):

أما بالنسبة للإهلاك المطبق على كل سنة مالية، فقد أخذنا المبلغ الإجمالي للاستثمارات أي 43.050.000.00 دج، باستثناء الأرض غير القابلة للإستهلاك.

ومن ثمة، فإن المخصص المدعوم لكل سنة محاسبة سيتم عند 3.516.435.00 دج (سوم ثابتة) تحت معدل 10% لمعدات الانتاج 5 % للبناء.

و أخيرا عند قراءة الجداول المعروضة أدناه، يبدو أن ربحية هذه الحالة معقولة، و يكشف النقود الجيدة تدفقات النقدية الاجمالية توليد سداد القرض.

في نهاية هذا التحليل، يبدو أن مستقبل الشركة مزدهر شريطة تقديم المشورة الإدارية المناسبة من قبل البنوك و الشركات الاستثمارية من أجل استغلال قدرات الصندوق من أداة الإنتاج و إدارة عقلانية إمكانات العمل.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية المتوقعة

الإسم و اللقب .....

العنوان .....

أولا: جدول الأصول

– جدول رقم: (3–6) المبلغ بالدينار الجزائري

أصول	المبلغ الإفتتاحي	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
استثمارات						
مصاريف اعدادية	300 000,00	200 000,00	100 000,00	0,00		
قيم معنوية						
اراضي	1 950 000,00	1 950 000,00	1 950 000,00	1 950 000,00	1 950 000,00	1 950 000,00
مباني	17 171 300,00	16 312 735,00	15 454 170,00	14 595 605,00	13 737 040,00	12 878 475,00
تجهيزات الانتاج	25 578 700,00	23 020 830,00	20 462 960,00	17 905 090,00	15 347 220,00	12 789 350,00
مجموع الاستثمارات	45 000 000,00	41 483 565,00	37 967 130,00	34 450 695,00	31 034 260,00	27 617 825,00
مخزونات						
بضائع						
مواد ولوازم		6 275 390,25	6 589 159,76	6 918 617,75	7 264 548,64	7 627 776,07
أخرى						
مجموع المخزونات		6 275 390,25	6 589 159,76	6 918 617,75	7 264 548,64	7 627 776,07
حسابات دائمة						
حسابات دائنة للإستثمارت						
حسابات دائنة للمخزنات						
حسابات دائنة للشركة و الفروع التابعة لها						
تسبيقات الاستغلال						
حسابات دائنة على الزبائن		3 172 150,00	3 330 757,50	3 497 295,38	3 672 160,14	3 855 768,15
الموجوادات	0,00	28 692 122,85	61 975 749,12	97 476 418,38	135 288 541,63	175 515 818,98
مجموع الحسابات الدائنة	0,00	31 864 272,85	65 306 506,62	100 973 713,75	138 960 701,77	179 371 587,13
مجوع الاصول الصافي	45 000 000,00	79 623 228,10	109 862 796,39	142 343 026,50	177 259 510,41	214 617 188,20
	0,00	29 475 217,21	63 215 978,42	98 869 787,22	136 614 786,74	176 457 050,87

ثانيا: جدول الخصوم

الإسم و اللقب .....

العنوان .....

– جدول رقم: (3–7)

المبلغ بالدينار الجزائري

الخصوم	المبلغ الإفتتاحي	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الخاصة						
أموال اجتماعية	13 500 000,00	13 500 000,00	13 500 000,00	13 500 000,00	13 500 000,00	13 500 000,00
احتياطات				1 762 340,34	3 815 376,36	6 166 924,35
نتاج قيد التخصيص		0,00	1 762 340,34	2 053 036,02	2 351 547,99	2 661 401,33
مجموع الأموال الخاصة	13 500 000,00	13 500 000,00	15 262 340,34	17 315 376,36	19 666 924,35	22 328 325,67
الديون						
ديون الاستثمارات						
قروض بنكية	31 500 000,00	25 200 000,00	18 900 000,00	12 600 000,00	6 300 000,00	0,00
قروض اخرى						
ديون اخرى للإستثمار						
ديون مخزونات		6 275 390,25	6 589 159,76	6 918 617,75	7 264 548,64	7 627 776,07
ديون الاستغلال		766 769,79	762 727,81	760 375,20	759 747,37	760 883,94
مجموع الديون	31 500 000,00	32 242 160,04	26 251 887,58	20 278 992,95	14 324 296,01	8 388 660,01
نتائج السنة		4 405 850,85	5 132 590,05	5 878 869,97	6 653 503,31	7 443 151,65
مجموع الاصول الصافي	45 000 000,00	50 148 010,89	46 646 817,97	43 473 239,28	40 644 723,67	38 160 137,33

المصدر: من وثائق البنك الخارجي الجزائري (وكالة المدية)

الإسم و اللقب .....

العنوان .....

ثالثا: جدول حسابات النتائج لمدة خمس سنوات

– جدول رقم: (3–8) **القيمة بالدينار الجزائري**

N°	البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
70	مبيعات بضائع	46 550 000,00	48 877 500,00	51 321 375,00	53 887 443,75	56 581 815,94
60	بضائع مستهلكة	38 981 000,00	40 930 050,00	42 976 552,50	45 125 380,13	47 381 649,13
80	**الهامش الاجمالي**	7 569 000,00	7 947 450,00	8 344 822,50	8 762 063,63	9 200 166,81
71	مبيعات البضائع					
72	الانتاج المخزن					
73	منتجات قيد الانتاج					
74	خدمات مقدمة	15 860 750,00	16 653 787,50	17 486 476,88	18 360 800,72	19 278 840,75
75	متجات قيد التحويل					
61	مواد ولوازم مستهلكة	2 854 935,00	2 997 681,75	3 147 565,84	3 304 944,13	3 470 191,34
62	خدمات	1 903 290,00	1 998 454,50	2 098 377,23	2 203 296,09	2 313 460,89
81	**القيمة المضافة**	18 671 525,00	19 605 101,25	20 585 356,31	21 614 624,13	22 695 355,33
77	متوجات اخرى					
78	نقل					
63	مصاريف المستخدمين	4 505 760,00	4 731 048,00	4 967 600,40	5 215 980,42	5 476 779,44
64	ضرائب و رسوم	1 248 215,00	1 310 625,75	1 376 157,04	1 444 964,89	1 517 213,13
65	مصاريف مالية	1 092 262,50	873 810,00	655 357,50	436 905,00	218 452,50
66	مصاريف اخرى	2 355 000,00	2 237 250,00	2 125 387,50	2 019 118,13	1 918 162,22
68	الاهتلاكات و المؤنات	3 516 435,00	3 516 435,00	3 516 435,00	3 506 435,00	3 506 435,00
	مجموع المصاريف	12 717 672,50	12 669 168,75	12 640 937,44	12 623 403,43	12 637 042,29
83	**نتيجة الاستغلال**	5 953 852,50	6 935 932,50	7 944 418,88	8 991 220,69	10 058 313,04
79	انتاج خارج الاستغلال					
69	مصرف خارج الاستغلال					
84	نتيجة خارج الاستغلال					
880	نتيجة صافية للسنة	5 953 852,50	6 935 932,50	7 944 418,88	8 991 220,69	10 058 313,04
889	ضرائب	1 548 001,65	1 803 342,45	2 065 548,91	2 337 717,38	2 615 161,39
88	**نتيجة صافية للسنة**	4 405 850,85	5 132 590,05	5 878 869,97	6 653 503,31	7 443 151,65

المصدر: من وثائق البنك الخارجي الجزائري (وكالة المدية)

خلاصة الفصل:

البنك الخارجي الجزائري وكغيره من البنوك يتعرض لمخاطر مختلفة بحكم طبيعة وظائفه المختلفة وأولها منح القروض للمستثمرين ولهذا فهو يحاول استخدام أفضل الطرق والآليات لتجنب هذه المخاطر ومن خلال دراستنا لحالة البنك الخارجي الجزائري – وكالة لمدية – والتي كانت إتمام لجزئنا النظري وجدنا أن المصرف يتبنى إدارة المخاطر المصرفية وتطبقها وأيضا تطبق معايير بازل/2 من الاحتفاظ بالحد الأدنى لرأس المال والمراجعة الإشرافية في ما عدا انضباط السوق وذلك لعدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر، أما فيما يخص مقررات بازل/ 3 فهي لم تطبق بعد.

أما فيما يخص الطرق والآليات الأخرى فإنه ومن خلال البنك الخارجي الجزائري فإن تطبيقها غير موجود و لا تزال تعتمد على الطريقة الكلاسيكية لتسيير مخاطر القروض و التي تم عرضها في المبحث الأخير.

الخاتمة العامة

لقد كان سعينا من خلال هذه الدراسة إعطاء نظرة شاملة عن القطاع المالي والمصرفي الذي يعتبر عصب الحياة الاقتصادية، فهو يلعب دور الوسيط بين وحدات العجز ووحدات الفائض المالي، ولا يمكن أن يلعب الجهاز المصرفي هذا الدور إلا إذا قام على أسس سليمة في ممارسة وظائفه ، ووفق مبادئ علمية مدروسة تقلل من نسبة تعرضه للمخاطر التي تعد جزءا من العمل المصرفي والتي قد تصل إلى حالة التعثر وهذا لأسباب عديدة ومختلفة إلا أن تطبيق إستراتيجيات محكمة وفعالة ومناسبة لإدارة هذه المخاطر التي يواجهها العمل المصرفي من شأنها تجنب تعثره وفي حالة الإصابة بالخطر كذلك التقليل من أثاره تفاديا للإفلاس أو التصفية، وهذا ما تم دراسته والتطرق له من خلال الإلمام بعدة طرق وآليات يمكن لأي بنك تطبيق أي منها حسب أهدافه وإستراتيجياته وكذا البيئة التي يعمل فيها ومنه يمكن اختبار الفرضيات المعتمدة كما يلي :

أولا – اختبار نتائج الفرضيات:

– أهمية القطاع المالي والمصرفي ليست وليدة العصر الحديث و إنما أهميتها مستقاة من العصور القديمة وبدأت تتطور ومعه تطورت الحياة الاقتصادية و أصبح هذا القطاع أكثر تنظيما و إحكاما.

– إدارة المخاطر عملية ضرورية وحتمية لأي بنك و لا يمكن الاستغناء عنها حتى ولو في ظروف الاستقرار.

– قد يقع البنك في حالة التعثر المصرفي إلا أن كفاءة و أحكامه الإستراتيجية مناسبة تمكنه من تخطي أي عقبة وتخفيف آثارها إن وقعت.

– إن لجنة بازل دعمت البنوك وعملها من خلال إدارة المخاطر كأولوية وكذلك بإدراجها مقاييس عالمية وتكيفها من مستجدات وتطورات الواقع الاقتصادي.

– تخطي الطرق الحديثة لتقدير المخاطر باهتمام بالغ ببنوك الدول المتقدمة، حيث تلعب دورا أساسيا في تقدير المخاطر، مما يساهم في المحافظة على رأسمال البنك.

– يتوقف تحقيق هدف مسايرة البنك الخارجي الجزائري بالدول المتقدمة الاستعانة بأساليب التسيير الحديثة والتي على رأسها أدوات وتقنيات إدارة المخاطر لتقليل التعثر المصرفي.

ثانيا: النتائـج:

– تدريب وتأهيل الكوادر العاملة يعمل على زيادة كفاءة الأداء وتقليل التعثر.

– اتبع البنك سياسة تمويلية سليمة لإدارة المخاطر وهي الالتزام ب توجيهات البنك المركزي ومجلس الإدارة، وهيئة الرقابة الشرعية و هذا أدى لانخفاض التعثر.

– عدم تأثير حجم التعثر على نمو أرباح البنك.

– المخاطر لصيقة العمليات البنكية، تعمل البنوك على تفاديها من خلال ترشيد قرارات الائتمان.

– الكشف المبكر لتعثر القروض يساعد في الحد من تباعتها.

– القروض المتعثرة هي ظاهرة عادية تصادفها البنوك في عملياتها، تكون نتيجة لأسباب مختلفة غالبا ما تكون خارجة عن نطاق البنك مانح الائتمان لكن زيادة هذا النوع من القروض عند حد معين يجعل البنك في مواجهة خطر التعثر.

ثالثا– التوصيات :

– تفعيل دور إدارة المخاطر بالمصارف وتقييم كفاءتها وفعاليتها باستمرار.

– على البنوك العمل على توسيع نشاطاتها في كل المجالات، بحيث تستطيع التنافس مع البنوك من جهة، والتقليل من آثار المخاطر التي تواجهها.

– العمل على تطبيق مقررات لجنة بازل II و III وتدريب العاملين بالقطاع البنكي، مما يساعد على استيعاب التقنيات الجديدة والحديثة في إدارة لمخاطر بما يساهم في الحد من التعثر المصرفي.

– وضع نظام رقابة فعال على مستوى البنوك و تطوير أساليب الرقابة المصرفية بما يتماشى و المعايير الدولية.

– و تبقى دائما عملية التسيير العلاجي للمخاطر ضرورية لأن إمكانية وقوع المخاطر واردة وفي أي لحظة.

– محاولة النهوض بالقطاع البنكي من خلال جلب تقنيات المطابقة بدول العالم الحديثة و الاحتكاك بخبرائها من شأنه أن يرفع من فعالية وكفاءة الأداء بشكل عام.

رابعا – آفاق البحث :

يبقى موضوعنا واسع الدراسة و الإطلاع، ويبقى المجال مفتوح للتوسع أكثر في استدراك النقائص والوصول إلى نتائج أحسن وأكثر فعالية.

قائمة المراجع

*– الكتب:

– أبو عتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك التجارية** (عمليات، تقنيات وتطبيقات)، جامعة منتوري– قسنطينة، الجزائر 2000.

– أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل– تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها**، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2008.

– أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، مصر2007.

– أحمد عنيم، **صناعة قرارات الائتمان و التمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، ط01، 1998

– أسامة عزمي سلام و شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، الأردن 2012.

– أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**، ط1، الذاكرة للنشر و التوزيع، الأردن– عمان.

– بريان كويل، **تحديد مخاطر الإئتمان**، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، لبنان 2002.

– بن علي بلعزوز وأخرون، **إدارة المخاطر– المشتقات المالية، الهندسة المالية** ، الطبعة الأولى، دار الرواق، الأردن 2013.

– جميل الزايديين السعودي، **أساسيات في الجهاز المالي**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن 1999.

– حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الإئتمان المصرفي و التحليل الإئتماني**، الوراق للنشر والتوزيع عمان 2002.

– خالد أمين عبد الله،**أسسيات العمليات المصرفية**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،دون سنة الأردن

– دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الإستثماري** ، ط 1، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2009.

– دريد كامل آل شبيب، **الأسواق المالية و النقدية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة،عمان–الأردن 2012.

– دريد كامل آل شبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان/الأردن 2015

– دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان 2012

– سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منهج علمي وتطبيق عملي منشأة المصارف 2005، الإسكندرية.

– سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويل**، دار الإشعاع – الإسكندرية 2001.

- سلمان أبو دياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت 1996.
- سيد طه بدوي، **مقدمة في النقود و البنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر 2005،
- شاكر قزوين، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- صادق راشد الشمري، **استراتيجة إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية 2013، الأردن- عمان 2013.
- صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الهيئة المصرفية العامة للكتاب- مصر 2005.
- صلاح حسن، **تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية** ، ط1،دار الكتاب الحديث، القاهرة 2010.
- طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للطباعة والنشر و التوزيع، عمان 2002
- طارق عبد العال حمادة، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية- الإسكندرية، مصر 2003.
- طارق عبد العال حمادة، **تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد و المخاطر** ة"، جزء 02، الدار الجامعية الإسكندرية 2003
- طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
- عبد القادر بحيح، **الشامل لتقينات أعمال البنوك**، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر 2013.
- عبد القادر خليل، **الإقتصاد البنكي مدخل معاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2017،
- عبد المطلب عبد الحميد، **إدارة أزمات العولمة الاقتصادية**، ط1، الدار الجامعية- الإسكندرية 2014.
- عبد الغفار حنيفي وآخر، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية- مصر 2000.
- علاء فرحان طالب وآخر، **إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك** ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2009
- عبد الستار الصباح،سعود العامري ،**الإدارة المالية** ، الأطر النظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر، عمان2007.
- علي العوضي، **الديون المتعثرة و تسويتها و تجنبها**، المكتبة المصرفية، القاهرة، مصر 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.
- عبد الحميد الشواربي، محمد الشواربي، **إدارة المخاطر من وجهة النظر القانونية والمصرفية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 2002.
- فايزة لعراف، **مدى تكليف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم إنعكاسات العولمة**

- فرج عبد العزيز عزت، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الكتاب الأول، مطابع الدار الهندسية، القاهرة–مصر 2011.
- فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2000.
- فهمي مصطفى الشيخ ، **التحليل المالي**، الطبعة الاولى، فلسطين 2008.
- لسلوس مبارك، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
- محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2005.
- محمد عبد الفتاح، **الصيرفي إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر و التوزيع- الأردن 2006.
- محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني** ، دار وائل للنشر، ط 2 2006 عمان، الأردن.
- محمد فتحي البديوي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى المكتبة الأكاديمية، الجيزة 2012.
- محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن2013
- محمد سويلم، **الإدارة المالية في ظل الحوكمة**، دار الهاشمي للطباعة، منصورة.
- محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، ، الأردن 2010.
- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الإئتمان المصرفي**، منشأة المصارف،الإسكندرية 2000.
- محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة**، الأترك للنشر و التوزيع والطباعة، القاهرة 1997،
- محمود حمزة الزوبيري، **إدارة الإئتمان المصرفي وتحليل الإئتمان**، ط1، مؤسسة الوراق، عمان 2002
- ناصر داوي عدون، **تقنيات التسيير و التحليل المالي**، الجزء الأول دار المحمدية العامة 1999
- نور الدين خبابة، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت 1997.

***– الرسائل و الأطروحات الجامعية:**

- آيت عكاس سمير، تطورات القواعد الإحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2012-2013.
- حسين مبارك بعلي، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغييرات الإقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة سنة 2011 .

- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل– دراسة واقع البنوك الجزائرية العمومية –أطروحة دكتوراة غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف،2014/2013

- سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود المالية، جامعة الجزائر- الجزائر 1998.

- صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية، دراسة حالة: بنك الجزائر للتنمية الريفية BADR، مذكرة دكتورا في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير جامعة تلمسان- الجزائر، 2008.

- عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الإسمنت و مشتقاته SCIS سعيدة مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير.

- فاطمة الزهراء عبادي، دور التحليل في البنوك التجارية من أجل منح القروض للإستغلال، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة.

- لادق عبد الغني، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية في ظل مقررات بازل 3، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية وإدارة المخاطر.

- هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012/2011.

***– الدوريات و المجلات:**

- أمل سلطان، مقررات لجنة بازل 2- أوراق عمل، المعهد المصرفي، البنك المركزي المصري- لا يوجد سنة نشر .

- بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث عدد 07-2009-2010، جامعة الشلف.

- خالد منصور الشعيبي، المجلة العربية للعلوم الإدارية- جامعة الكويت، عدد 2، 2000.

- سامر سنقرط، قرارات جديدة لجنة بازل لرأس المال (1)، البنوك في الأردن، العدد الرابع، المجلد 22 أيار 2003.

- عزت ملوكي، مشكلة التعثر المصرفي وتأثيرها على الإقتصاد المصرفي، مجلة مصر المعاصرة، العدد487، دار العلم للطباعة، مصر،2007.

- كركار مليكة، لجنة بازل، مجلة آفاق الاقتصادية، العدد الخامس، سبتمبر 2006، بدون بلد.

***– الملتقيات و المؤتمرات:**

- أحمد حميد الطاير، حلقة نقاشية تحت عنوان نظرة مستقبلية للمشهد الإقتصادي في دبي 2011، دبي 30 مارس 2011،

- بن بوزيان محمد، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة – المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بجامعة الزيتونة الأردنية ، الأردن، 2007

- بزار حليمة، هدى بن محمد، المشتقات المالية ومخاطرها، أوراق عمل جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة.

- حسن بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة مخاطر تقنيات، جامعة جيجل، جوان 2005.

- سليم بن يوسف، أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، ملتقى وطني حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2008.

- صادق راشد التمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية دراسة حالة " عينة من المصارف العراقية " المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء الأهلية- الأردن 2009.

- عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف 21/20 أكتوبر 2009.

- عبد العزيز شرابي، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ (Scoring)، حالة فرع بنك الفلاحة و التنمية الريفية بقسنطينة، مخبر البحث المقرب الكبير الاقتصاد و المجتمع

- عبادي محمد، الشبكات الإصطناعية أداة لتقدير المخاطرة في البنوك- الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، المركز الجامعي لبرج بوعريرج.

- محمد بن بوزيان، البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الإحترازية الجديدة، واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل/ 3، المؤتمر العالمي الثامن للإقتصاد الإسلامي- النمو المستدام و التنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي- الدوحة- قطر، ديسمبر 2011.

- مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي 9 حول النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي ، تركيا،9، 10 سبتمبر 2013.

- منصور منال، إدارة المخاطر الإئتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية، الملتقى الأولى حول: الأزمة المالية و الإقتصادية، يومي 20-21 أكتوبر 2009، كلية العلم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

- نور الدين مزياني وآخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، الملتقى الوطني السادس حول: استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أيام 24/23 نوفمبر 2008.

*– النشريات و التقارير:

– معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، إضاءات السلسلة الخامسة، العدد5 دولة الكويت، ديسمبر 2012.

*– مواقع الأنترنت:

- https:/www.yemen-nicinfo
- https:/www.mof.gov.jo/ar-jo

-the oun community team an introduction to risk management published by www. oun

Daniel nouy l'economie du nouveau risc ositif et les cons équences de la nouvelle réglementation revue d'economie financiére, N 73, op.cit.

-International couregence of capital measurenent and capital standards, basel committee on banking superreison,june 2004.

–International couregence of capital measurenent and capital standards, basel committee on banking superreison,june 2006

- Instruction n° 74-94, op cit, art (02)

-supervision, op.cit p 144 Basel Committee on Ban King

*– مراجع باللغة الفرنسة

*– الكتب:

-Anne Marie P ercie , Risque et contrôle de risque, Economico- paris 1999

-jean- luc giannelloni, eric vermette, rtudes de marché, france1994.

-Nathalie morgues, financement et cout du capital de l'entreprise, gestion- paris 2001.

-Philipe Garuault, Stéphane Priani, la banque fonctionnement et stratégies édition économica , paris 1995